


کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب	تقریرات فقہ
مؤلف	
موضوع	
شماره ثبت کتاب	
شماره قفسه	۴۵۳۹
شماره ثبت کتاب	۶۲۷۸۸

بازدید شد
۱۳۸۲

نسخه فهرست شده
۴۵۲۹



کتابخانه مجلس شورای ملی			
کتاب	تقریرات فقہ		شماره ثبت کتاب
مؤلف			۶۲۷۸۸
موضوع	شماره قفسه ۴۵۳۹		

بازدید شد
۱۳۸۲

۴۵۳۹

قد دخل في ملك المرحوم
السيد حسن الحجة الطباطبائي

بازرسی شد

۲۶ - ۲۷

۴۵۴۹

کتابخانه
۲۸۶۲

کتابخانه موزه و مرکز
۶

خطی - فهرست

۹

كتاب الخزانة

١٢٤١ - اسم الكتاب

فقه

١٢٤٢ - اسم الكتاب

المطبعة

صاحب الرضا

المرفق

التاريخ

عبد الله بن محمد

عبد الله

٩٥٥١٩١٤٤



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلوة على محمد سيد المرسلين وآله الغر الميامين حجج الله على
المخلوقين ولعمرة الله على أئمة أهل البيت أجمعين إلى يوم الدين قوله قدس سره وأقل الحيض
ثلاثة أيام وأكثره عشرة وكذا أقل الطهر وهل يشترط التوالى في الثلاثة أم يكفي كونها في جملة
العشرة الأظهر الأول أقول لا إشكال في أن أقل دم يحكم عليه الحيضة ثلاثة وأكثره
عشرة وهل يعتبر في الأول عدم تخلل نقاء يوم بينهما أم يكفي كونها في جملة العشرة المستهق
هو الأول وعن النهاية الثانية وعلى الثاني فهل النقاء المختل بين الدمين حيفر فيه
إشكال وحاصل الخلاف ولا إشكال هو أن توالى أقل أيام الدم شرط في كونها
أم لا وعلى عدم فصل اليوم المختل حيض أم لا فاندفع ما يرد على ظاهر الشهور من أنه
بناء على كون النقاء المختل حيضا لا تكون أقل أيام الحيض الثلاثة متوالية فنتج
تحرر التراجع في أن الثلاثة المتفرقة حيض أم لا وإن كان على الأول من أفراد الحكم

فكر

وكيف كان فحة المشهور أمور الأول أصالة عدم الحيض المحال على ما بواضها وبغالفها من
الاصول الحكيمة كاستصحاب الأحكام الوضعية والتكليفية وأصالة البرائة عنها
واستصحابها كما قرر في محله نعم إن قلنا بعدم الحكومة فالأصول متساوية فنتج
الاحتمال لا يقال إن أمثل البرائة بكلا معنييه معارض باستصحاب الأحكام التكليفية
فنتج أصالة عدم الحيض سليمة لأننا نقول معني عدم حكومة هذا الأصل مغايرة
بما يعارض استصحاب الأحكام التكليفية لا يقال أصالة عدم الحيض معارضة
بأصالة عدم الاستحاضة لأننا نقول أما على القول بثبوت الوسطة بين الدين
فلا إشكال في عدم المعارضة وإن قلنا بعدم الوسطة فأصالة عدم الحيض
حكمة على أصالة عدم الاستحاضة لا يستفاد من المناوئ والنصوص أن كل
ما لم يكن حيفا فهو استحاضة مع أننا لو اغضنا عن استفادة ذلك من النصوص
والفناوى قلنا أن ثبت أحكام الاستحاضة بان حكم بوجوب الصلوة بمقتضى أصالة
عدم الحيض السليمة عن المعارضة في خصوص الصلوة فيجب الاعتسالة مع غسل الفلانة
للمقطع بطلان الصلوة واقعا بدونه لأننا إما حائض أو استحاضة ويجب
الوضوء لكل صلوة مع عدم الغسل لأن وضوء الواحد لا يرفع حدثا قطعيا
ولا ينفى أن يتوهم إمكان العكس بأن نفى بأصالة عدم الاستحاضة وجوب
الاعتسالة وغيرها من أحكام المستحاضة ليلزم من ذلك نفى وجوب الصلوة
وبغيرها لما تقر في محله من أن نفى الآثار والموازم بالأصول لا ينفى المذموم
بخلاف إثبات المذموم فإنه يوجب ثبوت اللازم كذا إذا رجعنا مشايخنا
على الله مقامه وزاد أكرامه والنظر في بعض ما ذكره محال وأقلنا بعد

قوله

الواسطة اقول الاشكال في ان اصله عدم الحيف لا يثبت كون الدم الموجود غير حيفي
على القول باصل الميث وعليه فالاصلان متعارضان لان كلامنا من اصله عدم الحيف
والاستحاضة يثبت لازمهما لان مفروض الكلام دوران الاثر بين الحيف وغيره
والعذرة والقرحة وعدم الواسطة بين الحيف والاستحاضة فبرها والاصلان
بالنسبة الى اثبات اللازم متعارضان والحاصل اننا علم بان الدم الموجود مرتد
بين الحيف والاستحاضة والاصل عدم كل واحد ومقتضى هذا العلم سقوط ^{صلي} الاصلين
فمن اين يثبت موضوع القاعدة المذكورة فنم ان ظاهر عبارة الكتاب يطابق
ما قلنا عنه بالمعنى فانه قال ان المستفاد من الفناوى والنصوص ان كل دم لم يحكم عليه
بانه حيفي استحاضة ونسب هذه القاعدة بهذا المعنى لو كانت مسلمة الى اصلها
الحيف كسببة قاعدة الطهارة الى استصحابها في ان جريانها بعد سقوط الاستحاضة
فيكون المرجح اليها بعد تساؤل الاصلين ولا يكون موجبة لحكومة احدهما
على الآخر والحاصل ان اصله عدم الحيف ان ثبت بها ان الدم الموجود غير حيفي
فموضوع القاعدة المذكورة لا يتحقق مع جريانها فالرجوع اليها عند سقوط هذا
الاصل وان لم يثبت ذلك فالقاعدة جارية سواء كان هناك اصل لم يكن
وليس لنا ان نعلق بمجرى الاصلين لوجوب حكومة احدهما على الآخر ثم قوله بمقتضى
اصله عدم الحيف السليمة عن المعارض في خصوص الصلوة اقول لا اشكال
في ان ثبوت التكليف بالصلوة في مفروض الكلام ملازم واقفا لحدوث الاستحاضة
كما ان عدم حدوث الاستحاضة ملازم لعدم التكليف بالصلوة واقفا لغيره
ان مقتضى الاصلين ثبوت التكليف وعدم الاستحاضة فالجمع بينهما مخالف للعلم

الاجمال

الاجمال وطرح احدهما المعين لا موجب والحاصل ان مقتضى عدم الحيف الذي يجب البناء
عليه للاصل هو ثبوت التكليف بالصلوة واقفا ومقتضى عدم الاستحاضة الذي
يجب البناء عليه للاصل هو الطهارة عن حدث الاستحاضة ونعلم قطعا بوقوع مقتضى
احدهما والعمل بالاصلين مخالفة علمية لهذا القطع وبعبارة اخرى مقتضى
الاصلين مطلوبة الصلوة بدون غسل الاستحاضة ونقطع بفساد مثل
هذه وانها لا يثبت مطلوبة واقفا وطرح احدهما دون الآخر ترجيح بغير دليل
لا يقال مقتضى اصله عدم الاستحاضة صحة الصلوة بدون غسلها والفرق
القطع بخلافه وليس مقتضى اصله عدم الحيف بالنسبة الى ثبوت التكليف قطع
الخلاف فيجب طرح اصله عدم الاستحاضة لاننا نقول هذه مغالطة فان مقتضى
اصله عدم الاستحاضة ليس الصحة الملازمة للمطلوبة الفعلية بل مقتضاها
الصحة من جهة حصول هذا الشرط المجامع لعدم التكليف من جهة فقد
شرط التكليف والحاصل ان الذي نقطع بخلافه هو المعنى المتحصل من الاستحاضة
والا فكل اصل بانفراده لا قطع بمخالفة مقتضاه للواقع ثم قوله قد مر
يجب الاعتسال اقول لا اشكال في انه بعد تساؤل اصله عدم الحيف
والاستحاضة من حيث الطهارة التي هي شرط للصلوة وجود الاثر بطلان
ولا واقفا الى احراز الطهارة وان فرضنا سلامة اصله عدم الحيف عن
المعارض من حيث التكليف فكيف يعقل التكليف بالصلوة من غير ان
كان ذلك التكليف ظاهريا والحاصل ان التكليف بالصلوة المنقو
بالطهارة موقوف على القدرة على تحصيل الطهارة وحصول هذا الشرط

بحجول اذ لا طريق الى العلم به ونفس دليل التكليف لا يثبت القدرة على الاطاعة و
بعبارة اخرى اصالة عدم المحض لا يثبت كون الصلوة مع غسل الاستحاضة
صلوة مع الطهارة حتى يجب بوجوب الصلوة بالاستحاضة والعقل ايضا انما يلزم
بعد ذلك بعد القطع بالتكليف بالصلوة وتوقف القطع بالفراغ عليه والشك
في حصول شرط التكليف لا يجامع القطع بثبوته فان قلت لا يجوز رفع اليد عن
اطلاق دليل الاستحاضة بمجرد الشك قلت ان كان مصداق المكلف مبنيا
كان لما ذكره وجبه ولكن بعد الحمل وتردده بين ما تعلم بانه لا يكلف به وما
لا يعلم كونه مصداقا ولا حكم له بالنسبة الى المقدور والشك في الصدق فثم
ثلاثة مختلطة عليك الامر والله الهادي قوله بخلاف الملزوم اقول اللازم اذا
لم يكن لزوم شرعا لا يثبت باثبات الملزوم الا اذا كان لازما لنفسه لا ثباتا
وجوب الغسل ليس من لوازم وجوب الصلوة واقعا ولو كانت مقدرة
لما لان وجوب المقدمة ليس من اللوازم الشرعية لوجوب زما لمقدمة
وليس من لوازم وجوب الصلوة ظاهرا ايضا لان مقدمة الغسل مشكوك
فانفرد من جميع ما ذكرنا ان مقتضى الاصل هو الاحتياط بترك محرمات
الحائض والاشيان بواجب الاستحاضة للعلم الاجمالي بثبوت احد التكليفين
وعدم اصل حاكم يقتضي تعين بعض المحتملات الثا في اصل الاستحاضة
فانما لو علمت ان الدم لا يستمر ثلاثة ايام كان اشتغال ومنها بالتكليف
المعلق على دخول الوقت المقتضى للتخير بعد حصول المعلق عليه ثابتا
والشك في ثبوت السقط فوجب حوازه ومما ذكرنا ظهرا ندفاع ما اورد

في المقام من انه انما يصح التمسك باصل الشغل اذا كان بعد مضي الوقت والا فالاصل
البرائة وتحقق ان التكليف معلما او منجزا اذا ثبت فمالم يعلم المسقط عيبا لا حيا
عقلا ونظام الكلام في الاصول الا ان يقان هذا مع انه لا يثبت المحض به و
لذا لا يرتفع به وجوب قضاء الصوم بدلا بدفعه من احالة البرائة او دليل
آخر انما يسلم اذا كان موضوع التكليف هو مطلق المكلف وكان المحض مسقطا
ونحن لانسلم ذلك بل التكليف متعلق بالطاهر عن المحض وبعد تعلق الشك
لا يعلم بثبوت الخطاب منجزا او معلفا نعم ان ثبت الشغل بمحض زمان تسع
الفعل كان مجرى قاعده الشغل فثم الثالث عموم ما دل على وجوب العبادة
واباحه ما يحرم على الحائض خرج منها من علم انها حائض وهي التي استمرتها
الى ثلثة ايام اقول الرجوع اليها مع انما يصح اذا كان الشك في تحقق المحض
بدون النوال واقعا وكانت الشهية مفهومة والمقدمان قابلان لتلغ اما
الثانية فلان مرجع الشك الى ان طبيعة المحض تقتضي الاستمرار الى ثلثة ايام
لا والا فمفهوم المحض امر ميبين والحاصل ان عدم كون النوال داخل في
مفهوم المحض امر واضح انما الشك في انه من لوازمه الخارجية حتى يستلزم
من عدم اللازم عدم الملزوم او انه لا يلزم غالبا لا يمكن القطع بالعدم مع عدم
واما الاولى فلا مكان ان يكون شرطا شرعيا في ترتيب احكام المحض عليه
ولا اشكال في ان المرجع بعد تحقق الصدق العرفي اطلاق ما دل على
حكم الحائض ولكن بل يمكن ان يقال مع القطع باعتبار النوال انما فرض
الصدق حقيقة لا يجوز الرجوع الى اوله اعتبار النوال لان التزام التحصير

في احكام الحائض لا يخلو من صعوبة وانما يتصور شرطية التوالى بلحاظ نذر قبل النذر من
العدم ولكن للاولى منع كون التوالى شرطاً شرعياً لانه يخالف لظاهر دلالة اعتبار
وارد احكام الحائض الرابع الاخبار الكثيرة المستفيدة بل الموازنة الدالة على
القول الحائض ثلثة فان الظن الثلثة المتوالية لا نقول ان لفظ الثلثة ظاهر
في المتوالية حتى يقر ان نذر صيام ثلثة ايام لا يوجب الصيام ثلثة متوالية بل ان
كان الحائض من الامور التي لها وجود مستمرى واتحادها وتعدد هاهنا لا ينافي
ولا انقطاع كان الظاهر من لفظ الاكثر والاقل والاقص والاقل في بلا حقة
ذلك اكثر زمان بقاء الدم واقل زمان بقاءه فالخبر اقل زمان وجود الحائض
الذى لا ينقص عنه ثلثة فان قلت المراد من الحائض هو الحالة الباقية بقاء
سيلان الدم ولو حكما والثلثة بالنسبة اليها متوالية وان كان سيلان
الدم الموجب لها متفرقا بناء على ان النقاء المختلل بين الدماء حائض كما هو
المشهور قلت الظن من الحائض هو الدم او سيلانه وحمله على الحالة الحاصلة
بما لا يصادف اليه بدون صارف عن الظاهر مع امكان منع البناء المذكور
وان كان ضعيفا كما سيأتي ان شاء الله فان قلنا ان المراد من العشرة التي هي اكثر
الحائض هو الاكثر بحسب البقاء الحال المانعة وان لم يكن جميعا دما ولذا حكم
المشهور الحاكم بان النقاء المختلل حائض بان الدم في اليوم الحادى عشر من مبدئ
الرؤية ليس بحائض وان لم يكن الدم بعد الثلثة مستمرا فلت الحكم بان البقاء المختلل
حائض واليوم الحادى عشر استحاضة انما هو لنقص خاص وليس ذلك لتحقيق اكثر
الحائض حقيقة والحاصل ان انكار ظهور الاخبار في التوالى يشبه المكابرة بحجة القول

بعد اعتبار التوالى الاصل وقد قرر سابقا واطلاق ما دل على حكم الحائض بعد العدة
العرف فان قلنا ان الرجوع الى العرف انما هو في تشخيص مفاهيم الالفاظ والاشياء
المصادقية بعد تبين المفهوم فالرجوع منها الى العرف لا وجه قلت المرجع فيها
ايض هو العرف ولذا لا يحكم بخجاسة اثر الدم الباقى بعد العسل ويحكم بان المأ
مطلق ويترتب عليها احكام الاطلاق مع الصدق العرفى وان كان لا اثر
بحكم العقل حينئذ والماء غير خالص ولكن الانصاف ان الرجوع في الموارد التي
لم يكن الحكم بالصدق منهم من باب المسامحة بل كان لاجل الامارات لثبات
والجمل والعقلة عن الخلف مشكل لان الرجوع اليهم في مورد المسامحة حقيقة
رجوع الى تعيين المفهوم وان المراد من اللفظ هو الطبيعة الصادقة على
هذه المصاديق او المفهوم الحقيقي العقلى واما في مثل ما نحن فيه الذى ليس
لهم فيه مسامحة فمفهوم اللفظ والمراد منه مبين فالرجوع اليهم ليس بالرجوع
في تعيين المصاديق ولا دليل عليه دعوى ان الاحكام الشرعية واردة على
الموضوعات العرفية لا يؤثر في مثل هذا المقام المحجة الثالثة مرسله بوسن الصحة
في ان الايام المتفرقة بين العشرة حائض بل قوله نعم فان تم لها ثلثة ايام فحائض
الحائض وهو ان في الحائض بوجه ظهور الاخبار السابقة في التوالى
اذا خرجت الفطنة فان علم العود فلا اشكال في انه لا يجب العسل ولو علم عده
اولم يعلم احدها ولم ينطق بالعود وجب العسل والعبادة وذلك في الصورة
الاولى واضح ويدل على ذلك في غيرها امالة عدم حدث الدم ولا يعاد
اصالة بقاء الدم وان قلنا به في النذر نجاة للقطع بلا انقطاع نعم يمكن

يعارض ذلك باصالة بقاء الحيض عن الامر المشترك بين جريان الدم فعلا ووجوده
في اثناء العشرة من مبدء الدم وفيه تامل واطلاق ما مر من قوله فان لم تر شيئا
فلم تنسل وقوله وان لم يخرج فقد ظهرت وقوله في رسالة صول الى الغر اذا را
الدم امسكت واذا راك الظن صالت مضافا الى عدم الخلاف في ذلك ولو
ظن بالعود لعادة او غيرها فلا قوى الحاشية بالشك لما مر وعن الدرر والاستظهار
هنا وربما يؤيد بلزوم الحجج ويمكن الفرق بين الظن الحاصل من العادة وغيرها
كما يظهر عن المدرك والذخيرة وحكي الجرم به عن جماعة منهم المحقق البهلولي
ومحلل بما مر من لزوم الحجج وباطلاق ما دل على ترك العبادة في ايام المعادة
وعلى ما هو المتفق منها عرفا ولثالثا بالاصل وما مر والجواب ان المشقة في
ذلك ليس بازيد من اغسال المستحاضة وبان أدلة العادة انما يرجع اليها في
حكم الدم المعلوم المرد بين الحيض وغيره كما هو واضح قوله قدس سره وان كان
متلطخه صبرت المبدئية حتى ينقضي او تمضي عشرة ايام اقول اذا خرجت القطنة
متلطخة تظهر اذا حمل بقاء الدم بعد خروجهما كما هو الغالب والا فلا قطع
بعدم بقاء شئ بعد خروجهما فلا اشكال في انه يجب الغسل ومع القطع بالبقاء
يستبرأ حتى حصل احتمال الانقطاع وليس خروجهما متلطخة اشارة لعدم
الانقطاع عند الشك كيف وليس فيه كشف من امارته وايضا لو كان
لكان امارا لعدم الطهر في زمان معين كما هو واضح وليس هنا زمان
معين الا أقصى الحيض ومعلوم ان تلطخ القطنة ليس امارا لبقاء الدم في
تلك المدة نعم يمكن ان يقال ان وجوب الاستبراء عند احتمال النقاء مط

خرج فلا بد اما من تقيده بالظن بالنقاء لعادة او غير ذلك او بما لم يظن بقاء الدم
وكيف كان اذا خرجت القطنة متلطخة صبرت المبدئية حتى ينقضي او تمضي عشرة
ايام اجماعا حتى من القائلين بعدم اعتبار الامكان في حيضه الدم ويدل عليه
قبل الاجماع مضافا الى قاعدة الامكان موثقة ابن بكير مضمرة سماعة عن الجاهل
البكر اول ما تحيض بعده في الشهر يومين وفي الشهر ثلاثة متلطخا عليها لا يكون
طهرها في الشهر عدة ايام سواء قال ملها ان تحبس وتدع الصلوة ما دام
ترى الدم ما لم يحز العشرة ولا يقدر فرض الحيض في السؤال يومين لا في الفطر
بيان الاختلاف مع انه يمكن توجيهه بحيث لا ينافي اعتبار الثلثة والظن
ان مراد المصنف من المبدئية بالمعنى الاصح كما هو مقتضى المضمرة وقاعدة الامكان
وابيض محل الكلام هو الحيض في العشرة واما اذا تجاوز الدم عن العشرة
ففي جعل تمام العشرة حيضا او الرجوع الى الهن وما بعده كلام لعله بانه
الاشارة اليه التثنية قوله قدس سره وذات العادة تغسل اقول لا اشكال
في ان الاستظهار مشرووع لذات العادة ويدل عليه قبل الاجماع اخبار
كثيرة يبلغ حد النواتر وهو طلب طهر حال الدم بترك العبادة يوما او يومين
وانما الاشكال في مقامين احدهما انه على الوجوب والاستحباب والاباحة
وثانيهما انه كم يستظهر التي تجاوز الدم عادهما فنقول حكى عن ظاهر الشيخ في
الحمل والمرضى في المصباح الوجوب وقيل بالاستحباب ونسب ذلك الى
عامة المناهزين وليس في عبارة المصنف هنا ما يشهد بموافقه لشي من الاول
فان وجوب الغسل بعد الايام المذكورة لا يدل الا على عدمه فيها حجة

الثالين بالوجوب الاول الاصل وهو اصاله بقاء دم الحيض وعرض باصاله لثبوت
 الدم الى ما بعد العاشر المستلزم لعدم كونه حيزا شرعا ورد بان المرجع بعد تسليم
 المعارضة الى استصحاب احكام الحيض لانقض الموضوع قلت اما التمسك باصاله لثبوت
 دم الحيض فمع ابقائه على جريا الاصل في الامور التدبعية يرد عليه ان الشك
 هنا في اقتضاء المنقضي فان انقطاع دم الحيض غالباً لعدم بقاء المنقضي بجريانه
 امكان الحيض الى العشرة لا يثبت المنقضي واما المعارضة باصاله بقاء الدم الى
 ما بعد العشرة فمدفوعة اولا بان التجاوز مادة عدم كون الدم حيزا وليس كذلك
 من احكامه فان قلت مستصحب العدالة لسمع خبره وصل الخبر الا طريقا الى
 مدلوله فاذا ثبت وصفا الطريق بلا استصحاب فكيف لا يثبت نفسه به قلت
 فرق بين الامارات والطرق فان ترتيب الاحكام الواقع عند قيام الطريق هو
 من احكام الطريق ومعجز مجبته واما الامارات فالثبت لواقع فيها هو الظن
 النوعي الحاصل من الملازمة الغالبة بين الامارات وذى الامارة وذلك الظن مانع
 الامارة في الخارج وليس الوجود الاستصحابي كما ينافيه والحاصل ان ترتيب
 احكام الواقع ليس من احكام نفس الامارة بل هو من احكام لانزها اعنى الظن
 النوعي الحاصل منها بمعونة الغلبة فاصالة بقاء الامارة بالنسبة الى احكام
 ذى الامارة مثبت لا يعتد به كما قرر في محله وثانياً بعد تسليم كون عدم
 حيزية ذلك الدم من احكام التجاوز الا ان التجاوز لا يثبت بلا اصل ولا
 اخرى ان كان ذلك حكما لوجود الدم بعد العشرة اعني وجوده الخارج فلم
 يثبت هذا الحكم قبل العشرة ولو كان التجاوز معلوماً لان الحكم لا يثبت

على موضوعه وان كان حكما لكون الدم مما يوجد بعد العشرة فاصالة بقاء الدم الى ما
 بعد العشرة لا يثبت كون الدم مما يوجد مما يجد العشرة وبعبارة ثالثة اصلنا
 بقاء الدم الى ما بعد العشرة يثبت وجوده بعده ويترتب عليه اثار وجوده
 واما بقاءه واثار بقاءه واستمراره لا يثبت به فافهم فانه لا يخلو عن رقة
 وثالثا بان الرجوع الى العادة حكم من احتل حيزها باستحاضتها وهذا هو
 انما يتحقق بعد تجاوز الدم واصلا لا استصحابا فافهم واما ما اورد على العا
 فبرده عليه اولا انه بعد التسليم يكون ذلك الاستصحابا كما على اصاله لثبوت
 الدم لان معنى الحكم بكون الدم المتجاوز استحاضة ان الحيض منقطع على العادة
 شرعا ولا يعتنى بالاصل المنقضي لبقائه فيجب عدم الاعتناء باصاله بقاء الحيض
 عند ثبوت التجاوز سواء كان المثلث له طريقا عقليا او اصلا عقليا
 ولا يتجمل العكس هنا ولا يخفى وجهه وثانياً ان استصحاب الحكم تابع لبقاء
 موضوعه والفرض انه مشكوك البقاء فان قلت المراد من الحكم المستصحب
 هو الاحكام التكليفية الثابتة للحائض الشرعي اعنى القدماء المشترك بين سبيل
 الدم متصلا وخروجه بعد تحقق الثلثة المزاوية اثناء العشرة ولو بعد
 قلت اولا ان الذي يعقل تحققة امر ان الحيض الشرعي والحد المانع عن القبا
 المرتفع بالغلغل عند انقطاع الحيض فان كان المستصحب هو الاول فليس ذلك
 الا نفس الموضوع وان كان الثاني فهو وان كان من مقولة الاحكام الوضعية
 الا ان بقاءه لا يفيد وجوب الاستظهار وثانياً سلمنا ان في المرة يحدث
 بالحيض فذرة غير الحد المانع عن العبادة لكن استصحاب بقاء الدم الى ما

بعد العشرة يغار عنه وليس ذلك حكماً شرعياً مناخراً عن المحض كذا هو الحكم من وقوعه
 تنبى أصالة بقائه سلفاً عن المعارض بعد سقوط أصالة بقاء الموضوع بالمعارضة
 بل هو اثر من اثار المحض كشف عنه انتم وكلما يغارض به أصالة بقاء المحض مغاير
 لأصالة بقاء ذلك والحاصل ان مرجعه الاستصحاب للاستصحابين المتعارضين
 بالترتيب الشرعي دون الخارج فافهم هذا مع ان أصالة عدم خروج دم المحض
 زائدة على القدر المعلوم الى انتهاء العشرة حاكمة عليه الثانية قاعدة الامكان
 واجبي عنه اولاً بان قاعدة الامكان انما استنبطت من الاجماع المحكية والفقهية
 ان المشهور بين المتأخرين عدم الحكم بالمحيضة في المقام وجعل الاستصحاب
 وثانياً بان قاعدة الامكان كما تقدم في محله لا يجدي في المحض بدم متزلزل
 بمحتمل كونها المستحاضة لعدم استفراد الامكان ويمكن المناقشة في
 بان الاجماع على القاعدة بمعنى ان الأصل في الدم الممكن المحيضة ان يكون
 حيضاً الا ان يقوم دليل شرعي على انه ليس بحيض ومثل هذا الاجماع
 القوي بعدم حيضية دم خاص لظن كذا دليل خاص معلوم حاله كذا
 الاستظهار والحاصل ان القاعدة بمنزلة العام ما لم يبق دليل على
 الا ان يقال ان ظاهر المجعول هو دعوى الاجماع على الكلية دون
 بمعنى الأصل فالشبهة على خلاف مقتضى القاعدة في مورد موثقة لتحقيق
 الاجماع في ذلك المورد وفي الثانية بان تزلزل الدم بين كونه حيضاً
 ظهور عدمه قد يكون للشك في تمام شرايط المحض الواقعة وقد يكون
 الاحتمال قيام اماره معتبرة حاكمة على قاعدة الامكان كالنهي والعادة

عند تجاوز الدم مثلاً والتزلزل بالمعنى الثاني لا ينافي استفراد الامكان كيف
 ولو بني على ذلك لم يجز الحكم على ما تراه بعد الثالثة وقبل العشرة بانه حيض
 الا اذا قطع بعدم التجاوز وعدم حصول التميز على تقديره ولا اذن المستند
 بهذه يلتزمون بذلك ثم انه لا ينافي ما ذكرنا من تقدم التميز على القاعدة
 كون القاعدة كلية بوهن كليتها الشهرة على الخلاف للفرق بين قولنا كل دم
 مشكوك المحيضة حيض وهذا المشكوك لا يجب الحكم بحيضه وبين قولنا
 كل دم مشكوك حيض والتجاوز اماره كون الدم استحاضة فان الثاني بين
 الفرقتين الاولتين واضح كوضوح عدمه في الاخيرتين فافهم فانه لا يخلو عن
 شوب رقة الثالث ما تقدم في رواية محمد بن مسلم من ان ما تراه قبل العشرة
 وفي اخبار الاستبراء من انه متى خرجت القطنة لمرة لم يظهر خرج ما بعد العشرة
 والواجب رواية ابن مسلم يظهر ما تقدم وعن اخبار الاستبراء بان حيضها
 الشك في وجود دم او وجد كان حيضاً قطعاً فلا تغلق لها بالمقام ثم لا بد
 عليك ان مقتضى هذه الأدلة على تقدير بامتنها هو الحكم بكون ما بعد العشرة
 حيضاً والفاصل بوجوب الاستظهار لا يلزم به وسيأتي توضيحه ان شاء الله تعالى
 الرابع ظاهر كثير من اخبار الاستظهار كوثقة مالك بن اعين عن النفساء
 يغشاها زوجها وهي في نفاسها من الدم قال نعم اذا مضى له منذ يوم
 وضعت بقدر ايام حيضها ثم تستظهر بيوم فلا بأس ان يغشاها ان احب
 وموثقة زرارة تغتسل النساء اما ماها التي كانت تغتسل في الحيض وتستظهر
 بيومين وصحبة زرارة قلت لدا النفساء متى تغتسل قال تغتسل بفكر

حيضها وتستظهر بيومين فان قطع الدم ولا اغسلت الى ان قال قلت والتخافض
 قالت مثل ذلك سواء وفي موثقة سماعة فان كانت اكثر من ايامها التي تحيض
 فبين فلتزب ثلثة ايام بعد ما يمضى ايامها فاذا ترعبت ثلثة ايام ولم ينقطع
 الدم عنها فلتضع كالتضع المستحاضة وفي موثقة الاخرين فاذا رأت الدم على
 الايام التي كانت تقعد استظهرت ثلثة ايام ثم هي مستحاضة وكوئنة زائدة
 عن الطامث تقعد بعد ايامها كيف تضع قال تستظهر بيوم او يومين وفي رواية
 حمران بن اعين الروبة عن النبي قلت فما حد النساء قال تقعد ايامها التي
 كانت تقط فبين ايام اقراهما فان هي طهرت ولا استظهرت بيومين او ثلثة
 وكحيضة البرزخى عن ابي الحسن الرضا ع قال سالت عن الطامث كم تستظهر
 قال تستظهر بيوم او يومين او ثلثة وموثقة يونس بن يعقوب عن امرئ القيس
 في حيضها حتى تجاوز وقتها متى ينبغي لها ان تقلى قال تنظر عدتها التي كانت
 تجلس ثم تستظهر لصرة ايام وفي رواية ابي بصير النساء اذا سلت بايام كثيرة
 مكثت مثل ايامها التي كانت تجلس قبل ذلك واستظهرت بمثل ثلثي ايامها
 الى غير ذلك من الاخبار وسننا عليك بعضها في اثناء الكلام ان شاء الله تعالى
 وهذه كما ترى مع اختلافها في تقدير الاستظهار اقبلها ظاهرا في الوجه
 الا ان بارأها اخبار كثيرة ظاهرة في عدم الوجوب بل واصل المشروعية
 مثل قوله في رسالة يونس الطويلة الصريحة في المستحاضة المعادة لا وقت
 لها الا ايامها وفوقها فيها ايضا يعمل عليه وتدع ما سواه فيكون سننها
 فيما يستقبل ان استحاضت وفيها ايضا في المضطربة المأمورة بالتحيض

سبعا الا ترى ان ايامها لو كانت اقل من سبع لما قال لها تحيض سبعا فيكون قد امرها
 بترك الصلوة اياما وهي مستحاضة ولو كان حيضها اكثر لم يامرها بالصلوة وهي
 خائض فان المستغناء من ان الشئ لم يكن لنا امر بترك الصلوة بعد العادة ومثل حيضة
 معوية ابن عماد المستحاضة تنظر ايامها فلا تقلى فيها ولا يقر بها قبلها وان ضارت
 ايامها وراث الدم يثقب الكرسف اغسلت وصلت وكوئنة سماعة المستحاضة
 تقوم شهر رمضان الا الايام التي كانت تحيض فيها ورواية ابن ابي يعفور المستحاضة
 اذا مضت ايام فرتها اغسلت واجئت ورواية مالك بن اعين عن المستحاضة
 كيف يشاءا زوجهما قال ينظر الايام التي كانت تحيض فيها وحيضها مستبين
 فلا يقر بها في عدة تلك الايام وفي رسالة يونس القبرة كلما رأت المرة ايام
 حيضها من صفرة او حمرة فهو من الحيض وكلما رأت بعد ايام حيضها فليس من
 الحيض وفي المستقبضة الصفرة بعد الحيض ليس من الحيض وعن طائفة اخرى
 عنهم من ان الصفرة في ايام الحيض حبض وفي ايام الطهر ويمكن الجواب عنها اما
 عن الفقرة الاخيرة من رواية يونس فان الحكم بالحبضة الواقعية فيما ليس من الحيض
 وكذا عكسه على وجه لا ينكشف خلافا ويلزم منه فرت الواجب راسا
 او الوقوع في الحرام غير الامر بالايجاب ترجيح الجانب بعض الاحتمالات على البعض
 الى ان يظهر فيترتب عليه ج اثار الواقع من قضاء ما فات وغيره والذي
 دل الرواية على فقهه هو الاول دون الثاني واما عن الفقرة بين الاولتين
 فبان الظاهر ان اخصار الوقت في الايام وجوب العمل عليها انما هو في وقت
 استمرار الدم وتجاوزه عن حد امكان الحيض وهذا لا كلام ولا اشكال فيه

واما عن الاربعة السابقة على الرسالة الصغرة فان الظاهر انما في الدامية التي لا تظهر
ويشهد لذلك موثقة ابن سنان في المرتبة المتخاصة التي لا تظهر قال تعقل عند
الظهور ان قال لا بأس بانها يعلمنا متى شاء الايام اقرانها واماعن الرسالة فيها
مخصصة بالمنقطع على العشرة فلا يجوز التمسك بها على حكم ما يشك في انقطاع
عليه فان الرجوع الى العام في الشبهة المصدقية ليس باول من الرجوع الى الخاص
كما قرر ودعوى ان الرسالة ظاهرة في حكم العمل فحصل مدلولها انه يجب ان
يعامل مع الذي بعد العادة معاملة عدم كونه حيزا الى ان ينكشف الخلاف
والحكم بالحيزية الواقعية على المنقطع لا ينافي ذلك فلا يخصر الرسالة انما
مدفوعة بان ظاهر القضية هو نفي الحيزية الواقعية وحملها على حكم العمل
يحتاج الى شاهد هذا مع انه ليس من البعيد ان يقال فيها ايضا انها في الدامية
التي استمر معها وعلى فرض التسليم فيجب تخصيصها باخبار الاستظهار فانما هي
من الرسالة معطى واما اخبار الصغرة فمخولة على غير ايام الاستظهار ولشاهد
لذلك قوله في رواية ابن بصرى ما كان بعد الحيز يومين فليس من الحيز
وقد ذكر الجمع بين هذه الاخبار وجوه آخر منها حمل ما دل على وجوب الاستظهار
على ما كان بصفة الحيز وما دل على عدمه على ما كان بغير صفته وذلك انما
لتخصيص اخبار الاستظهار او لا بما دل على ان الصغرة بعد الحيز ليس من الحيز بغير
بعد التخصيص اخص مما دل على وجوب الغسل بعد ايام العادة فتخصيصها
او بشهادة صححة ابن مسلم عن المرتبة ترى الصغرة في غير ايامها او صانث
وصلت ويؤيد عموم ما دل على اخبار الصغرة وخصوص رسالة بولس الاولى

١٠ في الاستبراء لمن انقطع عنها الدم ظاهرا ولا تدرى هي طهرت ام لا قال تقوم قائمة بلاق
بطنها باحاطا وتدخل قطنة بيضاء فان خرج على راس القطنة مثل راس الذباب
دم عبط لم تظهر وان لم يخرج فقد طهرت ويرد على ذلك مضافا الى
ان اخبار الاستظهار ما يابى عن ذلك كرواية سعيد بن يسار عن المرتبة
تخصيص ثم تظهر ورميات بعد ذلك التي من الدم الرقيق بعد اغسلها
من طهرها قال لا تستظهر بعد ايامها يومين او ثلثة ثم تضيء وتخصيصا
لاستظهار باخبار الصغرة بعد الحيز بعد كون النسبة بينهما عموما من وقت
لا وجه له وايضا فرض اخبار الاستظهار خاصا بالنسبة الى الاخبار المانعة
بملاحظة هذا التخصيص لا وجه له واما اخبار الصغرة من الصححة وغيرها
فمخولة على ما بعد ايام الاستظهار واما الوصف في خبر الاستبراء فارد
الغالب مع ان حمل اخبار المنع على الصغرة بعد حيزا خصوصا في الرسالة
مع صراحة صدرها في التميم ومنها حمل اخبار الاستظهار على ما كانت
غير مستقيمة بان تكون قد تزيد وتنقص وهذا لا ينافي كون المرتبة معنوية
عدوية او المقصود اختلاف ايامها بالزيادة عليها احيانا بعد استنفاها
على عدد معين وحمل اخبار الغسل على مجزأ انقضاء العادة على ما لا يكون
في عاداتها اختلاف اصلا كما هو موهور رواية مالك ابن اعين ويشهد لهذا
الجمع موثقة البصري عن المتخاصة ايضا ثم ارجعنا قال وهل تطوف في
البيت قال تقعد ايام قرنها التي كانت تخص فيه فان كان قرنها مستظما
فليأخذ به وان كان متخلفا فليحفظ يوم او يومين وفيه مع بعد هذا

لئلا يكون مورد الوثقة هو الدامية اليائسة عن انقطاع الدم ولا يخفى ان اخبار الاستظهار
 بين ما هو ظاهر في غير الدامية وبين ما هو ظاهر في غير اليائسة فان الاستظهار
 بين الياس كاسية بانه ومع فرض تسليم ظهور الوثقة في غير اليائسة عملاً
 حل الاحياط على الاستظهار يكون احص من الاخبار النافية للاستظهار في الدامية
 ومن الاخبار المثبتة لها دون غيرها من اخبار الاستظهار فيمنع شهادة الوثقة
 للجمع المذكور في الاخبار المنقصة بالدامية والزام الاستظهار في الدامية ولو
 في الجملة مشكل بناء على ما حكى عن بعض ان محل الكلام في هذا البحث هو غير الدامية
 وان ظاهر النص والقوى اخضا من الاستظهار بالدون الاولى ومن هنا ظهر
 ان العمل بالوثقة في الدامية اليائسة ايضاً مشكل بل فيها اشكال فالحل
 لها غير معقول والاحياط بترك العبارة لجرم احتمال كون الدم حياً من
 غير مراقبة الانقطاع لا يظن بالاصحاب ان يلتزموا به بل الاولى حل الوثقة
 على الاحياط في خصوص مورد هاهنا من الوطى وطواف البت ومنها حل الاحياط
 المانعة على النفية ويرد عليه ان تلك الاخبار موافقة لما ذهب اليه العامة
 من عدم ذلك والرجح نجاة اكثرهم اذا لم يظن بكون الموافق لهم نفية
 مشكل والظن في تلك الاخبار بخلاف ذلك ومنها ابقاء اخبار الاستظهار
 على ظاهرها من الوجوب وجعلها مختصة بصورة رجاء الانقطاع لدون
 العشرة كما يشهد به قوله في كثير منها فان رأت ظهراً وانقطع اغسلت
 ان لم ينقطع فهي متحاضة ويؤيده مضافاً الى التعبير عنه في بعض الاخبار
 بالانتظار وفي بعضها الآخر بالاحياط الظاهر في احتمال كون الدم

حياً بسبب انقطاعه قبل العشرة ان الاستظهار وطلب ظهور الحال في كون الدم حياً
 او غيره ولا معنى لطلب ذلك مع الياس عن الانقطاع وبحل اخبار الاعمال بعدلها
 على الياس عن الانقطاع لان موارد هاهنا منقصة في الدامية التي استمر بها الدم شهر
 او سنين بحيث يغلب على ظنها عدم حصول الطهر بالصبر يوماً او يومين ومن هو
 مثلها كالنساء حيث ان الغالب استمراد منها الى ما بعد العشرة ومثل النساء
 من تعلم عادة من جهة كمال استقامة عادتها ان الحادث بعدها لا ينقطع على
 العشرة فتزبد عادتها على حيضها كما هو مورد الرسالة او رد مؤلف الى المفسر عن اخبر
 عن ابي عبد الله قال قلت امرئ تكون حيضها سبعة ايام او ثمانية ايام حيضها
 دائم مستقيم ثم تحيض فلم ينقطع عنها الدم وتري البياض ولا صفرة ولا رمياً
 قال ته تغسل وتصل الى ان قال فاذا مضت ايام حيضها واستمر بها الطهر
 واذا رأت الدم صلت بقي الكلام في وثقة بصري المتقدمة ويمكن القول
 بمقتضاها بان يكون اللازم والراجح للدامية التي قد تزبد حيضها على
 عادتها ان تحاط في التحيض بزيادة يوم او يومين على عادتها انتهى وهذا الجمع
 اجد مما ذكرناه اولاً في جواب اخبار المنع انه في اخبار الاستظهار ما يمكن
 ظهورها في الدامية فلا يحصى الاجتهاد على صورة رجاء الانقطاع الا ان
 في حمل رسالة راود على اليائسة عن الانقطاع نظر فان دوام الاستمرار
 في العادة لا يوجب الظن بان الحادث بعدها تجاوز العشرة نعم يظن منه
 انه استحاضة في الواقع فالاولى ان يعلل لذلك بان اخبار الاستظهار
 ظاهرة في غير الدامية احص من الرسالة وقد عرفت ايضاً ان اللازم بمقتضى

مرفقة الجري مشكل هذا واجود من هذا الجمع بين هذا وما ذكرنا ونجا
 عن كل معارض بما يليق به اما مقدار الاستظهار فقد اختلف فيه كلنا
 الاصحاح في الصدوق انه ثلثة وفي الارشاد انه وعن المشهور عليه
 المضم من الخبرين اليوم واليومين وقد عرفنا اختلاف الاخبار في ذلك ايضا وذكر الجمع
 بينهما بعد جعل مدة الاستظهار في يوم واحد وقد لا يحصل الا بالبرهان
 العشرة فيكون ذكر العدد المعين كما في بعض الاخبار والمرد كما في بعض آخر مثالا
 لما يظهر به الحال حقيقة فحاصل مفاد الاخبار انها تستظهر ما لم يصل الدم الى العشرة
 لا يظهر لها حال الدم من حيث لا تقطاع عليها والمخاوية منها وانما انما ان ما يظهر
 الحال بحسب عادات النساء المختلفة فان كان عادتها تستأبطها لئلا
 بالصبر يوما وذات الثمانية بيومين وهكذا والكل محمول على الصبر الى العشرة
 والاخبار المخيرة لا يبرأ منها الخبر بل المراد التوزيع بحسب اختلاف العادات وقد
 بوجه الوجه الاخبار بان الاخبار الدالة على الاستظهار بواحد وان كانت مبينة
 للاخبار الدالة على الانتظار الى العشرة لتوافقها في من كانت عادتها تستأبط
 وتخالها في غيرها الا انها مخصصة بالاخبار الدالة على الاستظهار بيومين لان ذلك
 الاخبار بعد تقيدها بعدم زيادة مجموع ايام العادة والاستظهار من العشرة
 تخص من كانت عادتها ثمانية فمادون فيكون احصى مع من اخبار الواحد لانها
 فمن كانت عادتها استأبطا فبقية المعارض هي بين اخبار الاثنين ولا
 الى العشرة واخبار الاثنين ايضا مخصصة باخبار الثلاثة مخصصة من كانت
 عادتها سبعا فمادون بالتقريب المتقدم واخبار الثلاثة ايضا مخصصة

بغير

مرفقة الجري مشكل هذا واجود من هذا الجمع بين هذا وما ذكرنا ونجا
 عن كل معارض بما يليق به اما مقدار الاستظهار فقد اختلف فيه كلنا
 الاصحاح في الصدوق انه ثلثة وفي الارشاد انه وعن المشهور عليه
 المضم من الخبرين اليوم واليومين وقد عرفنا اختلاف الاخبار في ذلك ايضا وذكر الجمع
 بينهما بعد جعل مدة الاستظهار في يوم واحد وقد لا يحصل الا بالبرهان
 العشرة فيكون ذكر العدد المعين كما في بعض الاخبار والمرد كما في بعض آخر مثالا
 لما يظهر به الحال حقيقة فحاصل مفاد الاخبار انها تستظهر ما لم يصل الدم الى العشرة
 لا يظهر لها حال الدم من حيث لا تقطاع عليها والمخاوية منها وانما انما ان ما يظهر
 الحال بحسب عادات النساء المختلفة فان كان عادتها تستأبطها لئلا
 بالصبر يوما وذات الثمانية بيومين وهكذا والكل محمول على الصبر الى العشرة
 والاخبار المخيرة لا يبرأ منها الخبر بل المراد التوزيع بحسب اختلاف العادات وقد
 بوجه الوجه الاخبار بان الاخبار الدالة على الاستظهار بواحد وان كانت مبينة
 للاخبار الدالة على الانتظار الى العشرة لتوافقها في من كانت عادتها تستأبط
 وتخالها في غيرها الا انها مخصصة بالاخبار الدالة على الاستظهار بيومين لان ذلك

باخبار ثلثي العادة لانها فمن كانت عادتها سبعا فمادون بالتقريب المتقدم واخبار الثلاثة ايضا مخصصة
 الثلثين والانتظار الى العشرة ويمكن ان يقال ان اخبار الثلثين مخصصة بمن كانت
 عادتها سبعا لان ارادة مادون الست منها موقوف على ملاحظة الكسرة عدد
 الايام وهو بعيد مع انه لو قلنا بعمومها مادون الست يمكن ان يتم ان اطلاق الحكم
 بالثلثين لمدة استقرار العادة على مادون الست فذلك لا يخفى بعد هذا التوجيه
 في الاخبار لانه مستلزم لتخصيص اكثر في كثير من الاخبار مع انه انما يصح انما قلنا يجوز ان
 ملاحظة النسبة بين المعارضين بعد تخصيص احدهما بمفضل كما هو جبره بعض
 الاصوليين لان اخصية اخبار الاثنين عن الواحد انما هو بعد تقيدها بمادون
 على ان اكثر التحصين عشرة وهو خلاف التحقيق ويرد على الوجهين بان جعل اليوم
 واليومين والثالثة في الاخبار المعنية لئلا على المثال بعيد جدا ودعوى ان
 مادة الاستظهار قرينة على اخصاصها بمن يظهر لها الحال بذلك العدد
 المعين مدفوعة ولا بان الاستظهار اعم من ظهور الحال والقول بان حصة
 الاستظهار هو الطلب المرتب عليه الظهور مدفوع بالمنع من ذلك اذ لا شأنا
 على ذلك من اللغة وغيرها مع ان كون المراد من الاستظهار هو معناه المتعارف
 منوع بل المراد هو الاحاطة ومن ذلك مرجح اصل الفحل بان يستظهر الاراء بها
 ابرحناظر الهم في سهاهم من التمر ولعله يظهر لنا من الاخبار ما يشهد لذلك
 ويحصل قريبا ان يراد من اوامر الاستظهار الاستحباب ويكون الاختلاف في
 مراتب الاستحباب وما يشهد لذلك صحة محمد بن مسلم سالت ابا جعفر
 عن القضاء كم تقعد قال ان اسماء بنت عيسى بنعت فامر بها رسول الله

ثم ان تغسل ثمانية عشر يوماً ولا بأس ان تستنظف يوم او يومين بناء على ان حكاية
الاسماء اعراض عن الجواب بوجه حسن للنفس ويكون المراد هو الاستنظاف بعد ايام
العادة وما يشهد لذلك اخبار التجديد بالاعداد فان الحمل على الاستنجاء في كود
التجديد يلاحظ مراتب الاستنجاء اولاً من حملها على التوبيع بملاحظة عادة المنة
او على المثال واداة بيان ما يظهر به الحال فان قلت لا داعي لصرفنا وامر الاستنظاف
عن ظاهرهما من الوجوه خصوصاً مع ابداء كثير من الاخبار عن ذلك مثل موثقة
مالك ابن اعين الدالة بمفهوم نفي لباس المعلق على مضي يوم الاستنظاف على
حرمة الوطى قبله ومثل صحيحه زياره المتحاشية كيف عن العلو ايام افرانها
ويحتاج يوم او اثنين ثم تغسل كل يوم وليلة ثلاث مرات الى ان فاراحل لها الصلوة
حل لزومها ان يغشاها فان ظاهرها ان الوطى في ايام الاستنظاف حرام ومثل
موثقة يونس فان الامر بالاستنظاف في جواب قول السائل عن التوجاهة معها
ايامها متى ينبغي دليل على انه قبل مضي ايام الاستنظاف لا يجوز العبادة هذا مع
ان الحمل المذكور مستلزم للخروج عن ظاهر اخبار الطرفين بلا شاهد بل ليعاد
ان يعارضه بالعكس فحمل اخبار المنامة الى الفصل بعد تجاوز العادة على الاول
مستلزم لمخالفة الظن من وجه اخر فان ظاهر كل واحد من الاخبار وجوب عمل
الاستحاضة بعد مضي ما عينه الاستنظاف ومقتضى الحمل المذكور مخالفة هذا الظن
في كثير منها بل اكثرها قلت اختلف في الاخبار على وجه لا يكاد يمكن الجمع بينهما
شاهد مضاف الى ما مر من صحيح محمد بن مسلم ومناسبة الاحياط ولا تنظر
ولا استنظاف للاستنجاء معين لصرف الامر عن ظاهره واما نفي لباس في موثقة

مالك يدل على ثبوت لباس في ايام الاستنظاف وليس هو باظهر من الامر بالاستنظاف
في الدلالة على حرمة الوطى في يوم الاستنظاف واما قوله فان اراحل لها الصلوة في صحيح
زياره اعني يدل على ملازمة حل الوطى محل الصلوة واما كون حل الصلوة بعد
الاستنظاف فقول الى ظاهر الامر بالاستنظاف وليس في ذلك دالة على انه بعد
الاستنظاف واما قول السائل في موثقة يونس متى ينبغي فليس فيه ظهور في الشر
عن زمان جواز الصلوة بل لعل ظاهره متى يحسن لها الصلوة ومقتضى
انه لا يحسن لها الصلوة قبل الاستنظاف وهو لم من وجوب الاستنظاف
استلزام مخالفة الظن في اخبار الطرفين فقد فوج بان الاخبار التي عقدت
منافياً لكثير منها لا ينافي ذلك واما المناهضة فلا يحسن من مخالفة الظن
فيه اما حملها على الجواز وبوجه اخر من الوجوه المتقدمة واما المناهضة
فقد فوج بان حمل الامر بالاستنظاف على الاستنجاء بمناسبة لفظ الاحياط
الانتظار اولى من العكس واما استلزام الحمل المذكور مخالفة الظن من وجه
فلا ضير فيه بعد وجود الشاهد والفران التي يطالع عليها المناهل في
الاخبار فالقول باستنجاء الاستنظاف وقائلاً لعامة المناخرين لا يخلو عن قوة
وان كان الاحوط ما عليه كثير من القدر ماء وجملة من ما عرى المناخرين
فينبغي مراعاة خصوصاً بالنسبة الى ترك الحائض بقي هنا شئ ينبغي
عليه وهو ان مقتضى القول باستنجاء الاستنظاف جواز العبادة في
ايامه وصحتها لو انكشف كون الدم استحاضة بتجاوز عن العشرة وذلك
يقتضي الامر بالعبادة حال الشك في كون الدم استحاضة ان لا يكفي في

صحة العبادة وجوازها وجود الامر الواقع اذ لم يكن طريق اليه كما هو المفروض ولا ريب
ان الامر الظاهري بالعبادة وجوبا واستحبابا بناء استحباب الاستظهار ويمكن الجواب
عن ذلك اولا بان معنى الاستظهار هو البناء على كون الدم في ايام الاستظهار حيا
نظير تجبر المبدئ في التحض بالسنن والسبع فلا استحباب يتعلق باختيار التحض وذلك
لا ينافي الامر بالعبادة اذا اختار عدم كون الدم حيا وبذلك يندفع ايضا اشكال التجبر
بني الاقل والاكثر في الاستحباب مع عدم كون الاكثر افضل الافراد كما هو المحكي عن الشهيد
ولكن الانضاف ان هذا مخالف لظاهر الاخبار وفناوى الاخبار لا يتأثر بانها في معنى
جواز العبادة جواز الاحتياط في فعلها باحتمال كون الدم استحاضة وذلك يكفي في صحة
العبادة لو انكشف وجود الامر واقعا وجوازها ظاهرا ان يكفي في خروج العبادة عن
الشرع القصد اليها لاصابة الامر الواقع المحتمل بل يمكن ان يقال بناء على وجوب
الاستظهار بصحة العبادة لوانه هنا لاصابة الامر المحتمل الا ان نأخذ بقصد الامتنان
بالنسيبة اليه مع كون العبادة مخالفة معلومة للامر الظاهري بتركها مشكلا وصدا لظاهره
التي هي المقصد الاصل من العبادات عليها على فرض امكان القصد اشكال فان قلت
اذا قلنا بخرجه العبادة على الحائض اذا كان في استحباب الاستظهار استحبابا في العبادة
لاحتمال كونها في الواقع عثرة واما بناء على ما هو الحق من حرمتها عليها شرعا فانا
مع استحباب الاستظهار فيك التحض بالنسيبة بالحائض في الاضال والتروك قوله فكذلك
فان استمر الى العاشر وانقطع قفت ما قلناه من صحت اقول المشهور بين المتأخرين
ان ايام الاستظهار وما بعد هذا اذا انقطع الدم على العشرة حقيقتا ومن الخاطئ ان
ظاهر الاحتياط بل عن ظاهر بعض وصريح النذكرة الاجماع عليه بل هو داخل في

معد

معقد اجماع الخلاف والمعتبر والمنقضي والتمتية على ان ما نراه من الثلثة الى العشرة اذ
انقطع عليها حتى بناء على انتهاء ايام الاستظهار الى العاشر وانما ان المقصود من
الاستظهار ظهور الحالة بالاقتطاع وعدمه واما بناء على عدم انتهاء اليه فتدله
عليه زيادة على ما مر اصاله بقاء التحض واحكامه قلت التمسك باصاله بقاء الدم
بالنسيبة الى وجوب الغسل عند الاقطاع حسن ولكن لا يثبت بها قضاء الصوم
لانه فرع صدق الفوت وكذلك الكلام في اصاله بقاء الاحكام ان صح
التمسك بها فان من احكام الحائض وجوب الغسل عليها اذا انقطع الدم وبذلك
عليه ايضا قاعدة وقد يمسك ايضا بروايتي ابن مسلم المتقدمين واخبار الاستبراء
وفي التمسك بهما نظر بظهر وجهه مما تقدم مضافا الى ان اخبار الاستبراء
بقتضيه وجوب التحض اذا حربت القطنة ملوثة ولا ريب ان الدم ما لم يعلم انقطاعا
على العشرة يعمل معه مخالفة الاستحاضة بناء على عدم انتهاء ايام الاستظهار الى العشرة
فكيف يمسك بها لكون الدم المنقطع على العشرة حيا وكيف كان فلا ينبغي التمسك
في المسئلة الا ان المحكي عن اصحاب المدرك والفائغ والحدائق الاشكال فيها
نظر الى ما دل على ان ما بعد ايام الاستظهار استحاضة ويمكن ان يقال ان المراد
بكونه استحاضة انه يجب ان يعمل عليها كما يشهد بذلك قوله في موثقة سنان
فاذا ربيعت ثلثة ايام ولم ينقطع عنها الدم فلم يصنع كما تصنع الحائض الا ان
يقم ان ذلك بيان الموضوع باثبات حكمه وقوله في بعض الروايات فلم يغسل
او فغسل ولا منافاة بين ان يعمل على استحاضة وبين ان يحكم بعد انكشف
الخلاف بكونها حيا فان قلت كون المراد من اخبار الاستظهار وجوب

عمل الاستحاضة بغيره بناءً قاعدة الامكان لانها جارية قبل العلم بالخاوية فاما ان يرفع
عن تلك الاخبار ويؤخذ بالقاعدة او العكس ولا وجه لجمع بينهما فالتحليل فان عدم
التمسك بالقاعدة في الدم المشكوك انقطاعه على العشرة لمعارض ولعدم جريانها الا
بنافي التمسك بمادة الدم المنقطع وكذا الكلام بالنسبة الى اصله بقاء الدم فان قلت
اطلاق الامر بالفصل يشمل العلم بالانقطاع وذلك ينافي الحكم على المنقطع بالحيض
قلت اطلاق الامر لكونه مورد الشك في كون الدم حيضاً تابع لبقاء الشك
فلا يشمل صورة وجود العلم برفع الشك فانهم والحقيقة مقام اخر وقد يجاب بان
بان المشاحضة ليس لها حقيقة شرعية ومعناها العرف ان كان مطلقاً من استمرارها
بعد ايام العادة كما من التحلل كان المرأة مستحاضة قبل الاستظهار بحج انقطاعها
وهذا الحق جامع للحبس كما اذا انقطع الدم في ايام الاستظهار وان كان معناها
التي استمردها اشهر او سنين فلا مناص عن حملها على كونها مستحاضة
بعد الاستظهار على انها بمنزلة الكفر من هذا النوع بل السوق لبيان
حكم المرأة في العمل في الحال كونها بمنزلة وجوب العبادة اما اجزاء فقلت
بعد الانقطاع على العشرة فهو حكم اخر ليس في الاخبار دلالة على ثبوته وبنيته
مع انه لو سلم المعارض فالنسبة عموم من وجه فالجميع اصله بقاء الحيض و
احكامه فمن انتهى اقوال المشاحضة هي ذات دم خاص تجري من عرف غير عرف
الحيض وعدم العلم بها الا بغير شرعي لا يصرف اللفظ عن معناه ولو سلم ان
معناها العرف لحد الامر بين الذين ذكرها الحب كذا فالمتنبع في الاخبار
يشهد بان المراد من المشاحضة في امثال هذه المقامات هو ما ذكرنا من

واما ما ذكر من ان النسبة عموم من وجه وعليه ان اخبار الاستظهار حاكم على
اخبار قاعدة الامكان او مفادها جعل المخاوية عن ايام الاستظهار اماراة
كون الدم استحاضة كما ان المخاوية عن العشرة اماراة ذلك عند المشهور لان
يقال ان كلام الحب مبنى على ان الاستحاضة ليس دم خاص يجعل له اماراة مع ان
الارجاع بعد الناقط الى ما من الاصل في اثبات القضاء قد عرفت لا
فيه سابقا بل الظن هو الرجوع الى اصل البرائة ولعله لذلك امره بالنظر
وقد يخاض ما ذكره بديل رسالة الضيقة واخبار العشرة ويظهر من بعض ما قلنا
عليك الجواب عنها ومع المعارض فالجميع مع القاعدة والاجماع السابقة لا
قولهم قدس به وان تجاوز كان ما انت به غيرا اقول اذا تجاوز الدم عن العشرة كان
ما زاد على العادة استحاضة كل فكون ما انت به بعد الاستظهار محرماً ونقض
ما احتلت به من العبادة في ايام الاستظهار والظن عدم الخلاف الا من صاحب الملوك
حيث توقف في ذلك وسيأتي لذلك مزيد بيان انتم نعم قوله قدس به الرابعة
اذا ظهر شجارتها وجها وطبها قبل الفصل على كراهية اقوال المشهور كراهية
وطي الطاهرة من الحيض قبل الفصل بل من جماعة الاجماع عليه وعن الفقيه انه
حرام ومباراته المفقولة عنه لا تقطع ذلك كما قبل ويدل عليه امثلة الاباحة
السليمة من نزاحة استحاضة الحرمة لانها منقولة بايام الحيض او بالخائض وهو
مرتفع بعد النقاء ودعوى ان الحيض موجب للحكم لا قيد للموضوع كما ان الزنا
ايضاً ظرف له ايضاً مدقوعة بان الظاهر ان الحيض داخل في الموضوع كما هي
مقتضى ظاهر الادلة وقوله نعم ولا تقر به حتى يظهر بقرائة الخفيف الظن

من الطهر مقابل الحيض كما يشهد به نفع موار واستعماله في مقابل الحيض في الاختيار التي لا
 تحصى مع انه معتقد لظن قوله نعم فاعتزلوا النساء في الحيض نظر الى ظهور المطلق في
 التفسير والتأكيد ومما يؤكد ذلك تقابل الامر بالاغتزال بكونه او غير بكونه في المقتضى
 كما حكى عن اهل التفسير ولا ريب ان هذه العلة لا يقتضيه الترتيب بعد النقاء اذ الحيض
 الذي حكم عليه بان اذى ما اسم للدم او مصدر مهي من جاز المنة اذا سال دمه
 ومغوى الحقيقة الشرعية لظهور في الظاهر منوعة وان سلمنا ان الطهارة اسم
 للافعال الثلاثة شرعا نعم يعارض هذه القراءة بقراءة التشديد واجاب عنه المصنف
 في المعبر كما حكى بوجوب الجمع بين القرائين على العمل في قراءة التشديد على الكراهة
 واجاب عنه بان النظر في الطهر وان تغفل بمجيئ بغيره فعل كقطع وتبسم وتبين
 بغيره ولم تبسم وبان اول ويمكن الجمع بوجه آخر وهو ان يجعل النظر كناية كما يجعل
 الاذان كناية عن دخول الوقت لعلة وقوعه واورده عليه بان الجمع فرع بثبوت
 قرائنه كل من القرائين بناء على قرائن السبع او ثبوت الاجماع على جواز العمل
 بكل من القرائن كما جاز القرائن بكل منهما وكلا الامرين في عمل المنع مع ان العمل
 على الحالة الخاصة عقب الغسل اول من عمل النظهر على الطهر من الحيض مع ان
 حمل قرائنه الشد بد على الكراهة لا يخلو من استعمال اللفظ في المعنيين لان
 تعدد القرائن في طهرين لا يوجب تعدد الاستعمال في لا تفر بوهن قلت تقوى
 تعدد ما القرائن في نظهرين مع وحدة الاستعمال في لا تفر بوهن لا يخلو من صعوبة
 مع انه يكفي في رفع المعارضة احتمال التعدد لان الاجزاء الى ارجاع النظهر الى
 الطهر او العكس انما هو عند وحدة الاستعمال في لا تفر بوهن لئلا يلزم

جبه

لشبه فعل واحد الى غايته في استعمال واحد فانه شبه شيء باستعمال لفظ واحد
 في معنيين اذ على فرض تعدد الاستعمال يصح ابقاء كل من الظاهرين على حاله وحمل النهي
 في احد هما على الكراهة والحاصل انه بناء على تعدد الاستعمال في لا تفر بوهن بدو
 الامر في رفع المعارضة بين حمل النهي على الكراهة وحمل الطهر على الحاصل عقب الغسل
 ولا ريب ان لا وفي اولى مع وحدة الاستعمال في لا تفر بوهن لا يوجب عن حمل
 الطهر على الحاصل لان ارجاع النظهر الى الطهر بعيد فمع الثبات في تعدد الاستعمال
 لا يعلم صارف عن ظاهر طهرين بالتحقيق اذ الفرق كون طهرين بالتشديد ضد
 مبنى على وحدة الاستعمال وهو غير معلوم هذا كله مع البناء على احد الامرين
 من تواتر القرائن او الاجماع على جواز العمل بكل منهما ومع عدمه في التحقيق يتعدى
 الاستدلال بالاية اذ اللفظ المتكلم في مرددين التشديد والتخفيف فلا يقدح
 بها الفقرة اللاحقة وهي قوله نعم فانما نظهرين بناء على ظهوره في توقف الجواز
 على الاعتدال لظهور النظهر في الغسل دون الوضوء وغسل الفرج ثم يغتسل
 بيان ان ثبوت احد الامرين وسرهما قرائنه التخفيف على التشديد فيغير معنى الطهر
 الى الحالة الخاصة عقب الغسل لانه اقرب من حمل الطهر الى غير الغسل من الوضوء
 وغسل الفرج فتم الا ان يتم ان قوله نعم فاعتزلوا النساء خصوصاً بما لا يخلو
 كما مر يقتضيه التصرف في النظهر بل هو بنفسه معارض لقوله نعم فانما نظهرين
 ولو قد ان النظهر كناية عن الطهر كان وجه الجمع ثم انه يمكن ان يقال ان قوله
 نعم فانما نظهرين لسوقه مقام بيان مفهوم قوله حتى طهرين خصوصاً بما لا يخلو
 المقرب ليس له مفهوم فدل الله على توقف الحل على الاعتدال ان كانت قائما

هي لظهور الغام في كونه تمام المفهوم ورفع البدع عن هذا الظهور لا يتعدان يكونان
 من التصرف في طهرين بالتخفيف ومن هنا عرف ان المعارض بين ظهوره في طهرين
 وبين ظهور قوله فاذا نظهرن وليس من تعارض المفهومين وكيف كان فلا يخالوا
 الآية عن الاشارة الى الغسل وان لم يبلغ حدا لا استدلال ولكن في الاجماعان و
 الاستدلالي عن ذلك مضافا الى اخبار كثيرة كوثقة ابن بكرا اذا قطع الدم ولم
 يغسل فلما ناز وجها ان شاء ومروسة ابن المغيرة اذا ظهرت من تحت
 ولم تمس الماء فلا يقع عليها وجهها حتى تغسل وان ضل فلا لباس ونس
 الماء احب الي وموثقة ابن بطلان عن الخافض ترى الطهر يقع عليها وجهها
 قبل ان يغسل قال لا لباس وبعد الغسل احب الي واما موثقة ابن بصير
 عن امرائه كانت طامسا فرائث الطهر يقع عليها وجهها قبل ان يغسل قال لا
 حتى تغسل وموثقة سعيد بن يسار المرثمة تحرم عليها ثم تطهر فتوضا قبل ان
 تغسل اذ لزوجها ان ياتي قبل ان تغسل قال لا حتى تغسل بموئنان على
 الكراهة او النفس لصراحة الاخبار السابقة في الجواز واما صحيحة ابن مسلم انما
 زوجها شقو فلما بارها فليغسل فرجها ثم يمسها ان شاء قبل ان يغسل
 فليس فيها شهادة على الجمع بين اخبار المنع مع الجواز ككعمل الاولى
 على غير من اصابه شبق والثانية على من به شبق لاحتمال ان يكون القبول
 من حيث الكراهة ويشهد لذلك رواية اسحق بن حماد قال سالت ابا عبد الله
 عن رجل يكون معه اهله في السفر فلا يجد الماء باه اهله فقال ما آت
 ان يغسل ذلك الا ان يكون شبقا او يخاف على نفسه ثم الحكم عن ظاهره

لا يجوز

لا كثر اشراط الجواز بغسل الفرج وعن اجماع اشراطه بالغسل ووضوء الصلوة
 وعن فقه النبأ واحكام الراوي وبجمع البيان اشراطه احدى ما بل عن الاخبار
 انه مذموم وليس في الادلة ما يثبت وجوب الوضوء الا ان يحمل الظاهر في الآية
 على ذلك وفيه بعد ولكن ثبوت الاستحباب يقتضي الجماعه مضافا الى ظهورها في
 المحكي عن جمع البيان في بثوثه في الجملة ولما غسل الفرج ففتحه اطلاق موثقة
 ابن بكرا عدم وجوبه وظاهر صحيحة ابن مسلم وجوبه من حيث ان ظاهر الامر
 بالامر هو الوجوب وهو يقتضي توقف جواز المس على امرها بالغسل ولا يزيه التوقف
 على الغسل لبداهة الامر لا دخل له في ذلك الا من حيث التوصل الى الغسل
 ويمكن منع الظهور نظر الى ما عرفت من قوة كراهة الصحيحة في مقام التفضل
 من حيث الكراهة فان مقدار حاجتها ان اغتسلت وكان بالزوج شقيا
 له الوطى وذلك لا يقتضي توقف الجواز بالمعنى الا على الغسل وذلك واضح
 ومن ذلك يظهر الجواب عن الاستدلال بالوجوب رواية ابن عبيدة في فائدة
 الماء اذا اغتسلت فرجها وتيمت فلا لباس فان مفهومها بثبوت لباس مع
 انتفاء احد الامرين توضحه ان اللباس الثابت على تقدير انتفاء التيمم هو الكراهة
 قطعاً بناء على عدم توقف الجواز على غسل الحشف ومعه لا يمكن ارادة ثبوت الحرمة
 مع غسل الفرج غاية الامر ان الرواية لا تدل على نفى الحرمة على تقدير عدم الغسل
 لان اللباس المتقى على تقدير وجود الشرطين اهم من الوجوب والكراهة
 ودعوى ان ظاهر الرواية هو الحرمة بدون تحقق الامرين وعدم امكان
 العمل بظاهرها في بعض مدلولها نظر الى المعارض لا يقتضي ترك العمل

بهذا في البعض الآخر مدققة بان الجمع بين الاخبار بجمل ظاهرها على اظهرها يقتضي
 ازالة الكراهة من لباس المنفى والاعم لاحصوا الحرمة والحاصل ان اثبات الوجوب
 المنفى بالاصل بالروايتين خصوصاً مع قوة اطلاقات الجواز لكونها في مقام كسب
 مشكل فالأولى استحباب غسل الفرج بمحض كراهة الوطى واشدتها بدون ثم على
 القولين من زوال الغريم او الكراهة بالغسل ففي مشروعية مجرد ذلك اشكال ان
 حيث ان ظاهره يدل على توقف الاباحه والجواز على الغسل عدم تخفيفها بدون
 واما ان الغسل لا باحة الوطى وجوازه مشروع فلا فلا لذوقه عليه بل الظاهر
 منها ان المتوقف عليه هو الغسل الراجع لحدث الحيض وان الموجب للكراهة
 او الحرمة هو بقاء الحدث والحاصل ان اثبات مشروعيته غسل خاص فائده اية
 الوطى وجوازه دون رفع الحدث بهذه الاخبار مشكل بل الظاهر خلافه لان
 ظاهرها كون المرجح للحرمة او الكراهة هو حدث الحيض وان المتوقف عليه
 رفعها هو الغسل الراجع للحدث لا نضاراف قوله حتى تغتسل او قبل ان
 يغتسل الى ذلك ثم ان قلنا بان المتوقف عليه هو الغسل الراجع للحيض
 ففي محله قبل وجوب ما يتوقف عليه من الصلوة والصوم اشكال من حيث
 ان حرمة الوطى بدون الغسل لا يستلزم الامر به الا ان يقال ان المستفاد
 من الاخبار نظر الى ان الظاهر منها عدم نصيب الامر على الزوج وتمكنه من
 المهر متى شاء مشروعيته الغسل لرفع الحدث في نفسه وانه امر راجع لها متمكنه
 منها متى شئت وان حرمة الوطى والكراهة بدون الغسل مع وجوب
 تسليمها يستلزم وجوب الغسل واستحبابه اذا طلب منها الزوج تسليم

ثم ان فحدث الماء فهل يشرع لها التيمم بلا عن نفى زوال الغريم او الكراهة بالتيمم
 اشكال من عموم البدلية وبرواية ابي عبد الله السابعة وموثقة عمار عن ابي عبد الله
 عن المرتبة اذا ثبتت من الحيض هل يلزم وجهها قال نعم ومن ان الحكم منوط ببقاء
 وعموم البدلية انما يرواه البدلية من حيث الاحكام المنوطة بالطهارة ورفع الحدث
 بخصوص بعض الوضوءات او بعض الاعتناء والروايات ضعيفة والتحقيق ان
 يقع ان الحرمة والكراهة ان كان مناطها الحدث كما هو الأولى كان التيمم مؤثراً في
 رفع الحرمة وكل في زوال الكراهة الا ان بعض الاخبار يقتضي بقاءها معه لبقاء
 البصر عن المرأة حاصلة ثم ظهرت في سفر فلم تجد الماء يومين او ثلاثة هل يلزم
 ان يقع عليها قال لا يصلح لزوم وجهها ان يقع عليها حتى تغتسل فان اطلاقها
 يقتضي الحرمة او الكراهة مع التيمم ايضا ويمكن الجمع بناء على الحرمة بين هذه والرواية
 السابقة بتفسير هذه بما الا ان فيه بعد من حيث ان مراد هذه هو
 صورة تغتسل الماء ويمكن ان يقع على الكراهة بانها تخفف بالتيمم لغرض
 الروايات وبعد الجمع كما عرفت وانقضاء عموم البدلية ثم ان في مشروعية
 التيمم بناء على زوال الغريم به الحيض اباحة الوطى وجوازه اشكال ويمكن
 ان يقع ان التيمم يجب عند فقد الماء في موضع وجب الغسل مع وجوده
 لان مقتضى عموم البدلية وجوب ما يتوقف عليه التيمم هو ذلك واما
 استحبابه في موضع يجب الغسل ففيه اشكال من عدم الدليل على بدلية
 التيمم عن الغسل والوضوء اذا لم يتصفا بالوجوب وان كانا رافعين
 للحدث واعلم ان اغلب هذه المباحث تحتاج الى مزيد تأمل لان التحقيق

منها محل آخر ثم قلنا ببدلية التيم وفقدان الثواب فالأقرب تحريم الوطئ لعموم أدلة
 الوقت ويحتمل انضمامها الى صورة التمكن قوله انا دخل وقت الصلوة فحاضت
 وقد مضى مقدار الطهارة والصلوة وجب عليها القضاء ^{أقول لا إشكال}
 لو أنه اذا دخل الوقت فحاضت وقد مضى مقدار الطهارة المائية والصلوة ^{اختيارية}
 من حيث سائر الشرائط والأجزاء وتمكن من كل منهما وجب عليها قضاء الصلوة
 سواء كانت عالمة بطهر المحض وترك الصلوة او اخرها مع الجهل به وان كان
 المحض بعد مضى مقدار الطهارة الزاوية والصلوة الاختيارية من جهة سائر الشرائط
 والأجزاء او مقدار الطهارة كل وصلوة الاضطرابية او مقدار الطهارة
 المائية والصلوة الاضطرابية ففي وجوب القضاء اشكال وظاهر عبارة
 المعنع حيث اطلق الطهارة والصلوة وجوب القضاء في جميع هذه الصور
 الا ان يدعى انصراف الطهارة الى المائية والصلوة الى الاختيارية وليس
 ذلك بكل البعد وكيف كان فيدل على الحكم في الصورة الاولى قبل
 الإجماع موثق بولس بن يعقوب عن ابي عبد الله قال في امره دخل وقت
 الصلوة وهي طاهرة فاحترت الصلوة فحاضت قال في قضائه اذا ظهرت
 ورواه عبد الرحمن بن الحجاج قال سألته عن المرأة طست بعد ان
 ترسل الشمس ولم يصل الظهر هل عليها قضاء تلك الصلوة قال نعم وقضى
 الرواية الاخيرة وجوب القضاء بمجرد كون المحض بعد الزوال وان لم يبق
 مقدار ركعة فضلا عن غيره وان امكن دعوى انصرافها الى مضى مقدار
 المذكور وكيف كان فليس في الروايتين دلالة على عدم القضاء عند

عدم مضى المقدار المذكور ان ليس فيها ما يوجب قصر الحكم كالا يخفى قوله قد مضى
 وان كان قبل ذلك لم يجب قول ظاهر العبارة كما عرفت سابقا ان القضاء انما
 يلحق بدخولها فيما اذا لم يكن الزمان وفيما بقضاء الطهارة مع والصلوة
 ولو اضطراريا وقد عرفت ان كان انصرافها الى اعتبار الطهارة المائية والصلوة
 الاختيارية وعليه فهل يعتبر ان يكون الزمان وفيما يتحصل ما ليس بما يصل من
 مقدما المقدما كتحصيل الماء او الثياب للطهارة واللباس للسر وغير ذلك
 كما هو ظاهر الذكر بناء على دعوى ظهور مضى مقدار سائر الشرائط انما
 في مضى مقدار انفسها بل يمكن دعوى عدم اعتبار مضى مقدار سائر الشرائط
 بغيره انا كان المحض قبل مضى مقدار الطهارة والصلوة لم يجب القضاء
 ومقتضى عدم الوجوب ولو مضى مقدار أكثر الصلوة والمحكي عن السيد وانه
 على وجوب القضاء اذا مضى مقدار أكثر الصلوة لخبر ابي الورد سأل ابا
 عن المرأة يكون في صلوة الظهر قد صلت ركعتين ثم ترى الدم قال يقوم
 من سجدها ولا تقضي الركعتين قال فان رأت الدم وهي في صلوة المغرب
 وقد صلت ركعتين فلتنضم من سجدها فاذا ظهرت فلتقضي الركعة التي فاتتها
 من المغرب والظن ان مراد السيد من مضى مقدار أكثر مضى مع مقدار
 الطهارة لمن فسدتها اذا الرواية على تقدير دلالتها وصحة التمسك بها
 لا يفي بان يد من ذلك وعن المعنع الفقيه الا قضاء بمضمون الرواية وعن
 العلامة في نهاية الاحكام احتمال وجوب القضاء اذا مضى مقدار الصلوة
 خاصة معللا بما كان حصول الطهارة بتغيرها على الوقت قال اذا

ثم يجوز نقد بعضها الطهارة كالنيم والمستحاضة وعنه في الذكر تقبل اعتبار
 مقدار الطهارة زيادة على مقدار الصلوة بأنه لا صلوة الا بطهارة ومقتضاه
 اعتبار مضمون سائر الشرائط الاخرى الصلوة لا يفتى بانقائها بل مقتضاه عدم اعتبار
 مضمون مقدار الطهارة المائنة بل ولاجزاء الاختيارية ويمكن ان يقال ان هذا
 ظاهر كثير من مضمون مقدار الطهارة ساكتين عن غيرها الا ان المحكي عن الذكر
 النضر باعتبار مضمون مقدار باقي الشرائط مع فدها وقد صرح بذلك كثير
 من ائمة عن بل ظاهر كثير من قارب عصرا اشراط مضمون مقدار يصح التكليف
 بالصلوة وهو يقتضي عدم القضاء لو لم يتمكن من الصلوة بالطهارة المائنة
 لا احتياج تحصله الى مقدار زمان كثير يسع اكثر من صلوات وما بعد من
 بين هذا وما من ظاهر من قبل المضمون اعتبار مضمون مقدار الصلوة بل وما
 عن ظاهر النهاية والوسيلة من الحاحب القضاء اذا كان الحيف بعد دخول
 الوقت فلحيف ان مناط سقوط القضاء يحتمل ان يكون حدثا الحيف قبل
 دخول وقت العبادة كما عن ظاهر النهاية والوسيلة ويحتمل ان يكون حدثا
 قبل حدوث مضمون مقدار الصلوة فاصلة من لم يتمكن من تحصيل الطهارة
 الواجبة في حقه مع قطع النظر عن الحيف قبل دخول الوقت ومضمون مقدارها
 والطهارة لن لا يتمكن من ذلك كما هو ظاهر المحكي عن نهاية العلامة
 ويحتمل ان يكون حدثا قبل مضمون مقدار الطهارة واكثر الصلوة وسائر
 الشرائط الاختيارية كما هو ظاهر المحكي عن السيد في الجمل لما عرفت من ان
 الرواية التي استدل بها لا تقتضي عدم اعتبار الشرائط في ثبوت القضاء

ويحتمل

ويحتمل ان يكون حدثا قبل مضمون مقدار الطهارة والصلوة وسائر الشرائط انما
 كما هو ظاهر المحكي عن الذكر ويحتمل ان يكون حدثا قبل مضمون مقدار الصلوة
 وما يعتبر فيها اختيارا واضطرارا كما هو ظاهر الذكر فانه نظر الى الغلب على المحكي
 ويحتمل ان يكون حدثا قبل مضمون زمان يصح معه التكليف بالصلوة كما
 للشرائط الواجبة بحسب طائفتها مع قطع النظر عن ما نفعه الحيف وقد عرفت
 الفرق بين هذا وما عن ظاهر المحكي عن الذكر فلا نظير بالاعادة جهة
 معبري حصول جميع الشرائط باجمعهما وجوب القضاء اصاله البرائة بعد
 اختصاص ذلك القضاء بالقوت المنفي صدقه هنا وفيه كما قيل انه يكفي في
 صدق القوت مجرد تجويز الفعل لو قدر عليه او هي مع امكان صدور
 الفعل منه في الجملة بان يكون قبل الوقت جامعا للشرائط وهي تقوى
 احتمال تمامية الاحكام من كفاية مضمون مقدار صلوة باجزائها الاختيارية
 ولو لم يحصل شيء من شروطها ويرد ذلك بعد تسليم صدق القوت
 ان اوله رفع القضاء عن الحاحب بدل على ان كل صلوة فائت وكان فواتها
 مشندا الى الحيف لا يجب قضائها ولا بيان ثبوت القضاء هنا مشندا
 فلا يجب قضائها ويمكن المناقشة في ذلك بان اسناد ثبوت الصلوة
 اذا ما ادركت من الوقت مقدار فعل الصلوة اذا كانت جامعة للشرائط
 الى الحيف كاستناد الشيء الى بعض اجزاء علله فان ارتفع التكليف
 بالصلوة في الفرض المذكور متحقق بانقضاء الشرائط في اول الوقت
 وحدث الحيف بعد مضمون المقدار المذكور ان لو فرض وجود الشرائط

لكان التكليف متحققا ولم يكن فوت الصلوة لازما ولو كان الحيف طارئا بعيدا
 ونحن لانسلم ان الغرض ان الاستدلال بالحيف باي نحو من الاستدلال كان كافيا
 في سقوط القضاء اذ غاية ما يدعى عليه اذ عدم لزوم القضاء على الحيف
 هو ان كل ما ترك في زمان الحيف وكان استناد فوته اليه لثوقته على عدمه
 لا يجب قضائه وانما مجرد استناد فوته الشيء الى الحيف فلا بد على انه لا يوجب
 القضاء والحاصل ان محوية الفعل مع امكان صدور الفعل في الجملة
 اذا كانت كافية في صدق الفوت صحح ان يقال فان الصلوة على طه
 اذا مضى من الوقت مقدار نفس الصلوة وغايته ما يستفاد من اذ لم يمتد
 القضاء هو ان ما فات على الحيف لا يجب قضائه وبعبارة اخرى لا اشكال
 في ان فوت الصلوة في ماعدا مقدار الصلوة في اول الوقت مستند بالحيف
 وتركه في ذلك الوقت مستند بترك المقدم ما قبل الوقت وفوت الطبيعة
 في مجموع الوقت بتحقيق فوتها وكما يصح ان فات على الحيف بلا حصة في
 اللاحق كذلك تصدق انه فات على الطاهر بلا حصة السابق والدليل
 برفع قضاء فوت الحيف خاصة ثم ان هنا اشكالا آخر على نقد تسليم
 عدم صدق الفوت او صدقه والحكم بان الفوت مستند الى الحيف
 باي نحو من الاستدلال كاف في عدم وجوب القضاء معه ذلك الاستدلال
 مطلق وهو ان مقتضى عموم الامر بالصلوة مع اخضا من اذ بعض الاجزاء
 والشرائط فصوره التمكن انه لو علمت المرة انها تحيض قبل زمان يسع
 لادراك الصلوة بشرائطها واجزاها الاختيارية مع كون الزمان

الذي

الذي تذكره مما يبع لفعل الصلوة الاضطراب وجوب ذلك الفعل الاضطرابي
 ومقتضى ذلك وجوب القضاء ان ترك الاضطراب يمانع اخر او عسليا واتح
 قاي فرق بين ما لو علمت بان الامر كذا او نجاها فان وجوب الاضطرابي
 واقعا عند الاضطراب لا يشترط فيه العلم بالاضطراب ودعوى انه فرق بين الصلوة
 الذاتية كما اذا لم يتسع زمان الكسوف مثلا لاداء صلوته مع الطهارة الماسية
 وبين العرضي الحاصل بحدوث المانع من بقاء التكليف كافي مانع منه
 بالترام وجوب الاضطرابي في الاول دون الثاني دعوى بلا بينة اذ قد
 عرفت عدم مقتضى اخضا من اذ الشرائط والاجزاء الاختيارية بثبوت الاضطراب
 مجرد المانع وقد اجيب عن ذلك بوجهين احدهما اننا لانسلم وجوب الانتقال
 الى الاضطرابي لائق مانع كان بل المسلم عنه هو ما اذا كان التكليف
 ثابتا ثم عرض الاضطراب واما مع عدم سعة الزمان بواسطة طه المانع
 لفعل الاختيارى فلا نسلم وجوب الانتقال الى الاضطرابي وثانيهما
 ان وجوب الاضطرابي لا يلزم بثبوت القضاء وذلك لان القضاء
 تدارك للاختيارى الذي استند فوته الى الحيف وليس تدارك الاضطراب
 الواجب بسبب الاضطراب ولذا لا يجب مطابقته للاضطرابي في الاجزاء
 والشرائط بل لا يجوز الاثبات به مطابقة الاضطرابي ولو كان تدارك
 له لوجب مطابقته له ولذا لا يجب قضاء الفائت في السفر قصر وان كان
 الفائت حاضرا ومقتضى اطلاق اذ سقط القضاء عن الحيف بقوله
 اذا كان فوت ما يقتضى لولا السقوط مستند الى الحيف وجب تدارك

في الوقت واقعا ببدله الاضطرابي لم يجب واخصا صه بالثاني في محل المنع و
 في كلا الوجهين نظرا ما في الاول فيظهر وجهه من التاميل في أصل الاشكال
 وتوضيحه ان اطلاق الامر بالصلوة الجامع بين الاضطرابي والاختياري بعد استلا
 عن التقيد بالجامع للشرائط والاجزاء الاختيارية لاخصا صها بالتمكن من
 الفعل الاضطرابي في حال عدم التمكن من الاختياري بقي الكلام في وجوب
 الصلوة مع الطهارة الزاينة عند عدم التمكن من استعمال الماء لبعض الوقت
 ويمكن ان يقال هنا ايضا ان المعلوم من تتبع الموارد بعد ثبوت عدم اخصا
 وجوب التيم بصورة فقدان الماء في الجملة ان كل عذر مانع عن استعمال الماء
 مسوغ للتيم من غير فرق بين اقسام العذر واقا في الثاني فلا يلا تسلم
 القضاء تدارك للصلوة الاختيارية بل هو تدارك لما وجب على المكلف و
 فاث عنه وهو الجامع بين الاختياري والاضطرابي غايته الامران الواجب
 عليه باختلاف حاله هو فرض خاص من افراده ولذا يجب على المصلحة قضاء
 اذا ظن الموت ان يقضى الصلوة مع التيم اذا لم يجد الماء للوضوء والحاصل
 ان الواجب الاصل الذي يجب تداركه ولا يسقط بحال اداء وقضاء هو
 الجامع بين كل واحد من اصناف الصلوة والواجب عليه في كل حال ما
 يناسب ذلك الحال فاذا وجب لك في ضمن فرضه على المكلف ولم يسقط
 بغير وضو الخيض وجب قضاءه فظهر انه يجب على من يسلم صدق الوقت مع
 ادراك الوقت بمقدار فعل الصلوة اذا كانت جامعة للشرائط ان
 يحكم بانه مع التمكن من الصلوة الاضطرابية في الوقت يجب القضاء

عدم التمكن منها اذا كان منشاء عدم التمكن عدم مقبيل الشرط قبل الوقت كما اذا كان
 قبل الوقت واحدة للماء فلم يتوضأ وفقدته في الوقت مع عدم التمكن من الطهارة
 الزاينة وقد أدرك من الوقت مقدار باق اداء الصلوة اذا كانت واحدة للشرط
 وهذا ينافي ظاهره لاكثر فان الظاهر اخبارهم بسعة الوقت بفعل الصلوة مع الطهارة
 في الجملة لو كانت فائدة لها هذا ويمكن دفع الاشكال اعني وجوب الانتقال الى
 الاضطرابي بان الامور الطارئة على المكلف الموجبة لارتفاع التكليف ثلثة
 اقسام منها ما يكون ومنها للتكليف مجرد معدن وربة المكلف كالأعداء والعقبة
 كالنوم والنسيان والشرعية كالمرض والضرر ومنها ما يكون مع ذلك محجبة للتكليف
 عن قابلية التكليف مع قطع النظر عن المعدن وربة العقلية كالجنون والافناء
 فانها بمنزلة الصغر في اخراج المكلف عن قابلية التكليف ولو فرض من هذا
 انقضاء العذر العقلي ومنها ما يكون وسطا بين الامرين في كون المكلف
 معه قابلا للخطاب والتكليف عقلا ولكنه مخرج له عن قابلية التكليف عما
 كالحبص فاذا كان للحبص العذر الموجب طرأه لبعض الوقت عن اداء الاختيار
 من القسم الاول لم يوجب رفع التكليف راسا بل هو مرفوع له بمقدار ما يقضي
 العقل رفضه فيبقى معه التكليف بالاضطرابي واذا كان الامر الطارئي من
 الاخرين فلا يوجب ذلك الانتقال الى الاضطرابي فان القدر المسلم الذي
 مستفاد من مجموع الأدلة هو انه اذا كان المكلف معدن ورا من اداء
 الاختياري وكان له مع العذر قابلية التكليف شرعا وجب عليه
 الاضطرابي واما بدونه فلا دليل على قيام الاضطرابي مقام الاختيار

ولذا نقول بان من علم من حاله عرض العوز في الوقت قبل زمان يسع لاداء الاختيار
 انه لا يجب فعل الاضطراري وكل من اعتاد الاعطاء فان قلت خروج المكلف عن قابلية
 التكليف بالاضطراري لاجل زمان نذارك ما يفتون بالعدو المخرج عن قابلية التكليف
 واما مع كون الزمان قابلا لنفسه لاداء المكلف ولو مع منع العذر عن الاتيان
 بالفعل عند طرد العذر وكان المانع عن الفعل في الزمان الحائلي عن العذر
 محصل المكلف للشرائط المقدرة له قبل حلول وقت الواجب فقابلية ذلك التكليف
 بوجوب الانتقال الى الاضطراري والحاصل ان التي ادركت من الوقت مقدرا
 يسع للصلوة انما تفعل بوجوب الصلوة عليها مع الشرائع الاضطرارية بملاحظة
 قابلية ذلك الزمان للتكليف لا بملاحظة ما يخرج فيه عن قابلية التكليف
 بواسطة طرد العذر وبعبارة اخرى اذا كان حجة ارتفاع الاختياري خروج
 المكلف قبل زمان يسع له عن قابلية التكليف كان الوجه عدم الانتقال كما
 ذكرنا واما اذا كان سوء اختيار قبل حلول الوقت فلا مانع من وجوب الاضطراري
 عليه وبعبارة اخرى فالتكليف لا يثبت على الانتقال من الاختياري الى الاضطراري
 اذا كان المانع عنه طرد العذر المخرج للمكلف عن قابلية التكليف او وجود
 الدليل على عدمه لا ينافي وجوب الانتقال لاجل منع المكلف لنفسه عن لاداء
 لتركه تحصيل الشرط عند القدرة عليه فمن ادركت من الوقت ما يسع
 للصلوة وقد فقدت بعض الشرائع لسوء اختيارها وعدم محصلها
 له عند القدرة يجب عليها الاضطراري لذلك لا لاجل الضيق العارض لليب
 طرد العذر قلت هذا بالنسبة الى ما يجب تحصيله من المقدرة قبل حلول

وقت الواجب صحيح واما بالنسبة الى ما لا يجب تحصيله كالطهارة فمنع فان الواجب
 على المكلف حقيقة عند حلول الوقت هو المصلحة والطهارة والزمان اذا لم يسع
 لهما بالعرض كان هذا الضيق بمنزلة الضيق الدائم عن اداء الفعل فكما انه لا يجب
 الانتقال الى الاضطراري في كل الضيق المرضي والمجمل الزمان اذا لم يسع بنفسه لاداء
 الواجب لم يجب ذلك الانتقال الى الاضطراري والقطعة التالية من الطاري لعدم
 سعة نفسه لاداء الواجب لا بوجوب الانتقال الى الاضطراري وزمان العذر
 ايضا لعدم بقاء التكليف فيه على القابلية لا بوجوب الانتقال فلا موجب في
 مثل هذا العرض للانتقال الى الاضطراري ليكون موجبا للتكليف بالقضاء
 على تقدير فوته ثم انك قد عرفت ان غاية ما بقي بعد ازالة سقوط القضاء
 من الحائلي هو ان ما فات في زمان الحيف به اذا كان له قضاء مع قطع
 النظر عن الحيف لوفاته لا بوجوب فوته بالحيف القضاء فالزمان الحائلي عن
 الحيف لا بوجوب طرد الحيف وتحققه يرفع القضاء الثابت لاجل ذلك
 الزمان ومقتضى ذلك ان من ادركت من الوقت بمقدار اداء الصلوة
 لو كانت مع الطهارة يجب عليها القضاء وان لم ترجع عليها الانتقال
 الى الاضطراري اذا علمت بجائزها بناء على ما مر من صدق الفوت على الظاهر
 الموجب تلازم بالقضاء او على ان مناط القضاء ليس هو الفوت بل الترك
 وان لم يصد عليه الفوت ويمكن ان يقرأ ولا انما منع صدق الفوت في مثل
 الفرض المذكور لان الفوت هو ترك ما يلزم فعله في حد نفسه وذلك انما
 يصدر اذا كان التكليف حسب جميع شرائطه التي اعتبر في حصوله شرعا مع قطع

عن الاعذار العقلية مقتضيا للفعل وكانت التركة مستندة الى عذر عقلى لم يؤخذ عنده
في دليل ثبوت التكليف وكان ارتفاع التكليف معه بحكم العقل لا بالنظر الى انتفاء
شرط التكليف المأخوذ في ظاهر الدليل وامر آخر كسر اختيار المكلف مثلا ونحن
نمنع ان التكليف هنا مقتضى هذا المعنى لان حصول الطهارة اعتبر في حصول هذا
التكليف شرعا فاقضاء التكليف شرعا فاقضاء التكليف مقتضى ذلك وهو
عده لا اقتضاء له بيان ذلك انه لا اشكال في ان الطهارة انما يجب بدخول
الوقت نظر الى قوله اذا دخل الوقت وجب الطهور والصلوة ومقتضى ذلك
تقديم وجوب الصلوة في اول الوقت بحصول الطهارة اذ لا يعقل الجمع بين الطهارة
والصلوة في اول الوقت والركعة في اول الوقت ما يتوقف عليه فيكون مرتبة التكليف
بالصلوة في اول الوقت المتطهر عند ذلك فاذا كان المكلف قادرا للطهارة
لم يقتض ذلك في حقه فعل الصلوة فلا يكون تركه لها قرا وهذا الكلام جار
بالنسبة الى كل شرط غير حاصل يوجب عده ترك الصلوة اذا ثبت كون ذلك
في تركه حاصل قبل الوقت فالفرق بين الشرط في صدق الفوت على الترك
المستند اليه وعده بالنظر الى هذا الاعتبار كما كان الواجب بالنسبة الى حصول
في اول الوقت مطمحين ان يقع فيما يترك به انه فاته ذلك وما كان مقتضا
بحصوله لم يصح ذلك ولاجل هذا نفرق بين مقدمات الفعل ومقدمات
مقدماته وبين المقدمات ايضا بالنسبة الى الطهارة وغيرها ويمكن
ان يقع ان الفوت هو ترك ما له قوة قريبة للحصول فاذا كان
الزمان غير واثق لنفس الفعل او لما يكون شرطا فيه شرعا مع التخيير

في ترك ذلك الشئ قبل الوقت لا يصح ان يقال انه فاته في ذلك الوقت لان نسبة الفوت
الى الزمان تابع لثابته لوقوع الفعل فيه ويمكن ان يقال ايضا ان كل مقدمه كان
في اول الوقت غالبا فانفق فوته كان الترك المستند اليه قرا وما لم يكن كذلك لم يستند
عليه ذلك لان الفعل مع هذا الحال ليس له قوة قريبة بوجوب حصوله ومناط
صدق الفوت هو ذلك فم هذا كله على تقدير كون مناط القضاء الفوت
ولو كان مناطه الترك ايضا نفوذ ليس كل ترك موجبا للقضاء ولا لوجوب
على الصغير والمجنون قضاء ما فات منهما في حال الصغر والمجنون وتسليم
العموم ودعوى خروج ما خرج اتم شئ يلزم في المقام بل الترك الموجب
للقضاء هو الترك على وجه كان اقتضاء التكليف من حيث شرطه المقتضى
ثامنا بحيث كان للفعل بصفة الوجوب قوة قريبة بوجوبه ان يقال عرفا
ترك الواجب وان لم يكن في الواقع حال الترك واجبا بواسطة حصول
احد الاعذار العقلية كالنوم والسياسة مثلا فاذا فرض ان وجوب الواجب
مقتضى شرعا بحصول بعض مقدماته لم يصح ان يقع ان ترك المسبب عن انتفاء
لذلك المقدمة موجب للقضاء لان الواجب لم يترك بصفة الوجوب
عرفا فكل مقدمه كانت قيد للتكليف اعتبر حصوله في وجوب القضاء
وما لم يكن كذلك بل كان الوجوب بالنسبة اليه معكم كان فوت الواجب
المستند اليه موجبا للقضاء لئلا يقع ترك الواجب ومن هنا
يتأتى الفرق في صلوة الحائض بين المقدما وبين مقدما المقدما
فالقضاء فلخص من جميع ما ذكرنا ان التكليف بالصلوة الاحتياطية

فاول الوقت مع قطع النظر عن ادلة البدلية ان لم يكن مشروطا بشئ من المقدّمات
 وحصولها في الوقت وكان الوقت ايضا قيد المكلف به لا للتكليف وشرطا
 فيه كان مقتضى القاعدة ايجابا بالقضاء على من ادركت من الوقت مقدارا
 يعني باجزاء الصلوة لانه مكلف حج وبذلك غايته الامر ان يحمل بطر العذر
 صير المكلف معدورا في الزك وان قلنا انه مشروط بمحصل جميع المقدمات
 او قلنا بان الوقت شرط التكليف ولا يجب تحصيل مقدمات العبادة قبل
 حلول الوقت لم يجب القضاء من جهة فوات الاختيار بشئ من الشرائط
 ولزم اختيار ما حكمناه عن ظاهر كثير من المتأخرين من اعتبارهم في وجوب
 القضاء مضمنا ان يقع معه التكليف بالفعل وان قلنا ان التكليف
 غير مقيد بالنسبة الى بعض المقدمات كوجود الماء ومحبته ومقتديا
 الى بعض كوجود الطهارة من الحدث وقلنا ان الواجب معلق على الوقت
 اختيار ما ذكرناه من وجوب القضاء اذا استند الترك الى فوات مقدّمات
 المقدمات وعدمه واستند الى نفس المقدمات كالستر والطهارة
 مثلا وذلك بالنسبة الى الطهارة غير بعيد بل هو الاقوى وبالنسبة
 الى غيره غير بعيد ايضا واما بما لا حظ له البديل فقول ادلة البدلية
 غير ضالحة لا ثبات البديل من جهة الضيق الحاصل بالحيض ولا ثبات البديل
 من جهة نفس الزمان الذي يصلح لادلة الفعل في نفسه لو اجتمع الشرائط
 لما عرفت انها لا تنفي باثبات البديل من جهة الضيق الحاصل بطر الاعتذار
 المحرجه للمكلف عن قابلية التكليف شرعا ولا ثبات البديل في الضيق

الذاتي

الذاتية وما في حكمه فلو ادركت من الوقت مقدار لا يفي الا بالصلوة لم يكن الاضطراب
 واجبا ولو ادركت قدر الصلوة ومقدما لها الاوليه كان الانتقال الى البديل واجبا
 لا لاجل الضيق الحاصل بالحيض بل لان وفاء الوقت بالمقدمات الشرعية يخرج ذلك
 الوقت عن عزان الضيق الذاتية لان ابراد انقائه في الوقت لا يكون من ابداءه
 وهو واف به فانقائه الاختياري لاجل العذر المانع للانتقال الى الاضطراب
 فالاقوى وجوب القضاء اذا ادركت من الوقت مقدار الصلوة ومقدّمات
 الا بدائية ووجوب الاضطراب في ذلك الوقت اذا غلبت الحال وعدم وجوب
 القضاء والاداء في غير هذه الصورة الا ان قلنا بعض الاختيار وجوب
 القضاء اذا كان حدوث الحيض بعد زوال الشمس كظاهر رواية ابن الجراح
 المتقدمة وان لم بعد روى انصرافها الى مضى مقدار الصلوة وكيف كان
 فالظاهر انه لا خلاف في عدم وجوب القضاء في هذه الصورة وظاهر بعض آخر
 والحكي عن السيد في الجمل والاستكاف وجوب القضاء اذا ادركت مقدار
 اكثر الصلوة وربما يخرج لهم رواية ابن الجراح بعد منع انصرافها الى مضى
 مقدار الصلوة بتقريب او مقتضى عمومها وجوب القضاء اذا كان الحيض
 بعد الزوال ادركت مقدار اكثر الصلوة او لم نذكر خروج الصورة الاخيرة
 بالاجماع وبرواية في الورع عن المرتضى ان يكون في صلوة الظهر وقد
 ركعتين ثم ترى الدم قال لا تقوم من مسجد ها ولا يقضى الركعتين قال
 فان رأت الدم وهي في صلوة المغرب وقد صلت ركعتين فلتقم من مسجد ها
 فادانها فليقضى الركعة التي فائت من المغرب وهي مع سندها

وبما فيها للاجماع المحكي عن الخلاف على خلافها ضعيف سنداً ودلالة فان كلاً منهما
 على وجوب قضاء تمام الصلوة في زمن المغرب الذي ادركت من الوقت مقدار
 اكثر مما هو بعد جعل قضاء الركعة على تمام الصلوة بضميمة الاجماع على الركعة
 المنفردة لا تقضى ومن هنا ظهر وجه ضعف الرواية حيث ان ظاهرهما
 لا يقول به احد ولذا حمل في المختلف الرواية على التقدير في المغرب دون الطلوع
 وكيف كان فلا ينبغي الاشكال في ضعف القول المذكور ثم انك عرفت انما
 في وجوب القضاء امران الصلوة وما يعتبر فيها من الشرائط بحسب حال المكلف
 في زمان طر والحقق فلو كان وطبقه الحاضرين التيم لم تكن حائضاً لاجل فقد
 الماء مثلاً وجب عليها الصلوة مع التيم لو ادركت من الوقت مقدار ومع
 الترك جهلاً بالحال او عذراً بحسب القضاء وجوب الناظر عليها الى آخر
 الوقت لا يمنع مما ذكرنا لان المراد اخر ما يمكن وقوع الفعل فيه فالحقق في
 الزمان لا يخرج الزمان عن الامكان لا انه رافع للتكليف محضاً هذا كله
 حال من ادركت الظهر في اول الوقت واما من ادركته في آخر الوقت فلا
 يخلو اما ان يكون الزمان رافياً لمقتضى الشرائط الغير الحاصلة ام لا اما
 على الاول فلا تامل ولا اشكال في وجوب القضاء وكذا الاداء وان لم
 يسع الزمان لادراك الصلوة فان كان يسع لادراك ركعة وجب القضاء
 لقوله من ادركت ركعة من الوقت فقد ادركت كله وقوله في مصحح عبيد
 بن زارة اي المرأة رأت الظهر وهي قادرة على ان تغتسل في وقت صلوة
 معينة ففرطت فيها حتى يدخل وقت صلوة اخرى كان عليها قضاء

نقل

تلك الصلوة التي فرطت فيها وان رأت الظهر في وقت صلوة فقامت في شبهة ذلك فحاذ
 وقت الصلوة ودخل وقت صلوة اخرى فليس عليها قضاء وصحح الحلبي في المرتبة
 في وقت الصلوة فلا يقضى الظهر حتى يفوتها الصلوة ويخرج الوقت انقضى الصلوة
 قائماً فقال ان كانت ثوانت قصتها وان كانت رابعة غسلها فلا يقضى بل انما
 الاخران على وجوب القضاء على من ادركت من الوقت مقدار الطهارة و
 الصلوة بل وشرائطها والرواية الاولى ذلك على ان من ادركت ركعة
 من الوقت خامة للشرائط وجب عليها الصلوة وهي بحكم مدرك الوقت وان
 لم يسع الزمان لادراك تمام ولا لركعة من الصلوة جامعة للشرائط فقد يكون
 ذلك لاجل ضيق نفس الزمان عن الاثبات بمقدار الصلوة الشرعية كالوضوء
 والستر مثلاً وقد يكون لاجل ضيق الزمان عن تحصيل ما ليس بحاصل في القدر
 العقلي كوجود الماء فان كان من قبل الاول فظاهر عدم وجوب القضاء
 والاداء اما الاداء فلان الاختياري مفروض لتعذر ولا ينظر في
 دليل على كونه بدلاً واما القضاء فلا يتابع لفوت وارصدق ترك
 الواجب عرفاً والكل ضئيف وان كان من التاخير ايضاً امكن ان يقال
 بسقوط القضاء ايضاً نظر الى اشتراط التكليف بما هو يعنى الزمان
 عن الاثبات بها فهو غير حاصل فلا يصدق على الترك انه فرت او ترك الواجب
 فلا يجب القضاء ويمكن ان يقال يثبت القضاء ولا يقال لا لا
 اما الانتقال فلمعوم اذ لا البدلية وعدم المانع ودعوى ان الزمان لا
 يفي بالواجب وقد ثبت على ان الانتقال الى الاضطراري انما هو في

غير الضيق الذاتي مدفوعة بان الواجب الشرعي يسع له الزمان وانما منع من التكليف
 العذر العقلي واما القضاء فلصحة الفوت وترك الواجب فانما منع ان التكليف
 مشروط بحصول تلك المقدمات شرعا وانما الشرط عقلي محض واما القضاء فلصحة
 الفوت وترك الواجب ثم ان من اعتبر في وجوب القضاء في اول الوقت مضمنا
 يعم معه التكليف ظاهرة اعتبار ذلك هنا ايضا وانه لا يجب الانتقال الى
 الاضطراد في ان يترك من الوقت مقدار ابقى الفضل والصلوة ولكن تحصل
 الماء يحتاج الى ساعات كثيرة ولا جيل ذلك لا يقدر على الصلوة مع الطهارة لا
 يجب عليها الاداء والقضاء بناء على ذلك الا ان يقع انه فرق بين مانع فيه و
 سبق بان يقال ان ترك الصلوة في هذا الفرض مستدعرا الى غير المحض لان
 الجزع لا يبرره وقد فرض ان القائل بالمحض اعني المستدعرا لا يجب قضاءه
 ولكن الانضاف ان الفرق مشكل او صعب ثم انك بعد التامل فيما ذكرنا تعرف
 ان الواجب بالنسبة الى مقدما مطلق وشرط ومعلق وهذه المسئلة ان
 كانت اصولية لا ان التعرض لها في هذا المقام مملا باس به لا يربط باللفظ
 تعرف وجهه انتم نعم فنقول لا اشكال ولا ريب في ان وجوب المقدمة معلوم
 ذي المقدمة بمعنى انه متى تحقق وجوب ذي المقدمة مطالفا كان او مشروطا
 وتجزر وجوب المقدمة تابع لتجزر وجوب ذي المقدمة بمعنى انه يكون تجزرا
 ذي المقدمة سابقا في المرتبة على تجزير طلب المقدمة ولا يعقل تحقق الوجوب
 الغيري المتعلق بالمقدمة وتجزر قبل طلب ذي المقدمة وتجزر ولا يكفي في
 صحة تجزير المقدمة سبق الا نشاء للطلب المشروط المتعلق بذي المقدمة

اذ عرفت ان كل مرتبة من مراتب طلب المقدمة تابع لطهره من تلك المرتبة لطلب ذي
 المقدمة ومن هنا اشكل الامر على جماعة من العلماء في مثل صوم رمضان بالنسبة الى
 وجوب الفصل في الليل فان وجوب الصوم لا اشكال في انه مشروط بدخول الوقت
 والفصل لا يكون الا مقدمة للصوم فكيف يجب تجزرا قبل تجزير وجوب الصوم وله
 نظائر كثيرة في الفقه يعق عليها المنابع وقد اجيب عن هذا الاشكال بوجوه
 منها ما ذكره صاحب الفصول وحاصل ان الوقت هنا قيد للواجب لا الوجبة
 فالواجب بالنسبة الى الوقت مطلق كاطلاقه بالنسبة الى سائر مقدماته
 ولازم ذلك تحقق الوجوب قبل دخول الوقت تحقق معلولا من الوجوب
 الاخر المتعلقة بالمقدمات وليس مرادنا من الاطلاق انه لا يكون للواجب
 من هذه الجهة قيدا صلاب المراد ان نفس دخول الوقت ليس شرطاً للتحقق
 الوجوب حتى يلزم من تاخر الوجوب عن دخول الوقت بل الشرط هو الامر
 المنزوع من دخول الوقت وهو كون المكلف بحيث يكون داخل في الوقت
 وهذا الشرط حاصل قبل وجود المكلف بالقيام فضلا عن ليله الصلوات
 فلا يكون وجوب المقدمة ابد في مثل هذا الفرض الا متأخرا عن وجوب
 المقدمة وليس تجزرا وجوبها ايضا الا متأخرا عن تجزير وجوب ذي المقدمة
 هذا مضافا الى النقض

ان الفصل بوجوب العقوبة الدم المخلل في ايامه والذي بعده مظهر اول
 زمان لا تقطاع ثم اعلم ان الدم المنقطع اما انه حادث في غير وقت العبادة
 ومنقطع في غير وقته او حادث في غير وقت العبادة قبل فعلها او منقطع

تجزر

في غير وقتها كالدم المستمر من الفجر الى قبل الزوال واما منقطع في وقت العبادة و
 الانقطاع في الوقت ايضا اما قبل الغسل او بعده فقول اما القسم الاول فلا
 حكم للانقطاع فيه بناء على اخضاص الغسل بالدم في الوقت واما على الحدس
 المطلقة فيجب الغسل لان الانقطاع لا يؤثر في رفع اثر الدم الا ان يقال
 ان بقاء القوة في الوقت شرط في تأثير الدم السابق على الوقت في تحاشه الغسل
 نظر الى ان مقتضى الاخبار وجوب الغسل على المتحاشه فاذا زال التحاشه
 ارتفع موضوع الحكم وفيه نظر يظهر وجهه فيما سياتي انتم نعم واما القسم الثاني
 فحكمه حكم الاول الا انه يشك بان الدم في الفرض حاد في الوقت وكان من
 الغسل وهو لا استمرار بعد الغسل لم يرتفع اثره واما عفي عنه بالنسبة للصلاة
 في ذلك الوقت لاجل الاستمرار وعدم امكان الرفع فحاشا لرفع المانع في
 الغسل لرفع الحدس ويمكن ان يدفع الاشكال بان الدم في وقت عبادة
 ليس سببا لعبادة وقت اخر في نفسه وقد ارتفع حكمه بالنسبة الى ما كان
 مرجعا له مضافا الى قوله في رواية الصحاف فلنغتسل ثم نحشى و
 تستنفر وتغسل الظهر والعصر ثم تستنفر فان كان الدم فيما بينهما وبين
 المغرب لا تسبل من خلف الكرسف فليؤمنا عند وقت كل صلاة بناء
 على ان الغسل المأمور به قبل الظهرين للاستحاضه فانه يدل على ان الانقطاع
 بعد الصلاة لا يوجب الغسل بالنسبة الى عبادة اخرى وفيه تأمل
 والمسئلة لا يخلو من اشكال وتأمل واما القسم الثالث وهو ما يقطع
 قبل الغسل في الوقت فالظن وجوب الغسل لان الانقطاع لا يرفع

الوجوب

الوجوب الثابت قبله الا ان يقال منع سببه الدم الذي لم يبق الى وقت الصلوة للغسل
 فان ثبت اجماع على السببية فلا فاجاب الغسل مشكل نعم عند الفائل بالسببية الظن
 والفائل يكون الدم في الوقت في الجملة حاد موجب للغسل لا اشكال في وجوب
 الغسل الا ان يتم باعيار بقاء القوة في حال الصلوة عند هؤلاء ايهم في تأثير
 الدم في الوقت ومط في اجاب الغسل وسيا في الكلام فيه واما القسم الرابع
 وهو المنقطع بعد الغسل فالظن وجوب الغسل اذا كان قبل الصلوة لان هذا
 المقدار الموجود في اثناء الغسل وبعده كاف في السببية والعفوة انما
 ما دام مستمرا الا ان يمنع سببه هذا الدم الموجود بعد الغسل وفي اثناءه او
 يتم ان الدم مط او في الوقت وان كان سببا الا انه يعتبر في تأثيره بقاء القوة
 في حال الصلوة فاذا انتفى قوة الجريان في حال الصلوة لم يوجب الغسل وفيه
 مضافا الى امكان دعوى تالم الا يحجب على ان ما كان من الدم مط
 او في الوقت سببا لا يكون بقاءه قوة في وقت الصلوة معتبرا في تأثيره
 ولذا اوجب في الذكري على من تركت وطيفة الصبح ثم انقطع الدم قبل
 الزوال ان تغتسل للظهرين ان مقتضى مفهوم قوله ان كان الدم لم
 يسبل بينهما وبين المغرب ان السيلان في الجملة قبل المغرب او في اثناءه
 كاف في وجوب الغسل ولو انقلبت قبل الصلوة الكثرة الى القلة
 ودعوى اعتبار صدق اسم الاستحاضه ولو كانت قليلة بعده واما
 ان اعتبار بقاء الدم قوة في الوقت في الدم السابق عليه عند الفائل
 ما لسببية المطلقة وبقائه قوة في وقت الصلوة عند الفائل

سبب الدم في الوقت لا شاهد عليه ويمكن دعوى الاجماع على خلافه واما منع
 سبب الدم الموجود بعد الغسل وفي ثلثه فبند فله تسالم الاستحاضة على سبب
 الدم الموجود في الوقت والنظم ان الاشكال في غسل الانقطاع من جهة الاشكال
 في ثبوت العفو مع او ما دام الدم مستمرا ومن هنا تعلم ان اكثر الفروض السابقة
 خارج من محل البحث في غسل الانقطاع وكيف كان فلا فؤى بناء على السبب
 وجوب الغسل لعدم الدليل على العفو ولذا قال في الذكرى ووافقه في جامع
 المفاصد ان ما ذكره الشيخ من اجاث الوضوء خاصة عند هب العامة بناء عليهم
 على انها لا تجب الا الوضوء ثم انه يشكل الفرق بين الوضوء والغسل مع الوضوء
 في الكثرة من تواج الغسل ويمكن ان يوجه هنا وفي بعض الصور السابقة
 كالصورة الاولى والثانية الا ان يفرق بينهما فان سبب الدم للغسل بالعبادة
 لاجلها قوة الدم في الوقت وفي حال الصلوة دون الوضوء فان موجبه هو
 مطلق الاستحاضة عند الاحتياط بالنسبة الى الوضوء كالجناية بالنسبة الى الغسل
 واما الاستحاضة الكثرة بالنسبة الى الغسل فليست بهذه المثابة ولا يلزم
 بين الغسل والوضوء بالنسبة الى العفو ولا بالنسبة الى السبب وما يشهد
 بكون القليلة حكما حكما بر الاحداث قوله في رواية علي بن محمد بن جعفر
 بعد السؤال نحو كيفية الصلوة ما دامت ترى الصفرة فليست وضامن الصفرة
 ولغسل ولا غسل عليها من صفرة ترى الا في ايام طهرها فان الغسل من
 الصفرة هو الغسل بعد الصفرة فيدل على ان الوضوء منه اعم من الوضوء
 حال رؤيتها وفي حال عدمها واما يدل على ان الغسل لا ينقطع غير

والقليل والكثرة انما يلاحظان بالنسبة الى الغسل والحاصل ان الاستحاضة

مرفقة ساعة عن الصادق ثم قال فليست غسل الجناية واجب وغسل الجاني اذا
 طهرت واجب وغسل الاستحاضة واجب اذا حدثت بالكرسف وجاز الدم الكرسف
 فعلها الغسل لكل صلوة وللغسل وان لم يجر الدم الكرسف فعلها الغسل لكل
 يوم برة والوضوء لكل صلوة وغسل النفساء واجب الحديث فان ظاهره
 حصر غسل الاستحاضة بحسب المورد في صورة وجود الدم واستمراره الا ان يقع
 ان المعقود بياكبة عدد الغسل في حال الاستمرار وليس في مقام بيان تمام
 افراده وموارده والحاصل انه يمكن ملاحظة رواية الصفرة وهذه الرواية
 الفرق بين الوضوء والغسل ولكنه كما عرفت لا يخلو عن اشكال واما الكلام
 بالنسبة في العبادة الواقعة في حال الدم فنقول ان الدم اما ان ينقطع في
 أثناء الصلوة او بعدها وعلى ان يقد بر اما انها تعلم بالا نقطاع او لا
 فيه او تقتضد خلافة ولا نقطاع اما الفترة تسع الطهارة او الصلوة
 او للبره فنقول اما مع العلم بالا نقطاع فلا اشكال في فساد الصلوة واما
 في مع الشك والقطع بالاستمرار فالنظم الصحيح لا يطلق الاختيار الشامل
 لصورة القطع بالاستمرار ولا نقطاع بعده وصورة الشك فيه الا ان يقع
 ان الاذن اتكال على ظهور الاستمرار او يقد ان مورد الاخبار هو استمرار
 الدم والكل غير بعيد فليست لا يخلو من اشكال ولو علمت بالفترة
 وشكت في سعة زمان البقاء للطهارة والصلوة ففي وجوب الصبر
 اما احتياط عدم العلم ببداية الصلوة مع الغسل او لا صلا لعدم
 عود الدم الى زمان تسع الطهارة اشكال لا يطلق الاخبار وما

من منع الاطلاق واقتضاء الصل الاحتياط فان قلت اصله عدم العود لا يثبت
 وجوب الصبر قلنا يثبت عدم الامر بالصلوة مع الدم لانها من احكام الاستمرار
 وعلى القول بعدم الصبر لو انكشف السعة فهل يجب الاعادة لكشف ذلك
 عن فساد الصلوة ام لا لظهور الاطلاق في ان التكليف الاضطراري هو
 في حق المستحاضة هو الصلوة مع الدم اشكال واشكل منه الفرق بين صورة
 اعتقاد عدم الفترة وصورة الشك في الحكم بعدم ايجاب الاعادة في الاول
 والاعادة في الثاني الا ان منع الاطلاق في صورة الشك وبمقتضى
 عدم ايجاب الصبر الى ذلك المخرج فانما لا توجب الاجزاء على تقدير كشف
 اذهى لا يقتضي الارض مخرج وجوب وهو اعم من كون الاذن في حال
 الصلوة ظاهرا او واقعا فهو لا يوجب تعيد التكليف بالصلوة مع الطهارة
 للممكن منها كما هو الفرض في صورة الكشف عن سعة الزمان للطهارة والصلوة
 بمن لم يسبق بفعل الصلوة مع الطهارة الاضطرارية فتم وبعبارة اخرى الاذن
 في التعجيل اعم من كون الغسل مبيحا واقعا او ظاهرا فاما لم يبين الاول بحكم
 بمقتضى اطلاق ادلة مطلوبة الصلوة مع الطهارة الواقعية بوجوب الاعادة
 والقضاء فانهم ذلك واغنى مسئلة ظاهر الاخبار وعبارتهم من الاحتياط
 كما قبل ان الجمع بغسل واحد ترخيص في الكفاة بغسل واحد عن الغسل لكل
 صلوة وهذا يقتضي جواز غسل الثاني بل عن المحقق الثاني وصاحب الحاشية
 القطع به قلنا لا اشكال ان الجمع بغسل واحد ليس واجبا شطريا بوقوف
 محبة الصلوة عليه ولا واجبا نفسيا تعديبا الا ان مجرد ذلك لا يكفي في صحة

الغسل

الغسل مع نقاء اثر الغسل الاول والحكم على شروجه وذالك لان الاخبار لا مرة بالغسل
 للطهرين المشتملة على امر مستقل بالجمع بينهما اما مطر او بكيفية خاصة ظاهرة فارجح
 غسل واحد للطهرين وتوقف الكفاة به على الجمع فبذلك علم انه مع التفرق يجب غسلان
 ولا دلالة فيها على استحباب غسل مستقل للعصر واما الاخبار الامرة بالجمع لغسل واحد
 فن كان المراد كما لا يبعد اتحاد الصلوتين معا مع الكفاة بغسل واحد فبجمع
 مقادها الى نصف الاول وان كان المراد بالجمع بين الصلوتين في الغسل قد لا يكون
 توقف الطهرين عموما على غسل مستقل في قبالة المتوسط التي كانت يكفي لغسل
 واحد بجميع الجنس فيبقى الحكم بالشرعية متوقفا على امر هو مفقود نعم ان قلنا
 يجوز الفصل بين الصلوة والغسل باجنبي بناء على المعاقبة كان في الاخبار الامرة
 بالغسل لكل صلوة او عند وقت كل صلوة ولا دلالة على ذلك لوجوب حال الامر
 في على الاستحباب مع اشكال في دلالة الاخبار لجواز ان يكون المراد من الوقت
 الوقت المتعارف سابقا فيكون الامر مبينا على صورة التفرق واما قوله في
 رسالة يونس ثم يغسل ويتوضا لكل صلوة فذلك لا يخالف عن اشكال الاخبار
 ان يكون القيد راجعا الى الوضوء خاصة واما ما دل على ان الظاهر على الطهر
 حسن فهو مع عدم دلالة على محل الكلام ان المقصود الغسل للعصر لا
 بنية التجدد في الغسل غير معهود خصوصا مع منع صدق الطهر على
 الغسل الغير الراجع كالحوطان لم يكن اقوى ترك الغسل ان كان متبعا
 لمعاقبة العصر لغسل الظهر لانه لا يتردد فدا ولا يباح فيكون اجنبيا
 محضا مسئلة الشهر وجوب معاقبة الصلوة للغسل واستدل له

بأمر منها ظاهر قوله في رواية ابن سنان المستحاضة بغسل عند صلوة الظهر
 وتصل الظهر والعصر ثم يغسل عند المغرب فغسل المغرب والعشاء ثم يغسل
 الصبح فغسل الفجر الخبر بناء على ظهوره عند المفارقة كما هو المحكي عن السرازمي
 لما في لغة المغرب ومنها الأخبار الأثر الجمع بين الصلوتين بنا حين لا ولي
 وتجبيل الثانية بناء على أن الظاهر هو أن أصل الجمع واجب والكيفية الخاصة
 صحب ومنها أصالة عدم جواز الصلوة مع الحدث إلا ما خرج بالدليل وهو
 صورة المفارقة وفي الكل نظرا ما الأول فلان المرام من صلوة الظهر هو ما
 حضور وجوبه ويشهد لذلك قوله عند المغرب وعند الصبح ^{في غرضه}
 المعنى في العبادات تعلق القرية بالفعل ولو بعنوانه المغاير بعنوان الأمر
 حتى تكون مفعية عبادته غسل الحصى أن يكون وجوده الخارج عن عقوبته بقصد
 القرية وإن لم يكن المقصود القرية بل كان بعنوان آخر قصد معه في الوجود
 كان مقتضى ذلك سقوط الأمر المتعلق بغسل الحصى ولكن لا يلزم بذلك
 دونه خطر الفناء مع اختلاف أن حقاق الغسل مع فرض اتحادها
 بحسب الإجراء والشرائط من غير رجاء إلى القصد مشكل ومعه كيف
 يعقل حصول الأمر من غير القصد إليه تفصيلا أو احكاما فضلا
 عن حصول شريط سقوط الأمر به إذا عرفت ما ذكرنا فإن كان مراد المحقق
 أن الغسل مهمة واحدة تعلق بها الأمر من جهة مختلفة فقد عرفت أن مع
 ذلك يرجع الأمر عند اجتماع الأسباب إلى امر واحد مؤكدا ومع هذا لا
 يبقى مجال لما ذكره من المناقشة من أن الأعمال بالنباتات المتكاثرة

ليس إلا الغسل بقصد القرية والغرض حصوله ولا مجال فيه لما ذكره من السؤال عن
 حصول الثواب والآخر ولا ما استدل به بقوله نعم لا يأتي أن يكون الأنيان التي
 كان مراده أن المهمات المختلفة لا مكان اجتماعها بمقتضى اجتماع أسباب
 وجوبها بغسل واحد فقد عرفت ما فيه من أن تحقق المهمات بدون لا يخلو
 عن الاشتكال فضلا عن سقوط الأمر والتعبد به المتعلق بها وبريد أيضا
 على ما عرفت على قاعدة التحسين من أن استحقاق الفاعل للدخ مع عدم قصد
 عنوان الحسن أنه لا يفرغ ذلك على القاعدة المذكورة نعم إن أراد ترتيب فرائد
 الفعل وأثاره المترتبة عليه ولو كان حصوله قهريا كان حسنا ولكن لا دخل
 لذلك باستحقاق الفاعل للدخ والثواب كما هو ظاهرا فلا بد أن قوله قد مر
 في آخر كلامه مع أن ظهر روايات الكفاية مراده أن ظاهر الروايات أمثال وأمر
 الغسل بغسل واحد فلا بد من نفسه بها بمقتضى ظاهرها بعد البناء على عدم
 حصول الأمثال بغسل واحد بصورة نية الجمع قوله قد مر وكذا لو شككنا
 في احتمال أن يكون مراده أن الشك في كفاية غسل واحد في مقام الأمثال
 بوجوب الشك في كون رواية الكفاية معارضة بما هو أقوى منها وإذا كانت
 الرواية خالفا من حيث المعارض بموت لا يمكن التعلق بها ولكن ذلك مع
 في تمامية لا ينطبق على ظاهر عبارة المحقق ويحتمل أن يكون مراده أن مقتضى
 ظاهر الأمر لا غسال الأنيان بعنوانها الذي تعلق الأمر به فان حصل القطع
 بحصول الأمثال غير ما يجد حصول الأمر به في الخارج من غير قصد إليه كان
 ذلك محضاً قطعاً لذلك لا بد له وما مع الشك في ذلك يكون المراد به

الدالة على غسل واحد معارضه لظاهر تلك الدلالة وقد عرفت انها اقوى من هذه الدلالة
 فيرجع الامر الى عدم العمل اليوم لتلك الدلالة مع تلك في حصول ما يوجب تخصيصها
 فلا ممانع في افعال تلك الاوامر من الايمان باغسال متعددة او غسل واحد
 بنية الجمع وهذا الوجه اوفى بظاهر عبارته ثم ان قلنا بكفاية غسل الجنابة عن غيره
 فالظاهر سقوط الوضوء وبذلك عليه معناه ان لا يظهر الا نفاق من الفاعل من اجزاء
 غسل الجنابة عن الوضوء على انه يخرج عن الوضوء من كل سبب حتى الواجب لا يخلو
 حدث المحض بناء على القول بالشرك في رافعية الغسل والوضوء كحدث المحض
 قوله نعم وان كنتم جنبا فاطهروا والظهور في عدم وجوب الوضوء على الغسل لا يخلو
 الدخول في الصلوة بناء على انه عطف على قوله نعم فاعسلوا وجوبكم كما لا يخفى
 اذا تم الى الصلوة فحاصل المعنى هو القصد ببن الجنابة عن غيره في وجوب
 للصلوة ولو كان الحب مسبوقا بحدث موجب للوضوء كما هو مقتضى الاطلاق
 وقد يؤكد الاستدلال به بما رواه محمد بن مسلم قال قلت لابي جعفر ان اهل
 الكوفة يروون ان عليا كان يامر بالوضوء قبل غسل الجنابة قال نعم كذبوا ما
 وجدوا ذلك في كتاب علي نعم ان الله عز وجل يقول وان كنتم جنبا فاطهروا
 فان الامام نعم استشهد بالآية على عدم وجوب الوضوء وفيه تأمل لا مكان
 يكون الاستشهاد بالظهور لا بنية كفاية الغسل لرفع الجنابة بعد كون المقام
 مقام بيان تمام ما هو رافع لما لا يرى انه اذا قال الطبيب كن صليح اشرب
 السكينج بن كان في رفع الصلح وما يؤكد ما ذكرنا ظهور الحال في وجوب
 لرفع الجنابة بغيره فلو قبل الغسل فان احتمال وجوبه بغيره وضوء الصلوة

على الغسل بعبدة الغابة والحاصل ان الآية مع قطع النظر عن ظهورها في القصد
 بين الحب وغيره خصوصا بملاحظة اية التيمم وان ذلك على ان الجنابة يرتفع بالغسل
 ولا دخل للوضوء في رفعها الا نداء على عدم وجوب الوضوء للصلوة اذا كان مع
 الجنابة بعض سببه وليس في الاستشهاد ايضا ولا على ذلك فانه يمكن الاستدلال
 ايضا بما ورد من ان غسل الجنابة ليس قبله ولا بعده بناء على ان المراد وضوء
 الصلوة لا رفع الجنابة كما لا يبعد ظهوره في ذلك حتى لا ينافي وجوب الوضوء
 للصلوة ويمكن الاستدلال به من جهة السابغة بناء على ظهوره في رفع الغسل
 الموجبة لسائر الاعمال وفيه تأمل ثم ان ظاهر الاصل ان كفاية الغسل في
 كفاية غسل الجنابة عن غيره بين عدم الالتفات الى ذلك الغسل وبين الالتفات
 اليه وقد عرفت سقوطه وربما ينافي في شمول الاجماع للصورة الاخيرة وفيه
 ان الاجماع المنقول عن السرائر ومع مطلق كالتص لا ان يدعى ان الغسل في
 غير هذه الصورة وفيه ان المفهوم من النص والاجماع ان كفاية غسل الجنابة
 عن غيره لكونه رافعا للاحداث الموجبة لتلك الاعمال وان ذلك من حجة
 وآثاره المترتبة على حصوله ولا دخل له في القصد الفاعل فيه كما ان دفع الحد لا يصح
 من خواص الوضوء نعم من استشكل في كون الوضوء رافعا مع قصد عدم
 الرفع كان اشكاله ساريا في هذا المقام ايضا الصورة الرابعة ان ينوي فاعله
 غسل الجنابة والكلام هنا في مقامين الاول في صحة هذا الغسل على ما نوه
 وذلك بناء على اجزائه عن غيره لا اشكال فيه انما الاشكال فيه على القول بعدم
 الاعناء عن غيره كما هو الاقوى نظر الى اطلاق الامر المنفرد بالجزء وقوله نعم

كل امرء مافى ومن ان صحته في نفسه مع عدم اغتائه عن الجنابة بوجوب بقاء
 الاوى مع ارتفاع الاصنف وهو غير معقول واما الاطلاقات فلا تشمل ما نحن
 فيه لان وجوب غسل المحض هنا بعد فرض اغتاء غسل الجنابة عنه لا يمكن ان يكون
 شيئا من اقسام الوجوب فلا يكون واجبا بيان ذلك ان الوجوب العيني خلاف
 مقتضى الاجماع على اغتاء غسل الجنابة لان تعين الشيء مع تعين المسقط لغو في
 غير معقول واما الثاني اعني الوجوب النجس فلا مانع منه لو رفع الحد لما يشترط
 فيه الطهارة واجبه عند وجوبه فوجب سببه الذي هو احدا من مرتبة غسل الجنابة
 والمحض غاية الامر ان غسل الجنابة يجب من جهتين لنا اثره في رفع حد الجنابة
 والمحض المقام الثاني في كفاية هذا الغسل عن غسل الجنابة فمن المحقق في السراج
 والمعتبر والسفهدين والمحقق الثاني هو ذلك بل عن بعض نسبة الى المشهور
 وعن الشيخ والسرار والوسيلة وبعض كتب العلامة والاصناف والوجوه
 بل عن اكثر من قرع المسئلة عدم الكفاية بل قد يستظهر من عبارة السرار والحكمة
 شمول الاجماع المدعى فيها على كفاية غسل الجنابة عن غسل المحض لعدم كفاية
 غسل المحض عن الجنابة قال ان كانت المرتبة حائضا ثم طهرت فقبل ان تغسل
 جامها وجها فاولا يجب عليه ان يغسل غسل الجنابة دون المحض لا غسل
 الجنابة له مرتبة وقوة وترجح على غسل المحض لانه لا خلاف في انه يستباح
 بمحرم الصلوة وليس كل غسل للمحض وايضا غسل الجنابة قد عرفت وجوبه
 من القرآن وغسل المحض عرفت وجوبه من السنة المتواترة ثم قال والمعتد
 في ذلك الاجماع انتهى فان الاجماع المذكور كان على ان الواجب بنية

الجنابة

الجنابة دون المحض فظاهرها بصفة عدم كفاية غسل المحض عن الجنابة لان
 الوجوب المنفرد عن بنية غسل المحض الثابت لغسل الجنابة اما مطلق الوجوب
 او الوجوب العيني ولا ريب ان ثبوت الوجوب العيني لغسل الجنابة وعدم ثبوته
 لغسل المحض وعدم ثبوت الوجوب عظم له لازم لعدم كفاية غسل المحض عن
 غسل الجنابة وان كان على ثبوت المرتبة المقتضية لكفاية غسل الجنابة عن
 المحض دون العكس فيثبت المرتبة المذكورة فيثبت المطلوب ولكن لا يخفى ان
 الاجماع على هذا التقدير على المرتبة واما افتضاء عدم كفاية غسل المحض
 عن غسل الجنابة فهو اجتهاد لا يرتبط له بمعتقد الاجماع وكيف كان فاستدلوا
 الاول باطلاق ما دل على كفاية غسل واحد من غسل المحض غسل صحيح
 به الاستباحة فوجب ان يكون رافعا لحد الجنابة زمان الحد الذي هو
 بحاسته معنوية امر واحد وان تعدد استباحا والجواب ما عن الاطلاق فبالجواب
 وعن الثاني والثالث بجمع الملائمة والاتحاد مضافا الى الموثق الدال على
 وجوب غسل الجنابة وعدم سقوطه بغيره وقد يستدل ايضا بما مر من الاجماع
 الدال على ان غسل الجنابة والمحض واحد وقد عرفت الجواب عما استدلوا
 ايضا بما دل على ان المحض اعظم من الجنابة ويرتفع الجنابة برافعة كما ان الحد
 الاصغر يرتفع برافع الاكبر وفيه ان الاعظمية لم يعلم انها من حيث الجنابة
 بل تعلوها لعدم قابلية الارتفاع المانع عن الوجوب بل وجوب الصلوة
 فلا مجال لوجوب غسل الجنابة ولو سلم فلا دليل على ان رافع كل اكبر رافع
 للاصغر الا ترى ان الحد الاكبر المانع عن قرينة الغرض وجوب الجنابة

ترفع بغسل المحقق ولا يرتفع الاستغفار مع الوضوء وبالجملة لا دليل بوجوب الخرج عن مقصود
الأصل وما ذكرنا يعلم عدم كفاية المحقق عن غسل الاستحاضة وغسل المتنجس وغيرهما
من الأغسال الواجبة وقد يستظهر من المحقق والعلامة في بعض كتبه أن الخلاف في
غسل المحقق من غسل الجنابة مبني على القول بعدم اغتائنه عن الوضوء كما هو المشهور
ولعل وجهه اتحاد حقيقة الأغسال وعليه فلا ينبغي الخلاف في اغتاء غسل
المحقق عن غير غسل الجنابة من الأغسال ولكن لا اتحاد محل المنع والاتفاق لم
الصورة الخامسة أن يوقى غسل مطلقا يوقى به استحاضة الصلوة أو القرية وكلا
فيه هو الكلام في اغتاء غسل المحقق عن غيره بل لا يجري فيه بعض ما مر
الحاصل أنك قد عرفت سابقا أن مقتضى ظاهر حملنا من الاختلاف ما هو
الأغسال فنحن نحقق أسبابها واشتغال الذمة بها بحصول الفراغ والعلم
لا يحصل من الأتيان بغسل مجرد إذ علمها مشايخنا أو مقتضاها قد يتوقف نصا
على نية التجمع على أنها لو سلمنا عدم ثبوت اختلاف الذمة فالتك في كاف في
عدم الاكتفاء بغسل مجرد كان تعدد الأوامر مهيبة واحدة بل علمها مشايخنا أو
متصا دقة يتوقف تصادقها على نية التجمع فان قلت ان القدماء لم يعلموا بنية
في كل من هذه الأوامر هو إرادة الغسل المراد بين كونه هو مطلقا طبيعة أو
نوعا منه ومع الشك في الأقل والأكثر الأصل البرائة والقدم الذي يحكم العقل
بإشغال الذمة به في هذه الأوامر هو حصول صرف الطبيعة التي يحصل قطعها
بلايات بغسل مجرد والقبول الزائد التي لا يعلم اجتماعها في فرد واحد لا يعلم
التكليف بما لا أصل البرائة عنها قلت لما علم من الخارج أن مقتضى

الغسل

الغسل هنا غيره لأجل رفع ما حدث بذلك لا سيما لم يجر الاكتفاء مع الشك في ارتفاع
الحادث بغسل مجرد ومسئلة البرائة والاحتياط مع قطع النظر عن هذه الجهة وأما
في مثل هذه الصورة فلا ريب أن الأصل هو الاشتغال فان قلت إذا فرضنا أن ظاهر
الدليل اقتضاء كل واحد من الاستبائنا ولم يعلم أن مقتضاها هو الطبيعة أو
أنواعا عسيب ظاهر اللفظ كان ظهور الدليل في فعلية كل واحد من الاستبائنا كافيًا
في إثبات اختلاف حقائق الأغسال ومع فرض اتحاد المهية لا يكون المقتضى
الاحداث أو لا قلت اقتضاء كل واحد الغسل قد يكون لأجل أحداثه أمرا
مباينا لما حدث بالأول وقد يكون لأجل تأكيد الحادث أو لا والذي ينبغي
اتحاد الحقيقة بناء على أن اختلاف الأحداث بوجبا اختلاف الأغسال هو الأول
وظاهر الأول لا يعين الأول وكون المقتضى فعلا هو السبب الأول يمنع لأن
اقتضاء كل سبب لذات الغسل فعلى نعم اقتضاء السبب لا امر بالغسل فعلى بالنسبة
السبب الأول وثاني بالنسبة إلى الثاني لأنه لا يعقل تأثيره بعد حصوله
ولكنه أي يؤثر تأكيد الأمر كما لا يخفى فم قال قلت أنا فنك في أن الحادث بالسبب
الثاني أمر مغاير للحادث بالسبب الأول بحيث يقتضيه ارتفاعا لغير الخارج
للاول ولو بحسب المهية ومع الشك في ذلك الأصل البرائة عن التكليف الزائد
عن ما ثبت بأول الاستبائنا قلت إذا سلمت أن ظاهر الدليل هو اقتضاء كل
حتى عند اجتماع مع سابق عليه حصول الغسل أو نوع منه وعلم من الخارج أن
أن ذلك لا يكون إلا لأجل تأثير السبب في الغيب برفعه وأن مطلوبية الغسل
ليس إلا لأجل تأثيره في دفع ذلك الحادث غاية الأمر أن لا أثر للحادث ثانيا أن

كان رافضه غير دافع الاثر الحادث كان السبب موجبا لناكد مطلوبه ذلك الرفع
 وان كان مغايرا كان السبب موجبا لحدوث تكليف كان اللازم هنا الاحتياط
 لا غير ان يحصل الفراغ يرفع اثار الاستبنا واجب مقدمه للدخول فيما توقف عليه
 دفعها ولا يحصل البقير بالا احتياط يتم لو فرض انك في حصول اثر السبب الثاني
 مغاير لاثر السبب الاول او متحد كان امثاله عدم حدوث الاثر الجديد سليمة ^{في} ^{الحدوث}
 ولكن ذلك ايضا لا يجدي في الاكفاء بالفضل المجرد اذ لعل رافع السبب الاول
 غسل خاص لا يحصل بالفضل بقصد القرية من غير قصد الى امر آخر ولو اجمالا
 نعم لو كان لاطلاقات الاوامر ظهوره ان المطلوب هو الغسل موجب
 كان مقتضى ذلك الظاهر بعينه الاجماع السابق الاكفاء بالفضل بقصد
 القرية فلخص من جميع ما ذكرنا ان مقتضى الاصل عدم الاكفاء بالفضل المجرد
 بقصد القرية او المنزى به استباحة الدخول في العبادات اذ لم يرجع ذلك
 الى قصد جميع الاعمال ولقد اطلقنا الكلام خوفا من فوات بعض ما يجب
 التنبيه عليه هدايا الله واياك الى شرط مستقيم انه عبيد عبيد ثم ان الحكمي ^{الحق}
 القوي قد بين ان الاكثر على ان الداخل في مورد جوارحه رخصة لا عزيمة وفيه شك
 لان المكفي بكل واحد من الاعمال عن غيره سواء بنى على اغناء كل غسل عن
 الموضوع او خص ذلك بالجناية لا يبقى عنه مورد حتى الغسل تابا وامان
 خص ذلك بغسل الجناية وانكر الداخل في غيره فان بنى على ان تقدم غسل
 الجناية عليه لا يكون في نفسه صحيحا ايضا كما هو الحكمي عن بعض كلمات العلماء
 ظاهرا فلا ريب ان الداخل عليه انهم عزيمة نعم ان قلنا بجدة الغسل المقدم

كما هو لا قوي وقد عرفت وجهه مفصلا كان الداخل رخصة ثم ان الغسل الواحد كما
 عبادة يحتاج الى امر وذلك بناء على اصله الداخلي لا استباحة الاثر الحادث
 بالسبب الاول وبناء على اصله الداخلي في الامثال كما اخذاه الحق الحنباري
 هو كل واحد من الامر والمكلفان يقصد جميعها وبعضها اذا عرفت ان المعبر
 عنده في امثال الامر القبيحة هو قصد القرية ولو لا آخر واما بناء على امثاله
 عدم الداخل في الاستبنا والامثال فان كان اطلاق الاخبار في كفاية كل غسل
 حتى الغسل المجرد تاما كان ذلك كاشفا عن وحدة الحقيقة فالامر هو الحادث
 باول الاستبنا وان لم يثبت وقد عرفت ان مقتضى كثير من الاخبار اختلاف ^{هي}
 الاعمال فالامر الموجود هو الامر المتعلق بتلك المراتب المختلفة ولا يفي
 شئ منها الا بقصد في نفسه غاية الامر انه يمكن قصد امثال الجمع بفعل واحد
 واما كفاية غسل الجناية عن غيره بناء على ذلك فليس من باب الامثال بل هو
 حقيقة لاوامر تلك الاعمال المستلثة الثانية ان يجمع اغسال مندوبة ^{المكفلة}
 هنا ايضا نارة في اجزاء غسل واحد بنية الجميع واخرى في اجزاء غسل واحد
 بنية بعضهما اما الاول فالظن كما في المشهور هو الاجزاء وعن ظم الارشاد
 عدمه وهو كما عرفت او فني بالاصل الا ان ظم الصبي المقدمه بطان ^{الشئ}
 واحتمال اختصاص ذلك بما لو كان الاعمال المجتمعة مشتملا على واجب ضعيف
 والا كان احتمال الاجزاء في الواجبات ايضا بما لو كان معها غسل مستحب
 متطرفا مع ان قوله اذا اجتمعت لله عليك حقوق عام لجميع الصور ^{عري}
 ظهور الحقوق في الواجبات مدفوعة بظهور رفع الكلية على الكلام كما

وهو قريب من على ان المراد اعم واما الثاني فالظن عدم اجزائه عن غيره كما ان الظن صحته
اما الاول فلا مصل و عدم الدليل الصالح لمخصصه عند اطلاق الصحة وقد عرفت
منه بما لم يرد عليه وقد يستدل للاجزاء بقوله في رواية عثمان بن بزيد ان غسل
بعد الفجر كغسله الى الليل في كل موضع يجب فيه الغسل ومن اغتسل ليلا
كفاه الى طلوع الفجر وحكي عن جماعة الاعتناء بدلائلها وعن بعض الاهتمام بسنده
حتى قيل ان عثمان بن بزيد مصنف عمر بن بزيد بقرينة رواية غدا فرغته اقول اما
ان يكون المراد من الغسل مطلقا الشامل الواجب والمحب والمجرد عن قصد
حضوره اعم الغسل بقصد القرية ويكون المراد حج ان من صدر منه غسل بكيفية
ذلك الغسل لكل مكان يحتاج الغسل لاجل الدخول فيه الى الليل ولو كان ذلك
الغسل لامر آخر غير الدخول في ذلك المكان فذلك الرواية باطلا فيما عدا الغسل
واجبا كان او نهيا مجزى عن الغسل لاجل المكان سواء كان المكلف قاصدا
للدخول في ذلك المكان ومطلقا الى انه يكون الغسل راجعا اثره او لم يكن قاصدا
او كان قاصدا وغير ملتفت فتدل بصحة عدم القول بالفصل ان المحب من
الاغتسال يسقط بمثلته وبالواجب وان كان الغسل المسقط سابقا على التكليف
بما يسقط به فيكون مدلول الرواية حكايا احدهما اجزاء كل غسل عن الفصل
المحب والثاني بقاء اثر الغسل الراجع في اول الفجر من حيث الاجزاء عن غسل الكا
الى الليل واما ان يكون المراد حضور الغسل لاجل الدخول في مكان ويكون
المراد ان الغسل لاجل الدخول في مكان يترتب عليه فضيلة الدخول مع الغسل
في ذلك المكان الى الليل وكلنا اذا كان في الليل الى الفجر والظن ان الرواية

في مقام بيان بقاء اثر الغسل الراجع في اول الفجر الى الليل والراجع في الليل الى الفجر وليس فيه
اطلاق بالنسبة الى الغسل المجزى ويشهد له الفقرة الثانية كما لا يخفى على المتأمل فاحصل
منه الرواية ان الغسل الذي يكفي لاجل الدخول في المكان اذا وقع في اول الفجر يبقى اثره
الى الليل وان وقع في اول الليل يبقى اثره الى الفجر فليس لهما ارتباط بمسئلة الدخول في
الاغتسال اصلا واما الدليلان لغرض التوضيح وازالة ما يقع في النفس من الشبهة في ذلك
النظر في الرواية واما محتمل في نفسه فلا طلاق الامر للظن به فيبين ان الدخول رخصة لا
عزيمة وهل يكفي بناء على كفاية الغسل الواحد بينه الجميع ان بانه بغسل واحد يقصد
كل غسل عليه في الواقع وان لم يعلم به او يجب العلم بما لم يرد به بقصد الاقوى بناء على
عدم جواز الاضطرار مع التمكن من العلم التفصيلي هو الاول المستلزم الثاني ان
يجتمع اغتسال بعضها واجب وبعضها مندوب والكلام هنا ثارة في اجزاء الواجب
عن غيره واخرى في العكس اما الاول فالشبهة كما عن جماعة سقوط المحب ان كان
غسل جنابة وعن غير واحد حكاية الاتفاق عليه وهو المحكي عن ظر السراي وروى
عليه مضافا الى ذلك رسالة جملة المقدمة وتحت ما روي في باب التيمم كفاية
غسل الجمعة لمن نسي غسل الجنابة مع ان المقصود من الغسل المندوب ليس الا لتطهير
الحاصل بالغسل الواجب وقد يناقش في الرسالة بالا رساك وضعف الدلالة الدحل
المراد من اغتسال الجنب اغتساله بجميع ما عليه من الاغتسال وفي الفجر ينع
اصلها ولو سلم فتوى حال الدنيا ولعلنا نقول به في الفرج على تقدير تسليم الاصل
ولعلنا لذلك مضافا الى الاصل وقوله انما الاعمال بالنيات وقوله في كل امر
ما وى استحلال الحق في المعبر وضع العلامة والحق الثاني كما حكى عنهم واما

الاتفاق المحكية فهو بخلاف هؤلاء الاجل ولكن لا يضافان القول بالاجزاء لا يخلو
عن قوة لان الارسل تجري العمل بالرواية وضعف الدلالة متنوعة واستقر الجماعة على
الخلاف غير معلوم فيبقى التامل في عبارتهم ومن هنا ظهر عدم اجراء غير غسل
الجنابة من المحب واما الثاني فيعلم حال اجزائه عن الواجب بالتامل فيما ذكرنا وهل
يكون محي في نفسه او يتوقف صحته على تقديم الواجب عليه حتى انه لم يكن الواجب
مستقاعا كغسل المحب والمس لعدم امكان حصول النقاظة وجبا اقسامها
الاول لاطلاق الاوامر المتعلقة بها وعدم وجود ما يعقل لتعديها بعد قبيل
عدم حصول النقاظة المعقود المحذور وهو ضعف خصوصاً مع ورود الامر
بغسل الاحرام المحاض وهو كاشف عن حصول التطهير له ولو نوى التوبة
والمندوب اجزاء عنها الرواية المحبوق السابقة بل هو المبني من مدلولها
كما عرفت وحيث دللت تلك الرواية وغيرها من الامارات الاخرى على ان
حقائق مختلفة يجمع في مصداق واحد كان الغسل الواحد المنوي به غسل
مرد العوائين مختلفين في الحكم في انفسهما وكان ذلك الغسل مجعاً لهما
الفرد يجمع لحيثين الوجوب والاستحباب او ما فعله الحكمين فيه فهو غير ممكن اما
الاول فلنظادها بالعرض واما الثاني فلا متاع اجتماع المثليين في محل
واحد ومن هنا يشكل الامر ببناء على اعتبارية الوجبة في صحة العبادة او
انزى الفصلين معا المختلف انه ان نوى التوجيب من المحبة والجنابة لا يخرج
لانه نوى التوجيب عما ليس بواجب وان نوى التندب لم يرفع غسل الجنابة
على وجهه وان فنيها معاً كان الفعل الواحد مد نوى فيه الوجوب والتدب

فلا يقع عليها ولا على احدها لانه ترجح بلا مرجح انتهى يلغى ولا يوضع الاشكال ثم
التعدي للجواب بما يقتضيه الحال فنقول اذا اجتمع عنوانان احدهما واجب
الاخر مندوب في مصداق واحد فلا يربطان ذلك المصداق الواحد
يكون واجبا ومندوبا وواجب فاما ان نقول ان ذلك الفرد يخرج عن العنوانين
لان المقضية للدخول في كل واحد موجود ولا ترجح لاحدهما على الاخر او
نقول انه متصف بالوجوب لان المحبة المانعة عن المقضى لا يراعى الوجه الغير
المانعة لان ملا يقضي المنع لا يراعى ما يقضي المنع نعم لو كان جهة الاستحباب
مقتضية للادف في الترتيب لا من حيث نفس عنوان المأمور به بل كان كمن
حتى بالنسبة الى الطوارئ للاحققة للمأمور به من العناوين المتخذة معصدا
في بعض الاحيان تعارضت الجثمان وكون النتيجة ايضاً خروج ذلك المصداق
عن الوجوب والاستحباب اشكال بل منعه ولعله بانه التام نعم بيانه اذا
عرفت ذلك فنقول مقتضى الوجبة الاولى ان الفصل بقصد الجمعة والجنابة
سواء قصد الوجوب والتدب واحدهما خاصة لا يكون مجزاً عن شئ منهما
اما اذا نوى الوجهين فظم لان وقوعه على احدهما ترجح بلا مرجح وعليه غير
ممكن واما اذا نوى احدهما فعدم وقوعه ما لم يتروجه ظاهر لانه لم يأت
بقام ما يقتضيه سقوط الامر واما ما نوه فلا ينافي خارج عن مورد الامر المتعلق
به ان الفرض انه تعارض الجثمان خروج المورد عن الحكمين ويمكن ان يكون
مرجع كلام العلامة في المختلف الى ذلك ومقتضى الوجه الثاني انه اذا نوى
الوجوب خاصة يقع ما كان الوجوب جهة واما ما كان جهة الاستحباب

فلا يقع لأن قصد الوجوب في الفرض لا يجتمع قصد اشتغال الأمر الندي به فكل
ان الأتيان بمصدق العنوانين لكونه واجبا لا يجتمع قصد موافقة الأمر
الندي به وإن أريد الوجوب والندب فلا يقع الاشتغال الأمر الندي به
لأنه لا يتصف بالندب فلا يقع اشتغاله وأما الأمر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الحمد لله رب العالمين والصلوة على سيد الانبياء والسادات الاوصياء
 واللعنة على اعدائهم الاشقياء الفصل الخامس في التوضيح والصلوة
 عن قابلية الامثال اما محصور نقص فيما عن عمد او جمل او نسيان للحكم
 او الموضوع واما بالشك المردد لا يربى حصول الزيادة او النقصه لبطالة
 فينتفي طرقي حصول اليقين بالامثال بما لا يلاعادة او طرقي ظاهر حيث
 عنه في باب الخل من ترك شيئا من واجبات الصلوة مما يبطال صلواته
 وان كان جاهلا على الجهر والاختفاء فقد عذر له لجهله لا اشكال في
 ان العذر الذي هو الاختيار لا يصدق على النادر كجمل بالتوضيح من ترك
 التمس او غيره من الشرايط جلا لا يصدق عليه انه تارك عمد نقص من ترك
 جاهلا بالحكم عامد وكيف كان فلا ريب في ان لجزء الناقص يحتاج الى دليل
 وقد وصل في مواقع منها ما ذكره المصنف والاصل فيه قبل الاجماع صحته في
 في رجل جهر بالقراءة فيما لا يبين ان يجهر فيه او اخفى فيما لا يبين في الاختفاء
 فيه فقال اي ذلك فعل متعمد فقد نقص صلواته وعليه الاعادة فان
 فعل ذلك ناسيا او لا يدري فلا يثبت عليه والظاهر من القراءة مضافا
 الى انه القرائن هو حكمائه فلا يشمل الشيخ من وجهين والظاهر
 من الموضوع هو الحمل الذي لا يجهر فيه وحمله على الصلوة او خصوص
 الركعة يحتاج الى دعوى انصرف هي في محل المنع والظاهر من قوله
 لا يبين كونه كذا بالاصل لا بالعارض فيشكل الحكم في نسخ الاجوتين

وفي قراءة المأموم المسبوق اذا جهر بما لا يخلو الجهر بالقراءة في الاجوتين
 عن الاشكال ويمكن دفع الاشكال فيما وفي الشيخ بان الاجوتين تابعا
 للاوليتين اللتين هما فرض الله بخلاف الاجوتين فانما فرض في النبي ففهمنا
 بالعدا والى من لا ولتين مضافا الى عدم ظهور الخلاف بل يمكن حمل القراءة
 في كلام الراوي على المثال ولو انفت الى ابدال الجهر بالاختفاء وحمل القراءة
 باق فان قلنا ان الجهر كيفية معتبرة في القراءة كان مقتضى القاعدة انما
 القراءة وان ذلك انما معتبرة في الصلوة وحملها القراءة فلا يجب لغوات
 حملها ويسمى للاخير قوله فقد نقص صلواته فانه ظاهر في انه حين ابدال
 نقص الصلوة من حيث تقويت الجهر لغوات القراءة الخاصة ولا حصول
 الزيادة ولو قرع بالصاد الممثلة كان دلالة على ما ذكرنا اقرب من وجه
 مضافا الى ان قوله فلا يثبت عليه ظاهرة من حين ابدال لا شئ غير
 حمله على الانفات بعد الصلوة تكلف بلا وجه ثم ان الحمل بموضوع الجهر
 والاختفاء كالحمل بحكمه وكل ابدال وقع لا عن عمد لان الظاهر من الرواية
 ان الموجب للاعادة هو العمد لا غيره وفيما الحمل بغضبية المكالم للصلوة
 او الماء للوضوء فقد قيل بانه لا يوجب البطلان والظاهر ان ذلك لا يتقيا
 التمس لا يقال لا يرتفع التمس بالحمل بالتوضيح فالمانعة المنتزعة اذ
 واقعا لا نأقول لم يترجم التمس التكليفي بغض العباد بل المانعة
 منتزعة من زوال الامر بمراجعة التمس وهي مستغنية مع الحمل لان مخالفة
 مخصص فيما بالقرن اذ الكلام في الحمل الذي هو عذر ولا يعقل ترك

تستفاد منها الأصل قوله لا تغادر الصلوة الا من حشة والكلام فيه في
مواضع الاول ظاهر العموم انه لا خصوصية لاستباحة التحلل في الاعادة ولما
منفيه معكم ولكن العهد لكون نفي الاعادة مع التحلل المستداليه منافيا
لفرض الجزئية والشرطية المستفادة من قوله الا من حشة غير داخل
فيه ولكن ظاهر لا صحتها الاتفاق على ان التحلل بالحكم ولو كان عن نسيان
لا يكون عنده معكم والقول بالاجزاء مع تغير الراي مخض بصورة عدم
العلم بخلاف الراي السابق كما يشهد به ملاحظة ادلتهم وعنواناتهم
واما التحلل بالموضوع فالامر فيه مشكل من حيث ظاهر كلمات كثير من
العلماء لا يقتضون من اجله كما يشهد به كلامهم في الفروع المتفرقة في ابواب
الجملة وهذا الباب وابواب مقدمات الصلوة فاننا راهاهم يلتزمون
بالاجزاء في مواقع التحلل بالموضوع ثم يبل خاص في تلك المسئلة ولا تراهم
يحكمون بالاجزاء في مواضع يتخصصون فيها في عموم هذه القاعدة وان كانوا
يذكرون في المواضع التي يحكمون بالاجزاء في طي الادلة ولا تراهم يخرجون
بمخرج الرواية عن صحة التمسك به في مواقع السهو والنسيان الذي هو
دليل اهل الاستدلال لكونه مع خروج نسيان الحكم وجهه من التخصيص
الاكثر الذي لا ينبغي معه امالة العموم الا ان يدعى انفراده الى التحلل
الحاصل بالنسيان ولو بغيره فمهما احتجوا وهو اية مشكل وان لم يكن
بعيداً وهل المناط في السهو كونه سبباً للترك وان كان الساهي جاهلاً
بالحكم او بغيره فيه كونه محبباً لم يكن لكائناً للزومه الاقرب الاول

لعمري واطلاق الادلة الآتية لا يقال اما العموم فقد عرفت وهذه اما اطلاق
ففي منصرفه الى غير هذه الصورة لا نأقول لا اظن ان احداً من العلماء يتوقف
في التمسك بهذا الحديث في باب السهو ولو سمى عن ندمه فعل مستحب فتركه
وجب الاعادة عليه ان يبين له وجوبه لانه عامد ولو شاء سمى عن الغفلة
في التحفظ لانه يراه مستحباً احتمال وجوب الاعادة لرجوعه الى عدم البناء على
الفعل الامع بقاء الذكر اتفاقاً فيكون تركه اختياراً ولا يكون السهو تمام
السبب ويحتمل عدم تمسك بالعموم وفيه اشكال الشاذ الظاهر من كلامهم
هو الايمان ثانياً بعد تمام الاول فلا ينبغي الاستئناف في الانشاء ولكن انما
في الاعم شايخ في الاختيار والتميزان المشعة مصانفا الى ثمثادة صدر
الحديث وهو قوله القراءة سنة فانه ظاهر في ان تركه من سهو لكونه
سنة لا يوجب النقص من حصوله لانه راعى باتمام الصلوة هذا كله
مضافاً الى الاجماع على عدم الفرق في كثير من المواضع الثلاث هل يستفاد
من الحديث ركنية الركوع والسجود بالمعنى الاختصاص وهو كون زيادتها
عمداً وسهواً مضراً ام لا فيه اشكال من ان الاعادة عقلاً لا يصح الامع
النقص وان كان خالصاً بالزيادة المانعة فيخرج داخله في الاستدلال
منه فكان المعنى لا اعادة من قبيل النقص الحاصل في الصلوة بسبب
ما يغيره عدم اوعده ما يغير حصوله الا من عدم الحشة ومن ان نقص
الجمع وزيادته اعتباراً ان متوارداً عليه يكون كل واحد منهما موجباً
للاعادة غاية ما في الباب ان احدهما للجزئية الدائنة والاخر يجعل

والبرائة عنه هذا مع ان لنا ان تصور للناس خطايا يختص به في خطاب
الناس في ضمن مطلق الا انسان بالصلوة وشرح لاجزاء الشرط
على ما هو عليه من العموم والاختصاص بالذاكر وح فان لم يلتفت اول
الامر الى جزء فلا محالة ينزى الاجزاء المطلقة المفصلة في ذهنه نحو
انما عني الصلوة وان الفت والفت الى ان من تلك الاجزاء يختص
بالذاكر ينزى الايمان بالعبادة بحسب ما يجب عليه على حسب حاله
الطارئة عليه فيكون داعية المراكز في ذهنه الامر الواقعي الذي تصح
بغضون الاحمال واعتقاده انه لا يعرض عليه النسيان لا يضر بالنية كما
لا يفي هذه خلاصة ما افاده سيد مشايخنا في الدرر في التفصيل
في المسجد المشيد شكر الله سعيه واجزل مثوبته واما الجاهل بالوضع
كن جمل كونه مكشوف العورة او ان لباسه مما لا يוכלلجه جهلا لم يكن
او غير مركب عمل فيه بمقتضى اصل ظاهري فحكم في الاجزاء وعدم حكم
الناسي محذوفهم واما الجاهل بالحكم فلا محالة حكمه الواقعي مع العالم
سواء ويكون الاجزاء في حقه محاجا الى ليل قطعي بل بشكل يقضي
في حقه البعض الوجه التي ليس هنا محل تعرضها اذ عرفت ما ذكرنا
فاعلم ان الشهيد قد احتمل وجوب الاعادة على الجاهل اذا كان تاركا
للخص و قد تمت برؤية زرارة الاجرة ورواية صيقل والرواية
الاخيرة سندها قوي جدا كالأولى وتوافقها في الدلالة من سلة الحديث
انه روى في المتن انه ان كان الرجل حيث قام نظر وطلب فلم يجد شيئا

فلا شيء عليه وان كان لم ينظر ولم يطلب فعليه ان يعقله ويعيد مثله
ولكن الاخير من سلة ورواية صيقل غير نفى السند والرواية الاولى في
دلائلها ضعف لاحتمال ان يكون النظر بينا الطريق عدم الاصابة لاشراط
في الحكم واما رواية منكسة فيمكن حملها على كونها متممة للاجزة الاتكال
على اخبارها ولا محل فعلها على الصحة وفيه بعد لان الظاهر ان قول
البد معتبر مقام وكذلك فعل المسلم مجمل على الصحة مقام ولكن يمكن ان
يقال رواية الجارية اعم من صورة حصول العلم او الوثوق الذي لا يرى
معه محل للخص وغيرهما من الصور وحملها على غير هذه الصورة لا
وجه له كما ان الحكم باعتبار الخص تعبد امضا في سقوط القضاء بعد
الا ان يقال ان قوله اما لو كنت انت غسلته فرائبه قرينة على عدم
حصول الوثوق بصحة عمل الجارية وكيف كان فحملها على الاحتجاج مع
عدم عمل المشكوك به ومعارضتها بقوله في رواية زرارة الطويلة بعد
السؤال عن وجوب النظر ولكن تريد ان تذهب بالشك الذي وقع
في نفسك الظاهر ان فائدة النظر مختصة برفع الشك فلا دخل في
سقوط الاعادة خصوصاً مع سبق تقليل عدم الاعادة بانه لا يلغى
نقص البقن بالشك ان كان فرض الكلام في العلم بكون النجاسة في
انشاء الصلوة الظ في ان مناط الاجزاء هو ذلك لا هو مع سبق النظر
غير بعيد ان لم يكن متعسلاً ويؤيده عموم لا تعاد واصالة البرائة عن
القضاء بل واصالة البرائة عن الاعادة بان يقال المعلوم اشراط

الصلوة بالطهارة الثابتة عقلا او شرعا وكونها واقعة لم يعلم شرطها
فلا مل برائة الذمة عنها فلو تبين النجاسة في أثناء الصلوة ففسخ
دبل صحته نزلة الطولية ورواية أبي بصير السابقة وجوب الاعادة وحل
الاخير على صورة عدم التمكن من نزع الثوب في أثناء الصلوة على وجه لا يلزم
منه ابطال الصلوة وان كان ممكنا ولكن رواية نزلة نص في غير هذه
الصورة ولا يفارضة رواية محمد بن مسلم بجواز حملها على كون الدم اقل من
الدرهم كما يشهد به قوله فينا ما لم يزد على مقدار درهم ولما تعليل رواية
نزلة في مائة من الاشكال لا يفارضة الصحيحة الناصية فان قلنا في
الروايات مجعولة لم تعمل بها الطائفة قلنا ظاهر العبارة المحكية عن الشيخ
في المبسوط ان وجوب الاعادة مع تبين النجاسة في الانشاء من السلام
وكيف كان فالمسئلة قوى الاشكال جدا والاحتياط بالتمام ثم الاعادة
طريق النجاة كما امر سيدنا محمد في كتبه الفتوائية وعلما ان صريح
الشرائح الحاق موضع الجحمة بما في عدم وجوب الاعادة مع تبين النجاة
ولعل وجهه مضافا الى عموم لا تقاد ان طهارة محل السجود ليس شرطا
مستقلا اعتبر في قبالة طهارة البدن كما يكون ستر العورة مثلا بل طهارة
اللباس والبدن وموضع الجحمة شرط واحد فيهم من ادلة الاجزاء
في الثوب الاجزاء في موضع الجحمة كما هو كل بالنسبة الى البدن
فاهم وتؤيد عموم التعليل في صحته نزلة واصالة البرائة من القضا
والاعادة بالقرين المتقدم الا ان يقال ان المستفاد من مجموع ادلة الجنا

الاخبار الواردة في باب السهو والذلل على اهتمام الشارع في حفظ الركوع
والسجود فافهم وتخلص ان الحكم بالتحجير بل وتعين الصلوة عاريا كونه
الحاشية مشكل فلنرجع الى حكم المسئلة بحسب الاخبار فنقول مقتضى
لبعض الاخبار مضافا الى اطلاق المتن عن الصلوة في الخس وجوب الصلوة
عاريا كقصوة سماعة قال سألته عن رجل يكون في صلاة من الارض وليس
عليه الا ثوب واحد واوجب فيه وليس عنده ماء كيف يصنع قال يقيم
ويصلي عرايا فاعدا يؤى ايماء وفي رواية اخرى مثل الاول الا ان فيها
يصل عرايا فاعدا يؤى ايماءا وروى الحلبي عن ابي عبد الله في رجل اصابه
جنبته وهو بالفلاة وليس عليه الا ثوب واحد وصاب ثوبه مني قال
يقيم ويظهر ثوبه ويجلس مجتمعا فيصل فيؤى ايماءا واذاء هذه الروايات
روايات اخرى صريحة في جواز الصلوة مع الثوب بل في بعضها المتن عن الصلوة
عرايا وفي بعضها التقييد بالاضطرار كصححة الحلبي في الثوب الذي اصابنا
المنى يصل فيه وفي صححة علي بن حكيم عن اخيه عن الحسن بن علي عن
الا ثوب كله او بعضه دم وفيه ان لم يجد ماء صلى فيه ولم يصل
عرايا وفي صححة الحلبي عن الرجل يجيب في الثوب او يصبه البول وليس
معه ثوب غيره قال يصل فيه اذا اضطر اليه فربما يجمع بينهما لاجل اخبار
الجواز على الاضطرار بشهادة هذه الصححة الاخرى حلا لا اضطرار فيه
على الاضطرار الخارج لا الاضطرار من قبل الصلوة لوجوبها مع الستر
وظهورها فيما ادعوا لاجل من خفاء وربما يجمع بينهما بالتحجير فان ارد

منه الواقعي فلا بد ان يصحح على بن حنيفة وان اردت ظاهرا فمن فسخ
التكليف في الاخبار ومن يجمع بينهما يحمل اخبار الجواب الصلوة عزاء على الاثر
من الناظر المحترم لان تقيد هاهنا ذلك قطعي فيكون اخص مطلقا من اخبار
الجواز مع التوب الخس فيقيد هاهنا بصورة عدم الاثر من الناظر المحترم
وهذا وان كان موافقا لقواعد الجمع مشكل من حيث انه يوجب حمل اخبار
الجواز على الفرض النادر فان عدم التمكن من الصلوة فاعدا مجتمعا فيبقى
مستورا بعد لا يقع الا نادر هذا ولكن لاخذ بالجمع الاول لو افقت للشهر
مع تقيد اخبار الصلوة عزاء بصورة عدم الاضطرار فيصير اخص من
اخبار المنع عن الصلوة عزاء فيقدم غير بعيد ولو فرضنا تقيد هذا الجمع
ايضا كان العمل عليه لان اخبار الصلوة في التوب الخس وان كان أقوى
سندا الا ان موافقة المسحوق أولى لان الخبر الموافق لهم أقوى من الآخر
والواجب بعد المعارض الرجوع الى أقوى الدالين ثم في تقديم القيام
على القعود مطر او مع الاثر من الناظر المحترم وجهان لعل الثاني أولى
في عاجل النظر فتم وهل يتم الركوع والسجود ان صلى فاعما وجهنا لعل الثاني
العدم وهاتان المسئلان محتاجان الى التامل **مسئلة** لو شك
في كون اللباس طاهرا فالاصل طهارته ولو شك في كونه ميتة فيجمل
ان يقال لك لان الميتة موضوعة متباينان ويجعل ان يقال
ان الأصل عدم التذكية ويجعل ان يقال الأصل عدم الموت خلف لا نف
وعبني الاشكال ان المقتضى كذا في الجواب بقاءه على طهارته وكونه مؤثرا

النجاسات في الصلوة اشتراطه واقعا وان مواقع سقوط الاعادة اجزاء
تقيدى وهو غير بعيد بل قوى واستفادة عموم الاجزاء من الاخبار بالنظر
المقدم ممنوع وعموم لا نقاد قد عرفت الكلام فيه ودعوى الاجماع ههنا
بمقتضى القول بعدم سقوط الاعادة بل القضاء قوى جدا لاطلاق الاشتراط
المفهوم من الادلة كما عرفت وفاقا للجواهر ونجات العباد وتقرير شيخنا شيخ
الطائفة وسيد مشايخنا ولوصاف الوقت عن تحصيل التوب لظاهر
ففي وجوب الصلوة مع التوب الخس والصلوة عاريا والتغيير بينهما وجوه
الأولى عند المشهور كما قبل هو الثاني والكلام هنا نارة في حكم المسئلة
بحسب القواعد واخرى فيه بملاحظة الاخبار الخاصة المتعلقة به
واعلم ان محل الكلام ما لو اثن من الناظر المحترم ولو بالصلوة جالسا او
معه فلا اشكال في وجوب الستر بالتوب الخس والصلوة معه فتقيد
الامر د اربين فوات احد الشرطين طهارة لباس المصلي او ستر عورته
وليس لاحدهما يدل فيجب الحكم بالتغير لا يقال بدو الامر بين فوات الركعة
والسجود بل القيام في بعض المواضع وستر العورة وبين فوات طهارة
اللباس ولا ريب ان فوات الثاني أولى لا فانقوى بخلاف ركوع المصلي
وسجوده وقيامه باجتماع حاله وهي بالنسبة الى من وجب عليه
الصلوة عاريا بالثبوت وقعوده والحاصل ان وجوب الثام منهما مقيد بعد
وجوب الصلوة عاريا كما افاد بعض مشايخنا وفيه نظر فان وجوب
الايمان لسقوط الستر بالغير لا يلزم سقوطه مع التمكن منه وقد

الأمر بلبسه وبين طهارة اللباس والحاصل ان استقاء الدبر بين الطهارة
 والركوع انما يتم اذا علم ان الركوع النام مقيد شرعا بعدم سقوط الستر
 ولو بترجى شرط اخر عليه وهو ممنوع لا يتم شرط الستران يكون بالظاهر
 فاذا تعذر سقط الشرط لاستقاء شرطه فتعين الصلوة عاريا لا تافقوا
 لباس المصلي شرط مستفل ولذا لوستر طاهر لم يسقط وجوب طهارة
 ما عليه ودعوى الجمع بين الاستفلال وشرطية الستر مع بعضها ممتنع
 بخلافها الظاهر اذ لا اجتناب الجنس بل النظم ان كل ما يستر في اللباس من غير
 كونه حريرا محضاً او غير ذلك شرط مستفل لا انه شرط في شرط الستر
 فافهم لا يقال ان من أمن من الناظر المحرم ولم يفذر على السائر وجب عليه
 الصلوة قائما مومئيا ولا يكون ذلك الا تعبداً خصوصاً اذا قلنا بان
 ستر العورة باليد من لا يجز عليه فيكشف ذلك عن كون الركوع النام
 مقيداً بوجوب ستر العورة لا تافقوا ولا تمنع ذلك بل يجعل وجوب
 الركوع النام في سلمنا ولكن يمكن ان يكون ذلك لاجل ستر الدبر باليد
 وسقوط ستر القبل باليد ان سلمناه لا يدل على سقوط ستر الدبر
 والحاصل ان الالتزام بالاجماع في الركوع والسجود هنا ان قلنا بسقوط
 الستر وكذا في الفرض الذي ذكره المؤيد لا يدل على كون الركوع النام
 مقيداً بالستر بل اعلمه لرعاية ستر الدبر باليد فلا بد ان يريد
 تقديم الطهارة على الستران بلا حظ حال الركوع في مقام الدعوى ان
 ومعه يشكل الحكم بتقديم رعاية الطهارة خصوصاً مع ما شاهد من

خفائف فحسبنا اما المذكر فطهارته الاصلية باقية اوان التذكية رافعة
 لاثار الوضوء والاخرى هو الاخير كما هو المستفاد من استثناء التذكية والنفذ
 هذا المجتأ مقام آخر وعلى هذا فيقتضيه الحكم بالطهارة في البيها الموضوعة
 الى اصل او امانة حاكمه على اصالته عدم التذكية واما على الوجهين
 فيكفي التسمية في الحكم بالطهارة ويفتقر الحكم بالنجاسة الى مارة اذ
 اصل حاكمه على اصالته الطهارة اذ اكرهت ذلك فنقول قد ثبت امارات
 نوعيه حاكمه على اصالته عدم التذكية وهي امور طينته ولو لا يذكر
 اجنادا الباب في الجملة يمتنع فنقول منها ما رواه احمد بن محمد بن ابي نصر
 وسليمان بن جعفر الجعفي عن العبد الصالح قال سالت عن رجل
 ياتي السوق فيشترى جبة فلم يدري اذ كية هي ام غير ذكية اصيل فيها
 فقال نعم ليس عليكم المسئلة ان ابا جعفر كان يقول ان الخواص ضيقوا
 على انفسهم فحسبنا ان الدين اوسع من ذلك وروى اسحق بن عمار
 عن العبد الصالح انه قال لا بأس بالصلوة في الفراء البائف وما صنع
 في ارض الاسلام قلت فان كان فيها غير اهل الاسلام قال اذا كان
 الغالب علمها المسلمين فلا بأس بظاهر الرواية الاولى ان ما كان في
 سوق المسلمين يجوز شرائه من اي رجل كان ويحكم بطهارته سواء
 كان من صنع بلاد الاسلام او غيره وظاهر الرواية الثانية ان
 المصنوع في بلد يكون لعلمها المسلمون يجوز شرائه وان كان في سوق
 الكفار او من يد الكافر وروى اسمعيل بن عيسى قال سئلت

ابا الحسن عن جلود الفراء يشترها الرجل في سوق من اسواق الجبل اليسار
 عن تركونه اذا كان البايع مسلما غير عارف قال عليكم انتم ان تسئلوا من
 دينهم المشركين يبيعون ذلك واذا رايتهم يصلون فيه فلا تسئلوا عنه وظاهر
 هذه الرواية ان ما في يد المسلم البايع على انه تركي وظاهر محكوم بالعلم
 وان كان من يرى نذكية جلوده بالدباغ بل يمكن ان يقال ان المجمل كونه
 كافرا او مسلما يجوز اخذ منه بناء على ان المراد من روية بيع المشركين
 العلم بان البايع مشرك ويكون قوله اذا رايتهم يصلون فيه بعض معنى
 القضية الاولى وفيه نظر وروى الزوفي عن السكوني عن ابي عبد الله
 ان ابا البراءة سئل عن سفره وجد في الطريق مطروحة تكسر
 تحتها وجنتها ويبعثها فيها ساكن فقال ابراهيم بن الحسين يقوم ما فيها
 ثم يتركها لانه يفسد وليس له بقاء فاذا جاء طالبها غر مواله الثمن قبل
 له ابا البراءة المؤمن لا يذكر سفره مسلم ام سفره مجوسي فقال هي سنة
 حتى يعلموا وفي كثير من الروايات ما علم انه ميت فلا يضر فيه
 الا ان في بعضها السؤال عما في سوق المسلمين والظاهر وجوب
 حمل مطلقا على ذلك جميعا بينهما وبين قوله اذا كان الغالب علمنا
 المسلمين فان الحكم في صورة عدم العتبة من احد الطرفين بالنجاسة
 كما يستفاد منه ينافي كون حكم الشك بما هو شك الظاهر مقفا
 الى فتوى المعظم بعدم كفاية الشك في الحكم بالظنارة وروى
 محمد بن عبد الله بن هلال عن عبد الرحمن بن الحجاج قال قلت

لابي عبد الله في ادخل سوق المسلمين اعني هذا الخلق الذي يدعون
 الاسلام فاشترى منهم الفراء للتجارة فاقول لصاحبها اليس هي تركية
 فيقول بلى فهل يصلح لي ان ابيعها على انها تركية فقال ولكن لا بأس
 ان يبيعها ويقول قد شرط في الذي اشترتها منه انها تركية قلت فما
 اعتد ذلك قال استحلان اهل العراق للميتة وزعموا ان دباغ جلود
 الميتة تركونه وهذه الرواية موصولة في الحكم بظنارة ما في ايدي
 مستحلي الدباغ وانه مال يبيع بعبه وشرايه وانما المنع عن البيع بشرط
 الظنارة الواقعية التي ليس للحاكم عليه طريق غير العلم به فلو شرط
 ظنارته بحسب الامارات الظاهرية فالظاهر عدم المنع فيه ثم ان
 الظاهر من الصنع ان يعمل فيه عملا يظهر فيه صنعة كصيرته بعد
 كونه جلدا فعلا واما دباغ الجلد واعداه لصيرته فعلا ففي كونه
 صنعا نوع خفاء وان لم يكن بعيدا ومثله في الخفاء طنج اللحم بل
 وبيع الجوزان بل هما اخفى من الاول كان الثالث اخفى من الثاني
 وكيف كان فلو وجد يد كافر شيئا يعلم انه من صنع بلد الاملا
 فان علم ان هذه اليد طارية فالظن الحكم بنذكية ولا ينافي ذلك
 قوله انما عليكم ان تسئلوا اذا رايتهم المشركين يبيعون ذلك لان
 وجوب السؤال لا يقتضي الاحتصيل اما في موجبة الحكم بالظنارة
 فلا محالة يقيد بغير هذه الصورة التي قامت فيها الامارة على
 الظنارة وان لم يعلم ان هذا اليد طارية واحتمل ان يكون فيما

به صنعه او صنع مثله او صنع مسلم فمثل يحكم بحكم علمه بانه من صنع بلد
 الاسلام بانه ظاهر لان صنع بلد الاسلام اشارة التذكية وكون يد
 اشارة للحكم بالنجاسة ليحصل التعارض بين الامرين غير معلوم بل
 الظاهر من قوله اذا رايتهم المشركين ان مافي هذا كافر للجبل بحاله يسئل
 عنه لانه محكوم بالنجاسة لا مارية به علمنا ولا لكان يقول انما
 عليكم ان تجنبوا عنه اذا رايتهم المشركين الخ فيه اشكال لانصراف قوله
 لا باس بالفرء البغاني وما صنع في أرض الاسلام من مثل هذه ويحتمل
 منع الانصراف وكيف كان فعلى ما ذكرنا يمكن الحكم في السفر المطروح
 في طريق بلاد الاسلام المعلوم انه محل فيها أهل بلد الاسلام ولكن لا بد
 ان العامل فيه مجوسى او مسلم كما هو مفروض رواية السكوني بظاهرة
 مافي السفر ولو صنعنا صدق الصنع على مثل الطنج فيمكن الحكم عليه
 بالظنارة اعتمادا على تلك الرواية وحملها على هذه الصورة وهل الخ
 مما على هذا التقدير مافي بد مجوسى الاسلام الساكن في بلد الاسلام
 ام لانه اشكال ومثله في الاشكال مافي بد مجوسى الاسلام الذي
 لا يدري من صنع اى بلد الا ان يكون ذواليد في بلد الاسلام يحكم
 بان من في بلد الاسلام محكوم عليه بالاسلام الا من علم انه كافر فتكون
 مافي به محكوما بالتذكية لاجل بد المسلم المتوكل كثير من اخبار السوف
 عليه بل كلما بقدر تعارضها مع قوله اذا رايتهم المشركين فان قلت
 اذا كان السوق اشارة كشف عن التذكية كما مر في صنع بلد الاسلام

قلت مفروض الرواية الشراء من السوق الظاهر انه من سوق الاسلام فلهن
 مما ذكرنا ان ما صنع في أرض الاسلام ومافي بد المسلم المعامل مع مافي
 به معاملة الظاهر محكوم بالتذكية وفي حكم بد المسلم انرا استعماله
 سابقا لما عرفت من ان بد الكافر ليس باشارة واما ما وجد في طريق
 الاسلام وفيه اثر الاستعمال ففيه اشكال وان كان الحكم بتذكيته
 لا يخلو عن قوة اذا علم انه معمول بلد الاسلام واما بد مجوسى الخال
 فقد عرفت انما ليس كما مارة الا اذا احكنا بالتحافه بالمسلم وكذا ما
 في بد كافر علمنا انه صنع بلد الاسلام واحتملنا كون ذى اليد هو الصا
 لوتين بعد الصلوة كون ماصلى فيه مئنه فمثل يحكم بالاجزاء او بالاعادة
 وجهان مبنيان على ان الموت مانع مستفاد وانه مانع لكونه موجبا
 للنجاسة مع احتمال ان تعزى النجاسة بان المئنه يختص بحكم وهو المنع
 عن الصلوة فيما لا يتم الصلوة فيه منه كادل عليه قوله ولا في شمع -
 منه ويمكن التمسك على الاجزاء باطلاق قوله فمن صلى في ثوب غير
 اياها فاجزأه صاحب الثوب انه لا يصلى فيه لا بعد شتم من صلواته
 ولكن لا يسمو لفظ الثوب لمثل الفرض منع واما ظهور عدم الفرق بين
 افراد النجاسات ان ثبت فمن اعاد يقيده على تقدير كون المنع للنجاسة
 وفيه اشكال والمسئلة غير نفيه عن الاشكال وان كان القول
 بالاجزاء غير بعيد ولوتين في الاثناء كون اللباس مئنه فحكمه كلبين
 غيرهما من النجاسة في الاثناء وقد مر شرط من الكلام فيه فراجع فاقبل

هذا **مسئلة** اذا شك في ان اللباس مما يصل فيه ام لا مثل ان شك في كونه
من جلد ما يؤكل لحمه ام لا او انه حرير مختص ام لا ففي جواز الصلوة فيه خلافا
وكذلك في المحمّل بناء على المنع من المعلوم منه فذهب المشهور كما قبل
الى عدم بل لم يغفل مخالف صريح الاصحاب المدارك وذهب جماعة
من المحققين كما قبل مثل المحقق الفقيه وذهب الى ذلك سيد مشايخنا
قدس سره في نفسه الزكية حجة العاقلين بالمنع اصالة الاشتغال وتفترقه
ان التكليف بالعبادة الخالية عن جلي ذلك المانع معلوم ولا يحصل
القطع بالبرائة الا بالخبر عن المشكوك حجة العاقلين بالجواز اصالة
البرائة عقلا ونقلا اما الاول فتقر به ان النسي سواه كان نفسيا او
غيره ما يرجع الى تكاليف متعددة فراجع النسي عن الصلوة فيما لا يؤكل
لحمه الى النسي عن كل فرد من افراد العوم الاستثنائي الافرادى فيكون
مرجع الشك في صدق عنوان ما لا يؤكل لحمه على شئ الى كونه مستغلا
نحو من الصلوة فيه كسابر افراد ما لا يؤكل لحمه التي غلب كل واحد منها
بالخصوص لاجل صدق العنوان عليه فيكون نظير الشك في صدق
عنوان الحرام كالخمر على شئ فكما ان الاصل براءة الذمة فيه كل فيما
نحو فيه والخاص لا لا تفعل الفرق بين النسي الغروي والنسي محجب
الشك اللفظي ويجب الانطباق على الافراد فكل فرد شك في
صدق الميم فيه يكون الشك فيه راجعا الى الشك في التكليف
والاصل فيه البرائة فان قلت اننا نفرق بين افراد النسي بحسب الشكول



والانطباق بل نقول ان اجزاء اصالة البرائة في النسي الغروي لا يحصل له ذلك
لان النسي الغروي بما هو نسي غروي لا يثبت على مخالفة موازنة بمجامع الثبا
تلك الموازنة الى البيان ويلغى ذلك عند عدم البيان بقاعدة فتح الموازنة
قبل البيان بل لا دلالة مخالفة الى مخالفة الامر النفسي وقد تم البيان بالنسي
اليه والحاصل ان الشك في التكليف الغروي ما لم تكن مرجعه الى الشك
في التكليف بالنسي الى النسي لا معنى لاجزاء اصالة البرائة فيه
والامر هنا معلوم تقييلا وهو الامر بالصلوة الخالية عن المواقع العينية
هي بدو وانما والشك في صدقها على شئ راجع الى الشك في افعال
ذلك التكليف المعلوم تقييلا فقلت ان الامر النفسي المذكور يرجع
بعد التحليل الى امر بافعال معلومة بالذات وتروك معلومة بالعنوان
بمحمّل الاستحسان فكل ترك علم ان عنوان الميم عنه صادق عليه
يكون داخل في المأمور به وكل ترك شك في صدق العنوان عليه
شك في دخوله فيه وقد قرر في مسئلة الاعتياد والبرائة ان الشك
في دخول شئ في المأمور به لرجوعه الى يمين مطلوبة الاقل والشك
في الزائد يرفع حكمه باصالة البرائة عن الزائد المشكوك فيه فان قلت
العلم بعنوان المأمور به كاف في ثبوت الاشتغال والسمية المصلحة
مرجعا الى السمية في حصول العنوان الذي علم اشتغال الذمة به
قلت الاشتغال المعلوم المحصول هو اشتغال الذمة بالاجزاء وتروك
المعلوم صدق العنوان عليها واما غيرها فاستغناك الذمة به غير

معلوم وتوضيح هذا المرام ان المنع من الصلوة فيما لا يؤكل الحجر يرجع الى التمسك
عن ايقاع الصلوة في محضلات تلك الميمنة كما ان التمسك عن شرب الخمر
يرجع الى التمسك عن شرب محضلات تلك الميمنة في الخارج ومع فلا
يكون العلم بالعنوان بياناً وتوضيحاً ان الطلب المتعلق بالميمنة اذا كان
على وجه السارية ولم يكن بدنياً سواء كان وجوباً مثل قولنا نواضع
للعالَم او تحريمياً مثل قولنا لا نشرب الخمر بنفسين كالمثاليين او غيرهم
كما امر بصلوة وامر بقرائة تمام القرآن فيه على وجه الجزئية ثم شككنا
في ان المعودتين من القرآن ام لا او نهي عن التكلم بكل كلام اذ فيهما
سواء كان ذلك التمسك بملاحظة دخل التروك المترعة من التمسك
في الميمنة شرطاً او شرطاً او بملاحظة مانعته الوجودية لئلا يكون
الميمنة المحروقة في ذلك الطلوع في نظر العقل الا كما لمعرف
الاجتناب الذي لوحظ به المطلوب غاية الاجتناب ان المعروف لا يكون
علة للحكم ومنشاء له بخلاف مثل هذه الميمنة فان صدقها على
الافراد علة لمحبوبينها او مبغضينها والترفع ذلك كله حقيقة ان
العلم بالكبرى مع قطع النظر عن انضمام الصغرى لا يترتب عليه
النتيجة والعلم بالنتيجة في ضمن الكبرى علماً اجالياً لا يعيد بياناً
للنتيجة ولا جلد ذلك لم يتأمل احد في التمسك الموضوعية في كلا
قسميه الوجوبية والتحريمية في ان الاصل فيه البرائة عقلاً ونقلاً
ولمخص الكلام ان العقل بعد ملاحظة الامر الجبري الساري مثل

٥٠
قوله اقرء القرآن في الصلوة او التمسك عن شرب الخمر لا يؤكل الحجر في
الصلوة ينشزع اجزاء معلومة وهي ما علم صدق القرآن عليه وموانع
معلومة وهي ما علم انه مما لا يؤكل الحجر واجزاء مشكوك الجزئية وموانع
مشكوكه كل غايه الامر ان علة جزئية تلك الاجزاء او مانعة تلك
الموانع هي صدق الميمنة علمها والاخففة الجزئية والموانع هي وان تلك
الاشخاص ومع فمن بني على البرائة في الشك في الجزئية والممانعة لا يحصر
هنا من اجزاء البرائة فان قلت فرق بين مانع فيه ومسئلة البرائة في
الشك في الشرطية والجزئية لان الشك هناك في جعل الشارع والشك
هنا في الامر الخارج قلنا اذا رجع الشك في الامر الخارج الى الشك في
المجمل فاي محصل في هذا الفرق وهذا فصلت بين التمسك الحكيم الجزئية
او الوجوبية وبين التمسك الموضوعية فان قلت الامر في الممانع لم يرتبط
بالميمنة السارية بل بربطة بخففة الجنس ولازم ترك جميع الافراد في ذلك
نظير ما فكر في باب ادخل الاستبان الجنس قد يكون سبباً واضح لا ينكر
ينكر الافراد ولا ينكر ينكرها نعم لما كان عدم الجنس بهذا المعنى منفك
عن عدم جميع الافراد لزم تركها من باب الملازمة والمحصلة والخاصل
ان التمسك بهذه الحقيقة ليس نفيها عن الافراد ولا يكون الممانع بمنزلة المعنى
هي الافراد كما ان السبب اذا لوحظ الميمنة بهذه الحقيقة ليس هو الافراد
فلا يكون ازوم ترك الافراد من اقتضاء الامر النفسي بل الملازمة منها
يقضي لرفعه ومع يكون الشك في فردية شئ شكاً في حصوله هو

المأمور به الذي علم الاستغفار به قلت أولا لا سلم ان المانع هو الجنب بل الظاهر
 من الاوامر والنواهي العرفية المتعلقة بالاستغفار والموانع سببية الافراد و
 مانعيتها من حيث انطباق الجنب عليها فاجل ذلك ذكرنا هذا لان عدم
 ادخال الاسباب من مقتضى الامور اللفظية وثانيا لا يحصل لهذا الكلام
 لان الهمية بهذه الجملة عبارة اخرى عن مجموع ما وجد في الخارج من الافراد
 فراجع الشك في المانعية الى الشك في ان المانع مجموع امور يكون المشكوك
 جزء منها او مجموع امور ليس هذا منها فراجع الشك الى دخل شي زائد
 عن المقدار المعلوم في الامر النفسي فان قلت مجموع الافراد ملازم للجنب
 في الخارج قلت اننا نلغي جميع الخصوصيات المنعزلة الى الافراد ونلاحظ
 الجهة التي تشمل على الفرد وهي جهة المانعية والوجود الخارج فيكون
 مرجع المعنى الى اجتناب مجموع تلك التحصينات الموجودة من حيث كونها
 نفس الهمية لا من حيث كونها امورا متباينة متكررة وهي بهذه الحالة
 يكون المعنى عن الهمية عبارة اخرى عن المعنى عنها هذا خلاصته ما اذا
 سيد مشايخنا في مدرسة المباركة ههنا فترقا بخدمته في داره
 المباركة المعروف بستر من راي شكر الله سبحانه واجزل عن الاسلام
 واهله وشيوخه ووفقنا وسابنا لا مذهب للمشي على منواله والسلوك
 على مسلكه ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم واما البرائة التلقائية
 فعمدة ما تمسك به المستدل قوله كل شيء فيه حلال وحرام فلو كانت
 حلال وتفرقة ان الحل والحرم كما يطلقان على الحرمة والحل النفسيتين

كل يطلقان على الحل والحرم الغريبتين وقد شاع استعماله في هذا المعنى
 في الاختيار مثل قول الصادق في رواية عبد الله بن سنان كلما كان
 عليك ومعلك ما لا يجوز فيه الصلوة فيه منفر او غير رواية موسى
 بن اكيل وفي غير ذلك لا يجوز الصلوة في شيء من المحرم وقول ابي
 محمد في رواية ابراهيم بن محمد لا يجوز الصلوة فيه وقوله في صحفه
 عبد الجبار لا يحصل الصلوة في الحر المحض وقوله في صحفه عبد الجبار
 الاخرى لا تحل الصلوة في حر محض وقول ابي عمدة ظاهرا في صحفه
 على بن مهران هل يجوز الصلوة في وبر الارب الى ان قال فليكن لا
 يجوز الصلوة وقول ابي عبد الله في روايته الخليلي بك ما لا يجوز الصلوة
 فيه وحده الى غير ذلك من الموارد التي يطول بذكرها الكناج والحاصل
 ان الحل والحرم في لسان الائمة ظاهرة الاعم من الحرمة الغريبة والنفسية
 بل الحرمة العرفية وهي نقول مقتضى ظاهر الحديث جواز الصلوة في المشكوك
 فانه شيء لا تعلم حليته الصلوة فيه وقد قال كل شيء فيه حلال وحرام
 فهو لك حلال وللجلود والاموات فتمحل الصلوة فيه وقسم لا يحل
 الصلوة فيه فحكم في المشكوك بالحل كما هو ظاهر الحديث فان قلت استدل
 اللفظ في المعنى مع الغريبة لا بوجوب الاستناد اليه مع عدم الغريبة
 قلت نعم ان لم يستكشف منه ان غارة المستعمل افادة المعنى من بعض
 اللفظ وذلك نظير ما في اخبار السلام السلام عليها وعلى عباد الله
 الصالحين انصرف ان ام لا فانه ظاهر في ان الانصاف عند المستعمل

كان معناه هو الخروج من الصلوة وبالحجة المنبسط في الاخبار بظهوره ان العمل
والحرمة اعم من المعنى الذي ينصرف اليه اللفظ في امثال زفانتا ولكن
الاضاف ان دعوى الظهور لا يخلو من اشكال ويمكن توجيه الاستدلال
بوجه اخر وهو ان ليس ما لا يؤكل لحمه في حال الصلوة محرم غير حبيبة
وليس حرمة مثل حرمة الصلوة عرضيا فيستلزم اللفظ من هذه الحبيبة
فقول في الجمل ان منه ما يجوز لبسه في حال الصلوة ومنه ما لا يجوز لبسه
لبسه في حالها فيجوز لبس الشوك قلت ان استيفاد في الحديث حبيبة
رفع المائنة كان الاستدلال بالعمل مبرحا ولكنه لا يخلو عن اشكال
تنبيه اذا شك في حيوان انه محلل اكله في اصل الشرع ام لا بعد
فرض قبول التذكية فلا اشكال في ان ازالة البرائة يثبت محل اكله
هل يجوز الصلوة في وبره وجلده لانه جلد حيوان محل اكله بالاصل ام لا
فيه اشكال من حيث ان الظن من النواهي الواردة هي التي هي التي
لا محل اكله واقعا وبعبارة اخرى ويرد على الموضوع الواقعية حكمان
احدهما حرمة الاكل والاخر حرمة الصلوة في اجزائها ونفي احد الحكمين
في الظاهر لا يلزم نفي الآخر ويمكن ان يقال مناط المنع حرمة الاكل
المفقودة هنا بحكم الاصل وفيه منع لوقوع ان المنع اذ احكم لهم
بحلية اكل حيوان لا يشكون في ان الصلوة فيه جائز ومن ذلك
يظهر الكلام في الحيوان الذي حكم عليه في الشبهة الموضوعية
الخارجية محل الاكل والمسئلة محل اكل واشكال وان كان

القول

القول بالحيوان قويا واما الصوف والوبر من الحيوان الذي فقد ولا يعلم انه
من احدى صنف فاصالة محل فيه فقد برية ضرورة ان الحكم الظاهري
تابع للموضوع الفعلي المشكوك بالفعل فلا اثر لامالته المحل فيه من
هذه الجملة نعم ازالة البرائة والمحل مجربان هنا كما حكينا مفصلا عن
سند مشايخنا ولكن نفسى بقدم لم يطعن بالحكم كما ينبغي الركون اليه
اذا جاز الله عللنا بفرج ال محمد فلا يمتسك بجواز الصلوة في المشكوك
بالاستصحاب وتقريره من وجوه الاول ازالة عدم كون المصلح لبا
اغبر المأكول او مصاحبا له وهو مبني على ان يكون الشرط هو عدم
لبس المصلح لا عدم كون الصلوة واقعة في غير المأكول كما هو ظاهر
النواهي الواردة في الباب الثاني ازالة عدم وقوع الصلوة في
غير المأكول لان المعنى المستفاد اعتبارا في الصلوة هو عدم وقوعها
فيما لا يؤكل لحمه والاصل عدم وقوعه ازالة عدم وقوع كل الصلوة في
غير ما لا يؤكل لحمه لا يثبت سلب الوقوع في غير ما يؤكل للحرف الذي يظلم
المكلف والمستفاد من الادلة سلب وقوع الجحش الذي يلبس
المكلف في غير ما يؤكل فان قلت ان الاصل عدم وقوع هذا الجحش فيما
لا يؤكل ضرورة ان وقوعه فيه امر متيق بالعدم فالاصل بقاء
العدم السابق قلت المستفاد من الادلة سلبية السلب البر بعبارة
سابقة فافهم انه لا يخلو عن دقة ثم انه قد يدعى ان المستفاد من
اخبار منع الصلوة عن ما لا يؤكل لحمه اعتبار العلم بكون الجمل ما يؤكل

معناه وجوب الصلوة لا السلب
من سلب الحيوان والموضوع لا سلب
ان السلب يملك الغاية ليس
فانما ساقية

مجله اذا اراد الصلوة فيه مثل قوله في مؤنة ابن بكري ان زارة فان كان
 ما وكل مجله فالصلوة في وبره وشعره وروثه والبانة وكل شيء منه جاز
 اذا علمت انه زكي وقد ذكرناه الذبح وان كان غير ذلك مما قد يفت عن
 اكله وحرام اكله فالصلوة في كل شيء منه فاسد ذكاه الذبح اولم يذكر
 بناء على ان المراد من الزكي في قوله اذا علمت انه زكي كونه جازيا لكل
 وفيه نظر لان الظاهر من الزكي انه في مقابل النجس كما صرح كل بابس زكي
مسئلة ان زاد في صلوة ركعة عمدا بطلت بلا اشكال ولا خلاف
 وان زاد سهوا فان كان قبل الجالس بمقدار الشهد بطلت ايضا بلا اشكال
 ولا خلاف وان كان بعد الجالس بمقدار الشهد فقد يقر بالصحة لان
 ذلك من نسيان الشهد والسلام وربما يفصل بين الوقوع بعد
 الشهد وقبله فيحكم بالصحة في الاول ويجعل الرواية من ادلة استحباب
 التسليم ويمكن حمل تلك الاخبار على فعل الشهد الطويل الذي رواه
 ابو بصير المشتمل على السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فيكون الصحة
 لا جلاء عدم وقوع الزيادة على الصلوة لا يقال الزيادة على الصلوة ليس
 معناها وقوعها في اثنا مما بل هو نظر الزيادة في الطواف المحقة
 بل هو جزء من سجدة به فيكون الركعة المتصلة بها جزءا زيادة فيها لانا
 نقول ان السلام حائل شرعا بين الصلوة ولحق شيء بها وهذا معتبر
 تحليل السلام ومن هنا ظهر انه لا يصح القول بالصحة بناء على ان السلام
 غير واجب اذا وقعت الزيادة قبل الايمان بالسلام الواجب لانه لا

في الصلاة

مانع من لحوق شيء بالصلوة ومعنى ان ذلك من نسيان التسليم كانه
 اذا وقعت الزيادة قبل فعل الشهد يكون من نسيان الشهد التسليم معا
 فاذا فعل الجالس بمقدار الشهد بين الركعة الزيادة وبين الصلوة كيقول
 الزيادة بالصلوة وكان فساد الصلوة من باب نسيان الجزء الغير الزكي
 التي لا تلزم بكونها مفصلة اذا تركت عن سحره فتمنا ان فصل بمقدار
 الشهد من الجالس وكذلك نفس الشهد لا يمنع عن صدق الزيادة لان
 الركعة الثالثة متصل بالركعة الثانية مع فصل الشهد بينهما و
 الحاصل ان مدعى الصحة يزعم انه مع الفصل بمقدار الجالس لا يفصل
 الزيادة بالصلوة عرفا فان قلنا ان فعل الشهد باق لزم محقرنا وحيث
 انه يلزم من إيجاب الشهد فساد الصلوة بل هو الزيادة بها وجب الحكم
 بسقوط الشهد كما هو الشأن في كل جزء ترك نسيانا الى ان يترك
 محل لومتي على وجوبه لزم فساد الصلوة من جهة وجود المانع وجوابه
 ان الزيادة حاصلة بنفسها وبالجملة قد يكون حاصلا بنفسه وقد
 يكون حصوله ناسيئا من اعادة الجزء المنسي فان كان منشأ اعادة
 الجزء المنسي سقط الجزء كما هو الشأن في كل جزء لو اردت ندادته في محله
 لزم منه تكرار الركن الموجب لفساد الصلوة وكون الواقع سابقا لزيد
 وحيث ان الفصل بالجالس بمقدار الشهد لا يمنع من اتصال الزيادة
 بالصلوة بحيث لو قلنا بان الشهد او التسليم ليسا بواجبين لقلنا
 بوقوع الزيادة في الصلوة لم يكن البطلان مستندا الى اعتبار الشهد

والتسليم في الصلوة حتى يقال ان نسيانها لا يفقد الصلوة ومن هنا قلنا
 انه يمكن القول بصحة صلوة من احدث قبل التسليم والتشهد او اسند بر
 القبلة زائما انه فعلها لان كون الحدث في أثناء الصلوة وكل الاستدلال
 انما هو ناش من جزئية التسليم والتشهد وكل جزء تركه وتركه من ارادة
 وقوع المقصد في الصلوة سقط بالنسيان المودى الى ذلك بخلاف
 ما نحن فيه وان امكن المناقشة فيه بان لا نلزم ذلك الحكم بصحة صلوة
 اجنب او اسند بر بعد السجدة بين الاخيرتين مطلقا ان كان ناشا كونه
 في الصلوة سواء اعتقد انه تسليم وسلم او لم يعتقد انه تسليم تسليم
 والتسليم جزئيين للصلوة لم يكن الحدث واقعا في الصلوة فيلزم ان
 يسقط الجزئية بسبب هذا النسيان الا ان يدعى انه لا يصدق عرفا في
 هذا الفرع ان ترك التسليم والتشهد نسيانا بل بعد ذلك من قبل
 الحدث نسيانا فان قلت فرق بين التسليم في الركعتين الاولى من
 الركعة والتشهد الاخير من الصلوة وهو ان هذا المقدار لا يمنع
 من تحق الجزع واما الزيادة فيمنعها قلت ان كان هذا الفرق شرعا
 كما ادعياه في السلام يحتاج الى دليل واف به وان كان عرفيا
 فمن ممنوع اشد المنع فالحكم بالصحة في هذه المسئلة بحسب القواعد
 بعد تسليم ان الزيادة منبذلة مشكل جدا لغيره يمكن التمسك بالزيادة
 الصحيحة الفارقة في الصحة والفساد بين فصل مقدار الجالس
 من التسليم وغيره بان مثل هذه الزيادة لا تفقد ويلزم بانه

بقي محل التسليم والتشهد فان تذكر قبل فعلها وان تذكر بعد فعلها في
 بالواجب عليه والواجب عن التمسك تلك الاخبار مختصة بالزيادة
 لم يعمل بها الطائفة فان ثبت الجهر فليس والواجب تحضير مطلقا الزيادة
 وكان العاملين بهذه الاخبار لا يلتزمون بان الزيادة حاصلة وانها
 غير مفسدة وانما غرضهم توجيه المسئلة على وجه لا يلزم منه وقوع
 الزيادة في الصلوة فهم في الحقيقة غير محالفين للشهور وعبر اخذوا بالزيادة
 من باب التعبد بما قلوا كان علمهم بما جازوا لم يفهموا الا ان يمنع ذلك
 ويقال ان سندهم في المسئلة امران احدهما القاعدة والاخر الزيادة
 فتم كون سجدتين ولم يتركها من ركعة واحدة لو من ركعتين وكان
 ذلك العلم في محل يتعين عليه احد الامرين الاعادة او قضاء السجدة
 او احديث اعادة السجدة او القضاء او اعادة الصلوة كالوقوف الى الزيادة
 وعلم انه ترك سجدة بين ولم يعلم ان نسيان التروك من الركعة التي
 قام عنها فان كان مفروض المسئلة بعد الصلوة في وجوب الاعادة او
 قضاء السجدة بين او الاحياط بالجمع بينهما او البناء على صحة الصلوة
 بلا قضاء وجوه صحيح الشرايع وجمع وظاهر المشهور كما قيل هو الاول
 وعن بعض متأخري المتأخرين البناء العمدة من غير تعرض لحكم القضاء
 ولعل الاقوى هو الاول لاستحباب ابقاء تكليفه بالصلوة ولانه شاك
 في حصول الزيادة بعد البقيين باستئصال دمه بالصلوة فيجب احيانا
 ولا يستحق الزيادة عن القضاء واصالة الزيادة عن ذلك مع التمسك

عليه ان ان القصور
 لما اشار اليه المصنف
 في المقام عدم الجواز
 البطلان وجمع تطبيق الزيادة
 على القاعدة لتبطل الزيادة

في حدوث شغل الذمة والعلم الاجمالي بوجوب احدا من انما بوجوب الاحتياط
 بالجمع اذ لم يبين احدهما فيه للاحتياط والاخر الزاير بحسب التكليف
 المعلوم بملاحظة الاصول الجارية في المورد بملاحظة ذلك التكليف
 كما برهن ذلك في الاصول لا ينفك اذ اني على ذلك وجب الحكم بغير الصلوة
 وقضاء السجدة لقوات السجدة بين بالوجدان واما لعدم حصول الجمع
 الموجب للبطلان لاننا انما انقضاء سببه فوات السجدة بين بل
 الموجب له القوات بشرط التفرق وهو غير معلوم كان فواتها بمحض
 الموجب للبطلان غير معلوم ولم يخص الكلام ان اصاله لعدم القاطع
 وقاعدة الشك بعد الفراغ من حيث تعلفها بنفي القاطع لا يجوز ان
 تحقق السجدة بين الاثنين كلف باثباتها في المحل او بعد الصلوة قضاء
 والشك بعد الفراغ بالنسبة الى الامرين على حد سواء وعدم وجوب
 الاعادة من حيث عدم حدوث البطلان غير وجوبها من حيث اسلام
 تكليف الايمان بالسجدة بين في المحل لما بدو وان الامرين الاعادة
 والقضاء من هذه الجنبه لا تؤثر فيه اصاله لعدم القاطع وان كان
 مفروض المسئلة في الاشياء ففقد بوجوب اتمام ثم الاعادة او
 الاحتياط بالجمع بينهما وبين القضاء لان الاصول النافذة لزك
 الركن لا مغايرتها لان التكليف بالقضاء مشروط بالانعام بفرضه
 عليه ظاهر افضل ما يكون مبطلا ويمكن المناقشة فيه بمنع حرمة
 ابطال ما يعلم انه لا يحصل القطع بفراغ الذمة به لا واما ولا

لا يملك

ظاهر ابل لا معنى للبطلان الا ذلك فم ولكن يمكن ان يقال استغنى الامر
 بالصلوة لا يثبت كون التكليف هو الاستينان لا الملازمة العقلية
 وامان لا استغناء وحدها لا يكفي في رفع اثر العلم الاجمالي وقيل فالعلم
 الاجمالي بوجوب الاستينان او السجدة قضاء لا يرفع اثره فالقول بوجوب
 الاحتياط بالجمع بين السجدة قضاء والاعادة كما هو ظاهر غيات العباد
 وتقرير شيخنا وسيد مشايخنا قدس الله روحهم لا يخلو عن قوة ولكن
 المسئلة بعد محتاجا الى التامل ولو بني على وجوب الاعادة وعدم وجوب
 الاتمام واستاناف الصلوة ثم تجدد رايه بعد الصلوة فان قلنا ان الصلوة
 الاولى بطلت لمحصل الماسي فلا اشكال وكذا ان لم تقل بذلك
 لان دمنه عن الصلوة التي امر بها فرغت بالاثبات بالقرعة الثانية فلا
 موجب بوجوب اتمام الاول الا ان يقع بمحتمل ان يكون صلوة الاولى صحيحة
 ومع فرض صحته لا يكون اثنان الاجزاء الماتقيا ولا عبادة لمحصل
 الاجزاء وعود الامر برفع البطلان المنفرد على حصول الماسي او البطل
 الآخر وفيه منع حقيقي في الاصول اويق التكرار الثاني على تقدير
 حصول البطلان به لا يفتقر به الصلوة وفيه ايضا منع فم ولو تجدد
 رايه في الاشياء ففقد بوجوب اتمام ما استغنى به او لا والثاني او
 يتعين الاول والثاني او يجب الاعادة من راس وجهه وبمعنى الاشكال
 انما استيناف التكرار بعنوان صلوة اخرى في اثناء الصلوة مبطل الاولى
 ام لا وعلى الاول ففقد بوجوب الصلوة ام لا ولعل الاقوى هو الثالث

منه ان الايمان بوجوب
 الركعة لا يوجب سقوط الاولى
 المثلين بطل بطله بالكل
 بل هو منوط باستغناء جميع
 الركعات وبذلك تقع الركعة
 الاولى بها ثانيا على سبيل
 الماتقيا بالعبادة فمبطل
 الثاني كل جزء من الركعة
 وهو غير ضابط وذلك
 لعدم فعلية الركعة واحدة
 على الفقه كالاخبار فبقي
 الامر بلا راجع

الوجه وسياق لذلك مزيد توضيح في بعض فروع الشكوك المبطللة
مسألة لو هوى إلى السجود ناسيا للركوع فان تذكر بعد حصول
 مسعى السجدة فالمشهور بالبطلان للنصوص الدالة على ان من ترك الركوع
 حتى يسجد يعبد وكان الأمر اثر بين زيادة الركن الذي هو مسعى السجدة
 في كل ركعة او نقصانه ونحو كلا الوجهين اشكال لان ما دل منها
 على البطلان دلالة بالاطلاق واسنادها لا يخلو عن شيء وفي رواية
 ابي نضر دالة على الصحة من حيث ترك الركوع اذ لم يكن التذكير بفعل
 السجدة بين قال قال ابو عبد الله ع اذا ايقن الرجل انه ترك ركعة من
 الصلوة وقد سجد سجدتين وترك الركوع استأنف الصلوة الا ان
 يقال ان مفهومنا في الاعادة لعدم اليقين بوقوع الركوع فاما ما
 ذكر من زيادة الركن ففيه منع ودعوى ان المسمى ركن والرائد غير
 ركن بهدفة حصول البطلان بزيادة سجدتين ولو كان في ركعة
 واحدة وكيف كان فلايمان بالركوع قاعا وتمام الصلوة ثم الاعادة
 الحوط ولو تذكر ولما سجد فان تذكر قبل وصوله الى حد الركوع الشرع
 فالظاهر جواز اتمام التهور ركوعا لان القيام قبله حاصل والتهور
 مقدمة لا يعتبر فيه قصد كونه للركوع الا ان يتم ان الركوع هو نفس
 الانحناء من القيام الى الحد الشرع وفيه منع لا يخفى وجهه او يقال
 انه يعتبر في الركوع اتصاله بالقيام والتهور الذي يغفر فضله ما وقع
 بعنوان المقدمية للركوع وفيه ايضا منع ولو تذكر وقد وصل الى الحد

الركوع ففي جواز احتسابه ركوعا اشكال منشأه ان الركوع احدث
 هيئة الانحناء او ما يسمونه والبقاء كل ذلك اذ لم يتخلل بين ذكره والوصول
 الى الحد الركوع وقوة بعدة فاصلا بين القيام والركوع واندفع التهور
 الذي لا بد من فضله وامامه فلا اشكال في وجوب العود الى القيام
 والركوع حاله وهل يجوز له زيادة الانحناء فيما اذا لم يقع غير التهور في
 وجعل ذلك الانحناء الزائد ركوعا فيه اشكال من ان المسمى حاصل والزيادة
 ليست احدا قاله ومن انه كالتحريك في اول الامر به الركوع بهذا الانحناء وجعل
 ما يتصل به مسمى الركوع كسابقة من مراتب التهور مقدمة فلا يبقى فرق
 بين المقصد من الابتداء وما نحن فيه الا في بنية المقدمية وعدمها وظاهر
 ان ذلك لا دخل له في صحة الركوع وتوهم كونه فاصلا بين القيام والركوع
 مدفوع بما مر الاشارة اليه والمسئلة عننا جذا الى التامل ولو وصل الى
 حد الركوع واستفر ثم ذهب وهو الى السجود فالظاهر صحة العمل ان
 كان بعد الدخول في السجود وفي وجوب العود لا يراك القيام بعد
 الركوع اشكال منشأه النص واحتمال الدخول في الركن وقد استنبنا
 الكلام فيه وان كان قبله فان خرج عن هيئة الركوع ولو جاز لنا
 قام مطمئنا ثم سجد وسقط عنه ذكر الركوع وان لم يخرج عن ذلك
 ففي وجوب قيامه مخيئا لاراء الذكر الواجب اشكال من ان ذلك
 بعد ركوعا جديدا وهو بقاء للركوع الاول غاية ما هنالك انه يعتبر
 وصفه هو وكونه ركوعا قياميا الى الركوع الفعوي فالرجوع لا

يكون الا احدا لا الوصف الزائل لا الموصوف فتم وان هوى قبل ان يحصل
 سكن فان قلنا ان الطائفة في الركوع ركن فسد صلوة بعد التجرع
 في السجود على اشكال فيه مرتب الاشارة اليه وان قلنا انه ليس بركن
 صح وكذلك الكلام حيث يخرج عن الركوع ويمكن الفرق بين جهات
 الحركة فيقال ان تحقق سكن من جهة الهوى الى السفل وان لم يحصل
 الاستقرار من سائر الجهات حصل الركوع والا فلم يحصل وللتفرغ جميع
 هذه الفروع مجال فليتم فيها وتؤيد كمر بعد الخروج عن الحد الذي يمكن
 جعله ركوعا وجب الاستواء فاعلم ان الركوع لا ينافي باكثر من اثنين
 فصارتا صلايين القيام والركوع فتم **مسئلة** لو علم انه ترك السجدة
 وهو قائم في الركعة المتأخرة وجب الرجوع والا ينافي بها وما الجالس
 بين السجدين فان علم انه فعله بنية ثم عرض له العقلة من الثانية
 فلا اشكال ولو علم انه اتى به بنية الاستراحة فان قلنا ان مهمة
 الجالسين متغايرة وجب الاعادة لكنه محض احتمال لا ظن احدا
 يلتزم به وان قلنا بانحدار مهمتها كما هو الاقوى فالظن عدم وجوب
 الاعادة لانه على وقع بنية امثال الامر مطابقا له واعتقاد كونه
 جلسته بعد السجدة الثانية ليس باولى من اعتقاده كون السجدة الثانية
 على هذه الجلسة سجدة ثانية والظن عدم الاشكال في عدم وجوب
 اعادة السجدة لما في هذا من مجرد اعتقاد كونه ثانية وهذا ظاهر ولو
 علم انه لم يتحرر منه جلوس فالظن وجوب الجلوس قبل الايمان بالسجدة

وقد تم لا يجب ذلك لاطلاق الاخبار الامر بالايمان بالسجدة من غير ذكر
 للجلوس لان المناط في وجوب الجلوس هو الفصل الحاصل بالقيام
 ولا يخفى ما في الوجهين لعدم سوق الاخبار لبيان حكم الجلوس ولو
 كان المناط الفصل لمكان ذلك اختيارا ولا يلتزم به احد ولو شك
 في الجلوس فقد يتبع بوجوب الايمان لقاعدة الاشتغال ولانه شك
 قبل الفراغ بعد فرض لزوم القيام الا ان يتم ان هذا القيام خروج عن
 محل الجلوس ومجرد كونه لغوا غير صالح بجزئية الصلوة لا ينافي كونه
 موجبا لخروج محل الجلوس بملاحظة الشك لان مناطه الدخول في فعل
 مرتب عليه الا ان يقال ذات القيام غير مرتب على الجلوس بخلافه لا ينافي
 جزئية الصلوة قلله ومجرد البنية غير محدد في تجاوز المحل وبه ان
 الدخول في الغير مناطه عنوان العمل ولذا لو كان داخلا في ذكر لا ينافي
 الصلوة واجزا فاما في ذاته لكن ان بعنوان التعقب لزم فيه تجاوز
 محل السلام وان كان ايشاءه لا بد لك العنوان غير موجب له وعلى هذا
 فلو علم ترك سجدة في حال القيام وشك في ترك اخرى لم يلزم عليه
 الايمان بسجدة بين وفيه اشكال والاحوط اتمام الصلوة بسجدة واحدة
 ثم الاعادة ثم انه ليس من حكم الجلسة من ان يبا بعنوان الاستحباب
 متعديا به في قصده فان الظن وجوب اعادة الجلسة عليه لانه نوى
 بما اتى به او لا غير امره ولعل ذلك منشا اشكال من اوجب الاعادة
 مقرر فتم جيدا ومع الشك في يقينه قصده يجب الاعادة احتياطا

لقاعدته الاستغفار الا ان يتسك باصنائه الصفة والشك بعد الفراغ
فتم جيد **مسئلة** لو شك في النافلة المندوبة فالظاهر انه مخير لانه
لا شك في النافلة ودعوى ان النافلة بمنزلة الزائدة او المستحبة فغيره
بمروءة الوجوب عن كونها زائدة او مستحبة مدفوعة بان الظاهر هو
الزائدة او المستحبة بحسب الذات ولذا اوجب النافلة بسبب امر
الوالدين لا اذن احد يلزم فيه بحكم الفرض الا ان يقع ان الوجوب
القابل للزوال ليس كالوجوب الثابت الذي لا يسقط الا بالامثال
والحاصل ان شعور نفى الشك في النافلة للمندوبة مشكل خصيصا
فيما لو كان المندوب متعلقا بنافلة شخصية لا باثبات نافلة فاقى طلبا
اذا لم يزد منه من كل الركعتين وعموم التعليل في قوله لا يمتثلان وكذا
يشمل النقل والفرض الا ان يقع ان مصداق التعليل هو الفرض وفيه
منع ونهيه وجوب البناء على الاقل تمسكا بالاصل بعد الشك في شعور
ادلة النافلة والمفروضة مدفوعة بان المندوبة داخله في احد
الحكمين فالاصل معلوم الانتفاض بحكم احدا الحكمين الا ان يمتثل في وجوب
واقعا عن كلا الحكمين وهو بعيدا ويقع ان احتمال الزيادة لا يرتفع
بالاصل لانهما اخذت صفة للركعتين وفيه منع سيان الكلام فيناه
وكيف كان فالقول بالخبر لا يخلو عن قوة ويؤيده استصحاب الخبر لو كان
الندبة متعلقا بنافلة شخصية وتقريره ان يقع حكم الشك في هذه
النافلة الشخصية قبل تعلق التذرية كان هو الخبر وهو بان حكم

لاستحقاق

الاستغفار الا ان يقع موضوع الخبر بحمل ان يكون هو النافلة بوصف فعلية
النقل فتم **مسئلة** لو حكم على الصلوة الشكوك فيها بالاعادة فهل يجوز
الاعادة قبل فعل المبطل مطلقا او يجوز مطلقا او يفضل بين ما امر به بالاعادة
شرا كالشكوك المفروضة وبين المواضع التي يحكم فيها بالاعادة لقاعدة
الاستغفار كالمندوبة ان قلنا بذلك الشك في شعور ادلة النافلة و
ادلة المفروضة وجوه ولعل الاولى هو الاول اما في الموارد المفروضة
فلاطلاق المقصود بل مقتضى اطلاقها صحة الثانية ولو بين حال
الصلوة الاولى قبل الفراغ عن الثانية ومقتضاه ان يكون الشك مبطلا
مراعى بالدخول في الثانية واما في غيرها فالاتى المانع عن الدخول في
الثانية قبل ابطال الاولى اما كون الاجزاء المانعة غير قابلة للتكرار
للجزاء وفيه منع بالنسبة الى الاوامر الغيرية واما كونها مانعة بزيادة مبطل
للاولى فيجزم وفيه منع ايضا اذ لا دليل على جرمه ابطال ما لا يمكن الامثال
اذ الكلام بعد التماس عن حصول العلم باحد طرفي ما شك فيه من غير
فرق بين خروجه عن قابلية الامثال كالمحدث فيها قاطع او لم يمكن
اتمامه لعدم تمييز اسباب الاتمام كمن شك في عدد الركعات ان قلنا
ان الحفظ في حال الازاء شرط او لعدم القدرة على حصول العلم بالامثال
كالفرض ان قلنا ان الحفظ ليس بشرط وان الاعادة انما هو لاجل التيقن
بحصول الامثال فتم مع كونها زائدة مبطلان محل منع اذ لم يقصد
منها الجزئية لما وقع فيه الشك الا ان يستظهر الانتفاء من قولهم

في باب التكبير ان من كره الافتتاح انقضت بالثالثة من غير فرق بين ان
 يتوى استئناف فرد جديد ام لا ان مثل ذلك زيادة فتى اويقم ان زيادة
 التكبير الافتتاح لا يعقل في صورة العمل لا بقصد ايقاع فرد آخر فتى ثم انبه
 لوتين بعد الاستئناف بالثانية حال الصلوة الاولى فالظن الحكم بطلان
 الاولى وصحة الثانية في مواقع التعبد بالاعادة كما عرفت ولما في غيرها
 فان قلنا ان الدخول في الثانية ابطال الاولى فلا اشكال ايضاً وان قلنا
 انما نافية على الصحة امكن الحكم بخبر المصلي بين انما الاولى والثانية
 ولكن لا اظن القوم يلتزمون والظاهر فساد المبني لا المبني عليه فتى
 خصوصاً اذا انى بالسجدة للصلوة الثانية لان قوله في المنع عن سجدتين
 القرآن بانما زيادة في المكتوبة كالصومح في ان السجدة بعنوان صلوة
 اخرى زيادة وفيه نامل **مسئلة** الظاهر وجوب الزوى فلا يجوز
 الاعادة ولا البناء على الاكثر قبله لان الظاهر من الادلة انما علاج
 المخير وهو منصرف الى عدم التمكن من رفع تحبوه بطريق عقلي ويؤيد
 قوله اذا لم تدر كم صليت ولم يقع وهك على شئ فلو اعادة قبله وقع
 مبطلاً لانه تعد في زياده الركن فيكون باطلاً لمحرمة نعم ان قلنا ان
 الزيادة المبطله ما يقع جزء للصلوة الشخصية امكن ان يقاهاه غير محرم
 وصحيح في نفسه وحكمه يظهر من النامل بعض المسائل المتقدمة
 ولو بنى على الاكثر وانى بفعل بهذا البناء كان مشرعاً وكان فعله
 محرماً ان قلنا ان الحرمة الشرعية تشري الى العمل فيكون مبطلاً اذا

لان

كان كلاماً من وجهين من حيث انه زيادة عمدة ومن حيث انه كلام محرم
 واذا كان ضللاً انحصر وجه البطلان في الزيادة ولو انى لا بعنوان البناء وانه
 ما موبه شرعاً بذلك فان انى بالقرن المشتمل على ما بانى لاحتمال المطلق
 نادوا للجزئية على وجه الجزم بطل العمل من حيث انه مع تمكنه من الجزم والوجه
 الواقع والظاهر لم يوا الوجه فيكون زيادة عمدة وانى به في حال
 الجزئية بطل بنفسه ولم يقع مبطلاً الا في ما علم ان وقوعه في الصلوة
 ولو لم يقع جزء مبطل كالسجود ونظر الى التعليل الوارد في بطلان الصلوة
 بسجدة القرينة هذا كله اذا كان الثاني به منافياً لاحتمال النقص ولما
 لوانى بالفعل المشترك بين الاحتمالين كمن شك بين الثلث والا ربع قبل
 الا كان فاقى بالمشارك فالظن ان الحكم يبطلان الصلوة به اذا نوى الامر
 الواقع من غير نظر الى البناء واحكام الشكوك المبطله متروكاً لبعض
 الافعال المشتركة فحصل له الظن بطريق فان الحكم بفساد ما انى به مشكوك
 الا ان يقع ان الاستفاد من ادلة وجوب الحفظ وادلة اعتبار الظن
 في الاولين انه يجب الايمان بهما اما طائفاً او عالماتاً وفيه منع لا مكان
 ان يقع ان الايمان بالركعة بعد استنفاد الشك لا يجوز واما قبله فلا
 فمانية الشك حال الثروي غير معلوم اويقم ان صحة الاجزاء المتأخر
 بها حال الثروي مراعى بحصول الطريق وحيث يمكن حصولها لا يمكن
 الجزم بمطابقتهما للامر الواقع فيفسد من هذه الجهة الا ان يمنع اعتبار
 الجزم لمن لا يتمكن من الجزم ولا يعلم بانه يحصل له طريق وجوب الجزم

الاشكال لا يفسد ما انى به

اوتيم ان ظاهر الاخبار انحصار التكليف في الاعادة والاخذ بالظن فالتعمل
 بالنسبة الى هذا المتروك مشروط بكونه ظاهرا وبقائه في الشكوك الصحيحة
 ايضاً ان الظاهر من الاخبار انحصار التكليف في البناء والاخذ بالظن
 ولكن ظهورها في ذلك على وجه يسكن اليه النفس ممنوع وكيف كان
 فلا حوط الاجتناب واوضح من ماذكرنا ما نعلم بانه لو انتقل من حالة
 الى اخرى يحصل له الطريق عقلاً او شرعاً لغير احد الاحتمالين كالمأمور
 الذي لا يتمكن من الاستعداد للحال من الامام ويعلم انه يتبين الحال
 بالانتقال عن حاله فان حرمة الجري على الشك على مثله متنوعة بل
 لو بين على الفرضين على ما بين له وجري امكان ان يقع انه يخرج عن
 الجري على الشك موضوعاً فتم والمسئلة بجميع فرضها عوجة الى التامل
 وكذا لو علم بانه لو انتقل من حاله الى اخرى يحصل له الظن بشئ واحد
 خرج عمله مع البناء على عنوان ما يحصل الظن به عن الجري على الشك
 هنا اشكالا من الفرضين السابقين فتم **مسئلة** لا اشكالا
 ولا خلاف نصاً وفرضاً في ان العمل بالظن في الاخبار بين متعين وانما
 في الاولين فذلك خلافاً للحكم عن السرار النبوي اذا شك احدكم
 في الصلوة فليظن اي ذلك اخرى فليبين عليه ولقولنا انما لم نذكر
 صليته ولم يقع وهمك على شئ فاعدد والمراد به اما خصوص ما
 جرى عليه مصطلح الفقهاء وهو التردد بين احتمالات كثيرة
 او مطلق الشك المرتبط بالاوليين وعلى اي حال فهي واضحة

الثلاثة على اعتبار الظن في الاولين مطلقاً وفي الجملة فيتم بعدم الفصل على
 اي حال يجب تقديرها على ادلة اعتبار الحفظ في الاولين لانها اما حاكمة
 عليها بناء على ان الظن طريق او محصور لها لا يقيم النسبة بين هذه
 الرواية وادلة الحفظ عموم من وجه فتشملنا للاخيرتين والمرجع بعد
 الساقط اصله عدم طريقة الظن ومجرد ازالة البراهين عن اشتراط
 الحفظ مع وجود الظن لا يجدي في فتح التجربة في مقام العمل من حيث الشك
 في الركعة لاننا نقول بالاجاب الاعادة على تقدير عدم الظن قرينة على ان
 المراد من الرواية الشك في الاولين وهذا الظن طريق او العمل
 على طبقه واجب بعد الظن الاول لظهور تغيير الاخبار في ذلك
 فان عدم بيان ما يجب فعله على تقدير وقوع الوهم وايكاله الى فهم
 المخاطب قرينة عريضة على تصديق المتكلم لما في ذهن المخاطب من
 ان الظن ملحوظ طريقاً اعتبر به او لم يعتبر به لنقص مضافاً الى بعد
 التبعيد المحض في نفسه **مسئلة** قد عرفت ان الظن بعد الركعة
 معتبر شرعاً وهل هو معتبر في الافعال المشهورة بعد بل لم ينسب الخلاف
 فيه الى احد حتى السرائر بل حكى اتفاق الاحتجاج على اعتبار الظن فيما
 وفي الركعات عن بعض والاجماع عن بعض اخر ويدل عليه التبعيد
 السابق سواء قلنا ان المراد من الشك في الصلوة الشك الواقع
 فيها او الشك المتعلق بها ضرورة انه ليس على الناحية المراد الشك في
 وجود أصل الصلوة لعدم اعتبار الظن في ذلك اجماعاً فالمراد الشك

فيها باعتبار وجهها وكما هو يشمل الشك في صحتها ترك الركن فاذا اعتبر
 الظن من هذه الجهة اعتبر في سائر الاجزاء قطعاً ودعوى انصرافه
 الى الشك في خصوص عدد الركعات على التقدير الثاني او مظهر منوعة
 جلد وانما الاشكال في سند هذا ان يدعى ان يجار به باستناد المعتبر
 والذكرة وبعض اخر من الاصحاب اليه مع مطابقتها بقضوى المشهور
 وفيه فامل وقد يقر ان الظن اذا كان جهة في عدد الركعات كان
 بالجهة في افعال الصلوة او في قطعاً بل هذا يمكن عدمه من دلالة اللفظ
 بالمفهوم ولا اعتبار في الاجزاء بلزومه الاجزاء وافعالها غير الاثر كان
 وان حصل به خلل لانه معدود من السهو ولا فرق قطعاً بين الاذاكر
 وغيرها من الاجزاء ولا في الاوليتين انما لم يعتبر فيها الشك لكونها
 فرض الله كائناً به كثير من الاخبار فاذا اعتبر الظن فيها كما عرفت كان
 أولى بالاعتبار في القراءة التي هي سنة كائناً به في صدر القراءة
 لانقاذ الصلوة الا من خمسة وايضاً كيف يعتبر الظن في الركعة التي لا
 تسقط بحاله ولا يعتبر في مثل السر التي هي ساقطة بصدق مسعى الاستحسان
 وايضاً اذا فرضنا انه كان للمصل شاكين الاثنين والثلاث وكان
 شاكاً في انه فعل السجدة من الركعة التي تلبس بها ام لا وظن انه
 لو فعل السجدة كان الركعة المتلبس بها ثالثة مثلاً وظن انه فعل
 السجدة مثل ترى انه ياخذ بظنه بان الركعة ثالثة لادله اعتبار
 الظن في الركعات ولا يصح منها انه لا يجب عليه السجدة ويكتفى

على ان يسجد لقاعدة الشك قبل الفراغ بل يكتم في بعض وقص النكاح
 بين الاخذ بالظن في الركعات وعدمه في الافعال الحكم بفساد الصلوة
 للعلم بزيادة الركن فيما او نقصه ولا ظن فقيهاً يلزم به وربما
 يستأنس لذلك بما ورد في تعليل الشك بعد الفراغ فانه حين يتوضأ
 اذكر من حين يشك وفيه ان الاخذ بالظن في مورد التعليل وهو
 افعال الرضوء خلاف الاجماع ظاهر ولعل المناط ليس مطلقاً الا
 بل هو الظن النزعي الحاصل من اذكر منه حين العمل وبان المأمور
 يتبع في الافعال عند الشك فيها وفيه منع وبما ورد في تعليل عدم
 العبرة بكثرة الشك بانه من الشيطان الظن في ان النشاط الظن وفيه
 ان عدم اعتبار كثرة الشك سار في جميع امور المعاد والمعاش ولا
 اشكال في ان مطلق الظن من اي سبب غير معتبر فيها وبما ورد
 في اعتبار قول الصبي في عدة اشراط الطواف الظاهر في اعتبار قوله
 في سائر ما يرجع الى الطواف من الشرايط والاجزاء ويتم في الصلوة
 بعكس النسبة وفي سائر استنباط الظن بعدم الفصل ودعوى ان
 اخبار الطواف ليست باولى من اخبار اعتبار الظن في الركعات
 فاذا منع استنفادة النكاح منها الى الظن في الافعال كان الامر فيها
 ايضاً كذا يدفعه اختلاف سياق تلك الاخبار مع هذه فليشامل
 فيها والمسئلة محتاجة الى التامل ولعل الله يوفقنا بعد حين مسئلة
 اذا تساوى طرف ما شك فيه حكم بالبطالان ما لم يجز الاوليتين

ولم يدر أركانها يعني على الأكثر وسيأتي تفصيلنا ان شاء الله والكلام في ما به
 يحرم الأوليان فقد يقر أنه بالدخول في ركوع الثانية وقديقه بالدخول
 في السجدة من الثانية وقديقه بالفرغ من الذكر الواجب منها وقد
 يقر برفع الرأس منها وما يمكن أن يقال أن جلسة الاستراحة أن
 عدت من الركعة الثالثة كان اكتمالها بالفرغ منها الحاصل بالتموض
 إلى القيام للركعة الرابعة وربما يرد به حكمه بالصحة فبين شك بين الاثنين
 والثلث أن دخل في الثالثة المحو على الفراغ التام من الثانية الحاصل
 بالتموض للقيام ولكن الظاهر أنه لم يقل أحد بذلك بل الظاهر من إخبار
 الشك بين الاثنين والأربع والشك بين الاثنين والثلث والأربع الخ
 بالبناء على الأربع عدم القبره بذلك فكم وكيف كان فظاهر حفظ الأولين
 وعدم كون الشك في وجودها وجوب حصول العلم بحصول تمام الأربع
 الواجبة للركعة الحاصل بالعلم بالفراغ من الذكر الواجب للسجدة الثانية
 ودعوى أنه يصدق إذا كان شاكا في أن الركعة المتبلى بها الفاء
 من واجباتها الثانية أو الثالثة أنه شاك في وجود الثانية لأن
 وجودها بعد لم تتم مدفوعة بأن وجود الواجب من الثانية الذي
 هو داخل في فرض الله الذي لا يقع فيه الشك معلوم الحصول وأما
 بملاحظة الركعات للثبوت منها الصلوة راجع إلى الشك في وجود
 ما أسنه النبي بعد القطع بأن فرض الله بكائه قد وجد وعجز قابليه
 محو شئ بالثانية لا يوجب صدق الشك في وجود الثانية وما

بدل على ما ذكرنا قوله في صحيحه تزاره عن أبي جعفر كان الذي فرض الله
 على العباد عشر ركعات وفيمن الفرائض وليس فيمن وهم يعني سبعا
 قرأ رسول الله سبعا وفيمن الزهيم وليس فيمن قرأه من شك في
 الأولين أعاد حتى يحفظ ويكون على يقين ومن شك في الأخيرين على
 بالوهم لا يقال المراد من الشك في الأولين الشك الواقع في الأولين
 وبوجه قوله ليس فيمن وهم لا نقول هذا خلاف الظاهر ولو كان كما
 ذكر أيضا لم يجب بالفساد لأنه لا يعلم أن شكه وقع في الثانية مع احتمال
 كون الركعة المتبلى بها التي وقع فيها الشك ثالثة لا من باب التحيز
 والامتنان وقوله ليس فيمن وهم معناه ليس فيمن الوهم وهو البناء
 على الأكثر والاحتياط بعد الفراغ وبالجملة ظاهر كثير من الأخبات أن من
 الفساد كون الشك في وجود الأولين ودعوى أن المناط أن لا يقع
 شئ من الأولين ولو جزم به المستحب بصورة الشك في عنوانه مدرك
 بعدم التبل بل إطلاق قوله في رواية عبد الرحمن بن الحجاج وحمل
 لا يدرى اثنين صلى أم ثلثا أم أربعاً فقال يصلي ركعة من قيام
 وركعتين من جلوس وقوله في رواية ابن أبي عمير عن هذه المسئلة
 يقر فيصلي ركعتين من قيام ويسلم ركعتين من جلوس بوجوب العمل
 على الأكثر حيث صدق أنه صلى ركعتين ولا يدرى أنه صلى الثالثة
 والرابعة أم لا فله في ذلك وأما القول بأن كمال الركعة بحصول
 السجدة الثانية لأن ترك الذكر نسباً ما معتقده فهو ضعيف والأ

كان العبارة بالدخول في السجدة الاولى كما لا يخفى ومثله في الضعف على
 ان الركعة اسم للركوع فاذا دخل في الركوع الثاني فقد اكمل فرض الله
 الذي ليس فيه الوهم وفيه ان الظاهر من الركعة في هذه الاخبار
 هو المجموع المثل على السجدة بن وذكرها فاستغناء الثلث في وجوبها
 ملازم لليقين بوجودها باعتبارها مسائل الاولى من شك بين الاثنين
 والثلث بعد الاكمال بنى على الثلث واحاطا بما تمام ما يحمل نفسه الا
 الكثرة الدالة على ذلك وخصوص رواية الاسناد عن ابي عبد الله قال
 قلت رجل صلى ركعتين وشك في الثالثة قال يبنى على اليقين فاذا
 فرغ تشهد وقام فاضلى ركعة بفاتحة الفران وبآياتها روايات اجماع
 جملة او مخالفة لهذه مجزأة على وجه او بعضها النقية وهل يجزئ في
 بين الركعة من قيام وركعتين من جلوس او ينعين الاولى كما هو ظاهر
 المطلقات والاحيزة كما هو ظاهر كثير من الاخبار في المسئلة الثانية
 بناء على عدم الفرق بينهما وجه الثانية من شك بين الثلث والاربع
 بنى على الاربع مظهر بغير اشكال ورواية وفوى الاعراب بن بابويه
 واحاط بركعة من قيام او ركعتين من جلوس كما هو المشهور ومن
 يقض القدماء تعين الركعة من قيام ولعل وجه المطلقات و
 قوله في رواية عمار عن ابي عبد الله انه قال يا عمار اجمع لك السنن
 كله في كلتين متى شككت فخذ بالاكثروا فاضلت قائم ما ظننت انك
 نقضت وفي رواية اخرى عن ابي عبد الله قال سنلت بالعبادة

عن شئ من السجود في الصلوة فقال لا اعلمك شيئا اذا فعلته ثم ذكرت
 انك اتممت او نقضت لم يكن عليك شئ قلت بلى قال اذا سموت فابن على
 الاكثر فاذا فرغت وسلت فقم فصل ما ظننت انك نقضت فان كنت
 قد اتممت لم يكن عليك في هذه شئ وان ذكرت انك كنت بقضت كان
 ما صليت تمام ما نقضت وبمعناها الاخبار اخر ايفاء وكيف كان فمهرها
 لهذه الصورة والصورة الاولى اظهر من غيرها لانها اغلب ما يقع من العجم
 ولا ريب في ظهورها خصوصا الثاني في تعين القيام ومنع دلالته الاولى
 الاولى مدفع بان الظاهر اتمام ما نقض بالكييفية التي اعبرت فيها شرعا
 وذلك غير خفي وحكي عن بعض القدماء تعين الركعتين جلوسا
 ووجه الاخبار المستفيض الدالة على كون الاولى هو الخبر في
 هاتين الصورتين كما هو المشهور لمصلحة جميل وفيها من الجواز ان شاء
 صلى ركعة وهو قائم وان شاء صلى ركعتين واربع سجدة وهو جالس
 ولو قيل ان هذه مرسلة اجيب عنه بان عمل الاصحاب مجبر مع ان
 ابناء المطلقات عن التخصيص خصوصا بالنسبة الى هاتين الصورتين
 وقصر المقيديات في جواز الجلوس في الصورة الثانية وعدم الفرق
 بينهما وبين الاولى بوجوب حل المطلقات على الوجوب الخبري مع انك
 ان يقال ندره الخالف في المسئلين بنى عن تكلف الاسناد لان
 فتم والاحوط في الصورة الاولى القيام لان دلاله المطلقات ثامة
 ولا معارضة لها فيها لعدم القول بالفضل بينهما وبين الصورة

الثانية كان الاحوط فينا المجلس لضرورة الاخبار الخاصة في الصلاة
 واثاء العوام عن التخصيص لعله بالنسبة الى اصل الحكم لا خصوصية القيام
 كما لا يخفى ولعله باق لذلك من يد بيان في المسئلة الثالثة انتم تعالى
 الثالثة من الشك بين الاثنين والثلاث والاربع واحاط بركعتين
 من قيام وركعتين من جلوس وربما يحتمل الاحتياط بركعة من قيام
 وركعتين من جلوس وعن الشهيد انه موافق للاعتبار وكان غرضه
 من ذلك انه ينضم الركعتان بالركعة ان كان الناقص ركعتين بحسب
 الزائد باقله ان كان الناقص ركعة واحدة وبدل على ذلك رواية
 ابن حجاج عن ابي ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام لهما مضافا الى
 سندهما وعدم مقهورية سؤال ابي ابراهيم عن ابي عبد الله من
 مثل هذه المسئلة وفي متنها من اختلاف النسخة فان في بعض النسخ
 كما قيل بدل ركعة من قيام وان كان الاشهر الاول مغارضة بمسئلة
 ابي محمد الصريحية في وجوب ركعتين من قيام وركعتين من جلوس
 كما افق في المشهور ولا ريب انها مع البناء اصل جملتها على الاخذ
 بالنسخة في اختلاف النسخة لا يقاوم الرسالة المعروفة بها التي هي
 بحكم الصحيح في حد نفسها مع قطع النظر عن اشتغال العمل بها لكون
 المرسل ابن ابي عمير الذي هو من اصحاب الاجماع ولا يرسل ولا يروي
 الا عن ثقة وهل يتعين تقديم الركعتين من قيام او يجوز تأخيرها
 الاحوط الاقوى الاول لظهور ثم في الترتيب وربما يمنع ذلك في

وحيثما

في المشهور

عطف الجملة على الجملة بها وهل يتعين ركعتان من جلوس او يجوز تبدلها
 بركعة من قيام وحيثما من ظهر صحة ابن حجاج وابن عمر في ذلك ومن
 صراحة المطلقات في جواز القيام مع اثباتها عن التخصيص مضافا
 الاكفاء بالركعتين من جلوس انما هو من جهة بدليتها من ركعة من
 قيام فبعد تعيينها عدم جواز الاكفاء بركعة من قيام ولكن المشي
 هو الاول ولعل وجهه ما مر لا اشاره اليه من ان اداء المطلقات عن
 التخصيص بالنسبة الى خصوص القيام يمنع ولا شاهد للجمع بينهما
 بين رواية ابن عمر الظاهرة في تعين الجلوس بالعمل على الخبر مع ان
 ظهورها تعين الجلوس من حيث اقتران الركعتين من جلوس فيها
 بالركعتين من قيام اقوى من ظهور المسائل السابقة في تعين
 الجلوس مع ان الفصل بين الركعتين من جلوس وبين الصلوة بالركعتين
 من قيام لعله اولى من الفصل بين الركعة من قيام وبين الصلوة
 وكيف كان فالمشهور احوط ان لم يكن اقوى المسئلة الرابعة ان شك
 بين الاربع والخمس وكان ذلك قبل وصوله الى الركوع فالمشهور
 ههنا هذه الركعة وعمل الشك بين الثلث والاربع وذلك اما
 لان التمدد ينقلب شك الى الشك بين الثلث والاربع ولا يشك
 في ان الركعة التي فرغ منها رابعة او ثالثة وادلة الشك بين
 الثلث والاربع اعم من ان يكون الشك مرتبطا بالركعة التي تليها
 بها او الركعة التي فرغ منها ولذا الاشكال في وجوب البناء

على الأربع اذا كان شكه قبل السلام ولو كان بعد الفراغ من الشبهة او
المستفاد من قوله في بعض الاخبار لا اعلم شيئا انه متى كان امره
بين احتمال النقص المضر يكون علاجه البناء على الأكثر والاحتياط بركة
مستغلة ولكن يرد على الاول ان الانقلاب متحقق حقيقة اذا لم يستغل
بالذكر حال القيام نعم ان قلنا ان رفع اليد عن الجزء الذي فعله يجعله
كالعدم حقيقة ثم ماذا نذكر لكن لا نلزم به بلو ارادته مشكل وعلى الثاني
بان الظاهر من ادلة الشك بين الثلث والأربع عدم دخوله في ركعة
اخرى وعلى الثالث بان استفادة العموم من تلك الاخبار على وجه
بلو ارادته مشكل فان من شك بين الأربع والخمسة وقد فرغ من الذكر
الواجب يعلم ان الذي يلزمه من البناء على الأكثر نقص الركوع فاذا احتاط
بالركعة المستغلة يكون اتيانه بالقرينة لا لاجل حاجة الصلوة اليه
بل لرعاية استغلات تلك الصلوة كاتيانه بالتكبير والسلام واستغنا
العموم من تلك الاخبار مشكل وقد يقر ان لا يلزم البناء على الأكثر هو
البناء على ان الركعة التي تلبس بها خاصة فيجب هذه الاستغلات
الركوع غير مضر وفيه ان المستفاد من البناء على الأكثر الصحيح الذي
يحكم بفساده ولكن التحقني ما عليه المشهور لقوله في صحة زيادة
من شك في الاولين أعاد حق حفظ ومن شك في الاخيرتين عمل
بالوهم فان ظاهره ان علاج الشك في الاخيرتين هو الاحتياط
مرة وقع نقول ان الشاك بين الأربع والخمسة قبل الدخول له سبع

في
الركعة

احد ما انه اني بالاربعة ام لا ومن هذه الحجة حكمه العمل بالوهم شبهة
اخرى انه على تقدير اتيان الاربعة ان الزائد والرائد محكوم بانه غير
مضر لكونه مضمنا لكونه سهواً وذلك مثل الشاك بين الاثنين والثلاث
وهو يتشهد فانه يحكم بالثلاث والى الشبهة انه ومنه ظاهرا انه يجب
في جميع صور الشك التي يقع قبل الركوع ويرجع على تقدير الهمم الى
الشك الذي يجب فيه البناء على الأكثر والاحتياط كالشك بين الثلث
والأربع والخمسة فانه من حيث كونه شاكيا في فراغه من الركعة الواحدة
يعني عليه ويحاط به من حيث الزيادة يبنى على كونه سهواً وبعبارة اخرى
ان معنى قوله من شك في الاخيرتين عمل بالوهم انه من شك في وجود
اي واحد من الاخيرتين يبنى على وجودها واحتياط بركة بعد الصلوة
من شك بين الثلث والأربع قبل الاكمال يشك في انه اني بالثلاث
وهذه الركعة الناقصة رابعة ام لا فيجب عليه البناء على انه اني
بالثلاثة وان هذه رابعة وهكذا الحال في الشك بين الأربع والخمسة
ولا يرد على ذلك الشك بين الأربع والخمسة بعد الركوع لان العمل بالوهم
هنا غير ممكن وذلك لان البناء على الاتيان يلفظه زيادة الركن المفيد
للصلوة ثم ان الشكوك الغير المنصوصة اما ان يمكن فيها التردد واجبا
الى الشك المنصوص واما لا يمكن ذلك اما في الصورة الاولى فقد
يكون التردد معلوم الوجوب كالشك بين الخمسة والست قبل الركوع
فانه لعله يكون هذه الركعة التلبس بها زيادة سهواً لم يبلغ الحد

الفساد يجب الغائما فيرجع شكه الى الاربع والخمس بعد اكمال السجدة
فيحكم بالاربع ويعمل عليه وقد لا يكون كالشك بين الثلث والاربع قبل
الاكمال يسلك في انه انى بالثالثة وهذه الركعة الناقصة رابعة لم
لا يجب عليه البناء على انه انى بالثالثة وان هذه رابعة وهكذا
الحال في الشك بين الاربع والخمس ولا يرد على ذلك الشك بين الاربع
والخمس بعد الركوع لان العمل بالوهم هنا غير ممكن وذلك لان البناء على
الايمان يلزمه زيادة الركن المفسد للصلوة ثم ان الشكوك الغير المنصو
اما ان يمكن فيها الهدم وارجاعه الى الشك المضمون واما لا يمكن ذلك
اما في الصورة الاولى فقد يكون الهدم معلوم الوجوب كالشك بين
الخمس والست قبل الركوع فانه لعله يكون هذه الركعة المناس بها
زيادة سموية لم يبلغ الى هذا لفساد يجب الغائما فيرجع شكه الى الاربع
والخمس بعد اكمال السجدة فيحكم بالاربع ويعمل عليه وقد لا يكون كالشك
بين الثلث والاربع والخمس قبل الركوع فانه يرجع بالهدم الى الاثنين
والثلث والاربع والظن بالنظر الى ما ذكرنا سابقا انه يجب البناء على
الاربع بعد الهدم والاحتياط بركعتين من قيام وركعتين من جلوس
كما لا يخفى واما في الصورة الثانية فقد يكون مركبا من الشكوك المنصو
كالشك بين الاثنين والاربع والخمس بعد اكمال السجدة وكالشك
بين الثلث والاربع والخمس كل والحكم في مثل هذه الصورة يحتمل
ان يكون هو الفساد لعدم النص وسقوط الاصول في هذا الباب

ويحتمل البناء على الاربع وعلى الشك بين الثلث والاربع والخمس اما الاول
فلا تلاق قوله من شك في الاجنبتين على الوهم واما الثاني فلما
سباق في الشك بين الاربع والست بعد اكمال السجدة وكالثالثة
بعد الركوع والحكم فيها بالنسبة الى المضمومة حكمه المضمون وبالنسبة
الى غيره فما كان منها بعد اكمال السجدة فيساقى الكلام فيه وما كان
منها قبل اكمال السجدة فيحكم فيه بالظن الا ان يعلم ما دل على البناء
على الاربع عند الشك في الزيادة عليه لمثل هذه الصورة وسبق في الكلام
عليه انتم نعم وقد يكون لسيطاب والامر فيه بين الزيادة والقيضة
كالشك بين الثلث والخمس بعد الدخول في الركوع والحكم فيه الفساد
الا ان يعمل بالامثل ويبني على الثلث وهو خلاف ظاهر الاحتياط وقد
يكون لسيطاب والامر فيه بين الزيادة والتمام كالشك بين الاربع و
مادون السبع بعد اكمال السجدة فيحتمل العمل ايضا لعدم الزيادة فيتم
بلا سجدة ويحتمل التمام مع سجدة التمام ما لا يفيح المناط من حكم الشك
بين الاربع والخمس وفيه ما فيه ولو دعوى دلالة الاخبار عليه كقوله
في صحيحه زرارة عن ابي جعفر يقول قال رسول الله اذا شك
احدكم في صلوته فلم يدرك ادا من نقص فليجده سجدة بين وهو خالس
وسماها الرغبتين بناء على ان المراد من الرواية بعد عدم امكان اخذ
بظاهرها وهو العلم الاجمالي بحصول احد الامرين هو الشك في حصول
الزيادة وعدمها والقيضة وعدمها ودعوى اطلاقها لصورة

كون الشك المذكور بعد الفراغ من الصلوة أو قبله فيلزمه البناء على
 الأول في فرض الشك في الزيادة وإطلاقها يشمل الشك في زيادة ما زاد
 على الخمس خرج ما زاد على الست بالإجماع كاقبل وصححة الحلبي إذا لم يند
 أربعاً صليت أم خمساً أم زدت لم تنقصت فشهد وسلم وأشهد سجدة بين
 بين ركوع ولا قرأته وتشهد فيها تشهداً خفيفاً واحتمال حمل الروايتين
 على العلم بالإجماع في حصول أحد الأمرين من النقص والزيادة مع فرض
 كون ما يحتمل زيادة أو نقصان جزء غير ركوع غير ما يورهن التمسك
 بالروايتين وعدم الفتوى من المشهور في هذا الفرض لا يمنع الحمل على
 الاستحباب ويحتمل أن يكون المراد من النقص في الروايتين عدم
 الزيادة فيكون ذكر هذه الفقرة في الرواية ذكر العام بعد الخاص و
 رواية زيد النخعي قال سئل عن رجل صلى العصر خمس ركعات واست
 وقال إن أسبقن أنه صلى خمساً أو ستاً فليدركه وإن كان لا يدركه إذا
 أم نقص أم زاد وإن كان الزيادة لا يدركه إذا زاد أم نقص فليدركه وهو
 جالس وركعتين يقرأ معهما بفاتحة الكتاب ثم يمشي فان ظنا
 الرواية أن من لم يدركه أنه نقص أم زاد وإن كان الزيادة المحتملة
 هي الركعة السادسة يجب عليه البناء على الأكثر الصحيح ويخير
 النفس المحمل بالإحياط بركعتين من جلوس وحمله على حصول العلم
 بالإجماع كالشك بين الثلث والخمس الغير القابل للجبر بالإحياط
 ظاهر الفساد بل المراد الشك فيهما مع احتمال الثمام المطلق على

الشك بين الاثنين والأربع وما فوقه وبين الثلث والأربع وما فوقه
 ولا ريب أنه لا فرق بين صورة الشك بين الأربع والست مع هذه الصورة
 ولكن الصورة لا تجلو التمسك بهما من أشكأن من حيث الإجمال وعدم
 عمل الاحتياط بها فالأحوط في هذه الصورة العمل بالروايات والأعادة احتياطاً
 والله العاقل **مسألة** هل المنادى فيما زاد على الأربع الذي يحكم فيه
 بالتمام والصحة ويسجد سجدة في السجدة لا احتمال الزيادة كالشك بين الأربع
 والخمس والأربع والست إن قلنا به هو الفراغ عن السجدة أو الوقوف
 إلى الركوع أو الفراغ منه أو الدخول في السجود ويؤيد ذلك قول
 صلى الله عليه وسلم أو أربعاً فإنه ظاهر في الأربع والخمس الثامن مع أن الظاهر
 أن سجدة التمام إنما شرع هنا تداركاً لاحتمال الزيادة السموية وهو
 لا يناسب الزيادة مع الركعات فتم والحاصل بعد البناء على أن الأمر
 العملية المبينة على نفي الزيادة وعدم المشكوك حصوله مطروحة
 يكون الحاصل في الشك البطلان خصوصاً فيما دار الخلاف فيه بين
 عدم الأثبات بخبر وبين حصول الزيادة فالمرجع من تمام الركعة
 كان الوجه هو البطلان إلا فيما علم شمول النص له ودعوى أن مناط
 الركعات هو الركوع أو الدخول في السجود لأن ترك الثانية يغفر
 سبق قدر الكلام عليه نعم الظاهر عدم الحاجة بعد الفراغ عن الركعة
 الواجب التمسك وقد مضى شطر من الكلام في هذا المقام جيداً
مسألة فداشهر في لسان الفقهاء رضوان الله عليهم أنه

لا يسمي في سمي وهذه اقسام من الاخبار الا ان في بعضها لا يسمي على
 سمي وفي بعضها كما ذكرنا وكيف كان الظاهر ان كل في سمي يجوز للنسبة
 المنفية كقوله لا ريب فيه لا يند اسم لا يحصل المعنى ان السمي ليس
 محلا للسمي والمراد من السمي بقرينة الفقرات الاخر الواردة في شيئا
 واحد في رسالة ابراهيم بن هاشم مثل قوله لا يسمي في نافذة ولا يسمي
 في المغرب ولا يسمي في الاولين هو الاحتياط بركعة منفصلة وهما
 ارادة مطلق ما يوجب السمي بالمعنى الامم من العقلة والشك لانه
 ايضا نوع من العقلة يخالف لظاهر السمي ان كان محل السمي في قوله
 سمي على نفس العقلة وفي قوله لا يسمي على الاحتياط مع انه يحتاج الى نوعي
 من النوازل يخالف لظاهر السمي في الجملة هنا مسائل مرتبطة
 بهذا المقام ينبغي التفرص فيها الاولى ان الشك في عدد ركعات الصلاة
 الاحتياط احتل البطالان لا يماركعتان والشك في كل ما كان من غير
 مبطل كما يشهد به عموم التعليل في بطلان الشك في صلوة الجمعة
 بانماركعتان واحتمل البناء على الأقل ويحتمل البناء على الأكثر فيجعل
 السمي كان لم يكن يظهر شك كثير الشك والشك بعد الفراغ ويحتمل
 البناء على الأكثر والاحتياط والظن من الرواية ان الاحتياط مرفوع
 في صلوة الاحتياط وهو مجامع الاحتمالات الاخر لكن الاولين
 يخالف لظاهر الاحتياطين الثالث الثانية اذا شك في شيء من
 افعال صلوة الاحتياط فان كان بعد المحل فلا اشكال وان كان

قبل الفراغ على بقاعدة الشك قبل الفراغ الشك في شمول الرواية للشك
 في الافعال الثالثة لو نقص ركعة سمي في صلوة الاحتياط حتى حصل
 المبطل استأنف الاحتياط ان قلنا ان المفضل بين الصلوة وصلوة
 الاحتياط غير مبطل والاستأنف الصلوة واحتمل الاعتقاد مع
 منافاته لحكمة جعل صلوة الاحتياط منافا للقواعد بلا دليل عليه
 لقصور الرواية عن افادة ذلك ومثل ذلك نقص الركن او زيادته
 المبطلين ولو نقص سمي ما يوجب القضاء كالسجدة والشهادة احتل
 وجوبه خصوصاً السجدة لانه نذر كالتقصير لا أصل ولا حقيقة
 جزء للصلوة انقلب عمله الاصل الى بعد الصلوة واحتمل عدم الوجوب
 لان القضاء تكليف جديد والامتناع منه وادله الوجوب قاصر
 عن شمول ما نحن فيه وفيه تأمل والاحوط الوجوب ولو هل يأتى
 سجدة السمي لم يجب الرواية فتم ولانه يشك كون الصلوة فرضية
 وانما الاحتمال الاستحسان ولانه لا دليل على وجوب سجدة في السمي
 كل فرضية ولذا لا يجب في صلاة الكسوف والخسوف فتم الرابعة ان
 شك في انه فعل صلوة الاحتياط الواجب ولم يذهب وهو الى
 شيء والمحل بان عدم حصول ما يوجب الخروج عن محله فعله ووجه
 عدم الوجوب للرواية مدفوعة بما مر مراراً ولو كان بعد الخروج عن
 محله لم يجب كما لا يخفى ولو ذهب وهو الى انه فعله احتل اعتبار
 ظنه لانه حقيقة ظن متعلق بعد دركعات الصلوة واحتمل القدر

لان ما دل على اعتباره مؤثر الشك في حال الصلوة ولو شك في عدد
الركعات وظن النمام اخذ بظنه وان قلنا انه لا يثبت في سائر النسبة الى
حكم الظن لانه لا يتقبل لا تصيب ولو ظن النقص اخذ بظنه الا ان يدعى
نفي السهر للظن وفيه منع بل الظاهر بقياس الفقرات الاخر خصوص
الاحباط فتم الخامسة لو شك في انه حدث منه سهر على بقائه الشك
قبل الفراغ وبعد او قطع بالعضلة ثم عطل حتى انتقل الى محل لا يقبل
الندرك جرى عليه حكم استمرار العقلة ولو شك قبل الفراغ في
الركن او غيره ثم عطل من شك حتى انتقل الى محل لا يقبل الندرك كان
ذلك سهر في غير الركن قطعاً وانما في الركن فان قلنا انه اصابه العدة
وقاعدة الشك قبل الفراغ يجوز ان العدم لغاؤه وان قلنا ان لاخذ
بالشك قبل الفراغ احباط محض امكن الفرق بوجوب احباط الاثبات
والاعادة للعلم الاجمالي بوجوب احداثه من الاول كما
ان الاخط الثاني لكن مع رعاية الجزم الظاهري في الاعادة كما يظهر
بالثامل السادسة لو علم بوجوب سجدة في السجدة وشك في اثباتها
ان بها وان ظن للاصل وعدم التبريل على اعتبار الظن وعموم نفي
السهر ممنوع ولو شك في شئ من واجباته لا حظ بقاء المحل وعلة
ولو سهر فيها بزيادة او نقصان حتى فرغ لم يثبت الزيادة لانها
لا يثبتان على الصلوة قطعاً وفي النقصان راعى بقاء محل العود
وعده فلو قطع بعد رفع الرأس ترك بعض واجباته كالذكر

بعد ولو قطع بعد السلام بترك الشك احتمل الرجوع واعادة السلام و
الاكفاء بما صنع لان الشك قد انقطعت بالسلام ولذا يحكم بقضاء الشك
ان حصل القطع بتركه بعد السلام في اعتل الفريضة ويمكن منع الاعتناء
بالسلام مع والالتزام بقضاء الشك الاخير في الفريضة ان سهر في
لا القاعدة فتم ولا يوجب ان النفس والزيادة هنا سجدة في السجدة
قلنا بانها بما في الصلوة لان الصغير لا يصغر ولا لا دليل عليه في كل
البوانه كما لا يخفى ولو شك في انه حصل منه سهر بوجوب السجدة فالاصل
عدم حصول السبب والبرائة عن السبب كما لا يخفى ولو شك في انه شك
في الصلوة فان كان في الصلوة راعى حاله الفعلي وان كان بعد الصلوة
فان كان فراغه عنها يعتق انه اتم عمله واقام على بقائه الشك بعد الفراغ
بالنسبة الى الركعة المشكوك حصولها وبما لا يعدم البطلان بالنسبة
الى نفس الشك ان كان مبطلاً ولو جهل حاله حين الفراغ بانه اتم بايناً
على الاحباط او اتم بايناً على الفراغ واقام اشكال التمسك بقاعدة الشك
بعد الفراغ الا ان يقال ان فراغه من الصلوة بناء منه على انه في
بالواقع على ما هو عليه وهذا البناء قد يكون بامر الشارع اذا كان شكاً
وقد يكون عقلياً لعله بالنام فاذا احرز الفراغ عند العنوان جرى الاصل
وفيه ان يجري الشك بعد الفراغ هو الشك الحادث بعد العمل وهو
هنا مشكوك وكذا ملخص الكلام في هذا الباب ان كلمة السهر في
قوله لا سهر بجهل اذادة العقلة الخاصة وبجهل اذادة الاعمال

في كل ركعة

جميع المقادير بمقتضى ارادة نفسه ويمثل ارادة موجبه فالاحتمال ان
 وكلمة الشك في قوله في ستمائة ايضا بمقتضى الاحتمالات المذكورة فالحاق
 بعد ضربا حدهما في الآخر سنة وثلاثين ولكن الظاهر من الرواية
 قد عرفت انه خصوص الموجب وخصوص صلوة الاحياء والشك في
 قبال الغفلة بالمعنى الاخص وبالراجعه فيما ذكرنا تعرف احكام الصلوة
 المذكورة فلهذا **مسئلة** لا سئل الامام مع حفظ المأموم والمأموم
 مع حفظ الامام لا اشكال في ان الشك من الامام والمأموم يرجع الى
 الفاعل منهما وفي رجوع الظان الى الفاعل اشكال لان الظاهر من نفي
 السئل للامام هو نفي الاحياء خصوصاً في رسالة ابراهيم بن هاشم
 بقربية الفقرات الاخرى مع وحدة السياق وبما يشهد من اطلاق رجوع
 الامام الى المأمومين في صورة اتفاقهم بضميمة قول السائل والامام
 ماثل مع احدهما ان الظان يرجع الى الفاعل وفيه ان الرواية في
 مقام بيان شرايط الرجوع حتى بالنسبة الى الراجع ويشهد لذلك قوله
 في ذيل الرواية فعلمكم في الاحياء الاعادة والحزم ضرورة الصلوة
 اختلاف المأمومين ليس حكم الامام الاحياء اذا كان ظاناً بالتمام
 او النقص منه جيداً هذا كله مضافاً الى بعد اجاب الاختصاص هو
 وطرح المظنون وهل يرجع كثير الشك الى الامام الفاعل بالنقص
 وجهان من اطلاق نفي الشك لكثير الشك الذي معناه البناء على
 حصول مشكوك الحصول الا ان يكون مبطلاً فيبقى على عدم حصول

وفراق موضع الحكم في كثير الشك هو الكثير الشك الذي لا طريق له
 ولذا الوطن النفس وجب له الاخذ بالظن ولعل الاخير هو الاقوى
 وهل يرجع الشك فيها الى الظان او الى من له الطريق وان كان
 غير الظن او من حكمه ولو بالامثل فتعين ان لا يرجع مطلقاً وجه لعل
 الاقوى هو الاخير اذ لا دليل على شئ من ذلك ودعوى ان من له
 الطريق حافظ ممنوعة لا يقال مناط عدم الرجوع الى الامام ان لا يكون
 ساهياً ومن له الطريق لا يعد ساهياً لانا نقول عدم كونه ساهياً
 ممنوع اذ المراد من عدم السهو هنا عدم الشك وان هل له بعد
 حدو الشك طريق كما يشهد بذلك قوله من لم يدر انه كم صلى انه
 اعد ان لم يذهب وهلك الى شئ مع ان الحفظ للامام المساوق للعلم
 اذ كان بين شك الامام والمأموم رابطة بمعنى كون احدهما شكناً
 واحداً او اختلافاً في الطرف الآخر كما لو شك الامام بين الثلث و
 الرابع والمأموم بين الاثنين والثلث قيل انه يرجع كل منهما الى الآخر
 في نفي ما قطع بعدهم فيرجع الامام في نفي الاصح الى المأموم
 والمأموم في نفي الاثنين الى الامام فثبتنا على الثلث وبما يشهد
 على ذلك بان ارجوع المأموم الى الامام مقيدة بعدم سئل الامام
 او حفظه ولا ريب انه في مثل الفرض غير حافظ ودعوى انه
 حافظ بالنسبة الى ما قطع به وان لم يكن حافظاً بالنسبة الى ما
 شك فيه مدفوعة بان المتناقض من الادلة غير ذلك وايضاً

لا وجه لتفريق الرجوع بوجود الرابطة اذ مع فرض عدم الرابطة يوجد لكل منهما قطع بخلاف ما جعله الآخر فنجيب الرجوع اليه فان المأموم ان شك بين الواحد والاثنين والامام بين الثلث والاربع يكون المأموم قاطعاً بنفي الرابطة والامام بمحصول ولا يجوز الرجوع في المثال الى المأموم في نفي الثالث كما لا يخفى الا ان يقال ان التفريق بالرابطة لاجل انه مع عدم الرابطة لا يمكن بقاء الفدوة فيبطل موضوع الهمامة والمأموم فيه انه هو مناط رجوع احدهما الى الآخر ويشكل عليه بانه ما لم يحصل من احدهما ما يوجب فساد عمله لا يحكم بفساد صلوته ولا يبطل الفدوة بل الظاهر جواز بقاء كل منهما على الفدوة والعمل عليه ما لم يصدر من الامام ما يوجب حكم المأموم بفساد صلوته ومن ذلك يعلم انه ان قلنا بعدم الرجوع مع وجود الرابطة وكان الفرض صحة صلوتهما جازاً لبقا على الفدوة كما لو فرض انه شك الامام بين الاثنين والثلث قبل الاكمال وظل الثلث والمأموم بين الثلث والاربع قبل الاكمال جاز للمأموم الافئدة بما بقي من الركعة التي حكم الامام عليها بانها ثالثة والمأموم يحكم عليها بانها رابعة لانها صحيحة واقام من الامام ولذا وانقلب شك بعد انشاء تلك الركعة الى ما يشق المأموم حيث صلوته قطعاً وامام الرجوع مع وجود الرابطة قضاء لا اشكال فيه بل الظاهر جواز الافئدة اذا كانا ساكنين مثل واحد لا في صلوة الاحياء حال ان يكون نافذة على اشكال فيه لانها قاطعة واجبة ومن هنا ينقد

فلهو علم المأموم حاجة الامام الى الركعة التي بنى على الاحياط فيها وان يرجع الى المأموم لاجل مانع من الرجوع جاز له الافئدة بتلك الركعة لانها صحيحة واقام مثلاً لشك الامام بين الثلث والاربع والمأموم قاطع بالثلث ولم يتمكن من اتمام الامام انما ثالثة فبنى الامام على الاثر واتى بركعة الاحياط جاز للمأموم ان يبقى على الفدوة الى ان ينهي صلوة الاحياط نعم ان قلنا ان صلوة الاحياط مستقلة حتى على تقدير الخطا ويكون نذراً كما قالنا ما يمكن منع الفدوة فيها بناء على انه لا يجوز الافئدة في فرض واحد بغيره من كصلوة الحاضر بظهره المسافر فنامل في ذلك **مسئلة** ان زاد ركوعاً فلم يطلان الصلوة والظاهر انه لا خلاف فيه كما حكاه بعض واستدل بمضاف الى ذلك بقوله من استيقن انه زاد في صلوته المكتوبة لم يعتد بها واستقبل صلوته استقبالا وبقوله من زاد في صلوته فعليه الاعادة وبقوله فمن زاحمة لا يعتد الصلوة من سجدة وبعيد هاهنا من ركعة بناء على ان المراد من الركعة بقرينة مقابلتها للسجدة الركوع وبان في زيادة الركوع تغير الهيئة الصلوة وخروجها عن الترتيب الموقوف ويمكن المناقشة في الاخبار بان الترتيب الموقوف لم يعلم عدم كون زيادة الركوع فيه حتى في حال السكس وفي الروايتين الاوليين مضافا فانه لا دلالة في مقابلة الركعة بالسجدة ان المراد منها الركوع اما في الثانية فبان عموم الاعداد حاكمة عليهما ودعوى اجمالها

بالنسبة الى زيادة الركوع قد عرفت الكلام فيه واما الاولى وان كانت اخص من الاعادة لا خضاصها بقربة قوله من استيقظ بصورة السجود لان في ذلك اعادة على الاعادة بزيادة الركوع منعاً ولو صح المقام ان الزيد والمزيد عليه لا بد وان يكونا من شئ واحد والا لم يصدق الزيادة لا بقدر زيد في الماء او في العمار في الطواف الا باعتبار اضافة مقدار من شئ عليه وجع فان كان المزيد عليه هي الصلوة لم يصدق الزيادة عليها الا باضافة ركعة واحدة اليها وان كانت ذات الاجزاء لم يصدق الا باضافة فرد آخر لها على ما اعتبر في الصلوة عليها وان كان مفهوماً مجرداً بهذا العنوان لم يصدق الا باضافة شئ ولو من غير نوع اجزائها عليها بعنوان الجزئية و الدخول في المركب كما يقال زاد الطبيب في المعجون الفلاني جزء وفي مصطلح اهل التصريف الفعل يزيد فيه ولا يربك ان المعنى الثاني بملاحظة الصلوة اعم من الاول لشمول الثاني لزيادة الركوع من حيث كون الركعات المعبرة في الصلوة زيد عليها ركعة ولزيادة الركوع بخلاف الاول فانه لا يشمل الزيادة الركعة من حيث فيها صلوة زيدت على الصلوة كما ان الشئ باعتبار انه طواف بعين زيادة على الطواف والمعنى الثالث اعم من الثاني كما يظهر بالتأمل وجع نقول لم يظهر من الرواية الشريفة ان المزيد عليه اعتبر اي شئ بل ربما يمكن دعوى ظهورها بالقياس الى الامثلة التي ذكرناها

في زيادة الصلوة على الصلوة فلا يشمل زيادة الركوع فلم يبق في المسئلة الا نفي الخلاف وهو مقرر نذكر بقدا استفاراه راعا قبل ان يرفع راسه ممنوع فقد حكى نقول من التكري وقواه في المذكر قال وهذه الزيادة لم يقض بغير هذه الصلوة ولا خرجا عن الترتيب الموقوف فلا يكون مبطله لا تنفقاء ما يدل على بطلان الصلوة بزيادته على هذا الوجه من نص او اجماع وهذا الكلام منه راجع الى المعنى انضوائ الادلة والا فقد تمسك هو بالادلة السابقة على البطلان بزيادة الركوع من غير منافسة لفيها وهي موضع جدل فقلنا ان رفع الرأس داخل في مفهوم الركعة مكن منع تحقيق زيادة الركوع ولكنه واضح المنع كما انه يمكن دفع ما ذكرنا من المنافسة باسكان ان يكون المراد من الرواية حصول الزيادة في اثناء الصلوة من غير نظري الى المزيد عليه فنكون شاملة للاعتبارات الثلاثة وفيه نظر فم حكى عن الشافعي دعوى الاجماع على ان زيادة الاركان مبطله ولا بعد الركوع اليه بعد مشاعرة المشهور فندوة المخالف في القول بالبطلان مظهر قوي والاحوط الاتمام ثم الاعادة كما لا يخفى وبما يوهن القسب بالرواية ان زيادة غير الاركان حتى السجدة الواحدة خارجة عنها بالاجماع والرواية كما عرفت وجع حملها على خصوص زيادة الاركان والركعة لم يعلم اولونه من العمل على زيادة نفس الصلوة فيكون نظير قولهم زاد الله في عمرتك ودعوى ان استعمال في بمعنى على

في زيادة الصلوة على الصلوة فلا يشمل زيادة الركوع فلم يبق في المسئلة الا نفي الخلاف وهو مقرر نذكر بقدا استفاراه راعا قبل ان يرفع راسه ممنوع فقد حكى نقول من التكري وقواه في المذكر قال وهذه الزيادة لم يقض بغير هذه الصلوة ولا خرجا عن الترتيب الموقوف فلا يكون مبطله لا تنفقاء ما يدل على بطلان الصلوة بزيادته على هذا الوجه من نص او اجماع وهذا الكلام منه راجع الى المعنى انضوائ الادلة والا فقد تمسك هو بالادلة السابقة على البطلان بزيادة الركوع من غير منافسة لفيها وهي موضع جدل فقلنا ان رفع الرأس داخل في مفهوم الركعة مكن منع تحقيق زيادة الركوع ولكنه واضح المنع كما انه يمكن دفع ما ذكرنا من المنافسة باسكان ان يكون المراد من الرواية حصول الزيادة في اثناء الصلوة من غير نظري الى المزيد عليه فنكون شاملة للاعتبارات الثلاثة وفيه نظر فم حكى عن الشافعي دعوى الاجماع على ان زيادة الاركان مبطله ولا بعد الركوع اليه بعد مشاعرة المشهور فندوة المخالف في القول بالبطلان مظهر قوي والاحوط الاتمام ثم الاعادة كما لا يخفى وبما يوهن القسب بالرواية ان زيادة غير الاركان حتى السجدة الواحدة خارجة عنها بالاجماع والرواية كما عرفت وجع حملها على خصوص زيادة الاركان والركعة لم يعلم اولونه من العمل على زيادة نفس الصلوة فيكون نظير قولهم زاد الله في عمرتك ودعوى ان استعمال في بمعنى على

والظاهر انه لا اشكال ولو علم بما بعد السلام فكذلك اذا لم يقع منه
ما يبطل الصلوة عمدا وسهو ودعوى ان السلام مخرج وبلزله بطلان
الصلوة بترك السجدةين ووجوب قضاء السجدة الواحدة مدفوع
بان السلام ان وقع عمدا مخرج وبلزله بطلان الصلوة بترك السجدةين
ودرجة قضاء السجدة الواحدة مدفوعة بان السلام اوقع عمدا مخرج
وليس له الا حكم كلام الاربعين كما يدل عليه التعليل لجعله مخرجا
في علل الفصل بانه من كلام الاربعين وقد يقع بالصحة كما ذكرنا الا
انه يحكم في صورة ترك السجدة بوجوب قضاءها الا الاثنيان بها
واعادة التشهد والسلام ولا يخفى ما فيه من الاشكال فانه يجب
الاثنيان بالسجدة اداء والحكم على السلام بكونه غير مخرج من حيث كونه
كلاما سهوا فان الظاهر عدم الاشكال في وجوب الاثنيان بالسجدة واقفا
التشهد واجراء حكم السهو على الكلام المذكور الا ان يدعى ان الفارق
هو النفس قال محمد بن مسلم في الصحيح في الرجل يفرغ من صلوة وقد
نسى التشهد حتى ينصرف فقال ان كان قريبا رجع الى مكانه فالتشهد
وفي قرب الاسناد بسند عن علي بن جعفر قال سئل عن رجل
سهى وهو في السجدة الاخيرة من الفريضة قال يسلم ثم يسجد هذا
ولكن دلالة الاولى مع اثباتنا على ثبوتها لما اذا لم يصدر منه
ما يكون قاطعا عما سواه موقوف على عدم القول بالفرق بين التشهد
والسجدة ودلالة الثانية مبتنية على ان المراد من كونه في السجدة

لا يضر اليه الا بالقرينة مدفوعة بمنع استلزام ذلك المنة كون في محجة
على فتم **مسئلة** لو نقص من صلواته ركعة حتى سلم فهل يحكم بالطلا
لان السلام قد قصد بين الركعة الناقصة وما سبق عليها فيتحقق
موضوع النقص به ولا اشكال في بطلان الصلوة بنقص ركعة لانها
ركن وزائد ويشهد لذلك ما دل على ان من نسى سجدة حتى قضاهما
تعبدا للسلام ولو لم يكن السلام فاصلا وجب اداء السجدة واعادة ما
تحققها من التشهد والسلام لكن نذكر شيان السجدة في اثناء الصلوة
او قبله قبل التسليم وبرد عليه ان كون السلام بينهما في غير محلة فاصلا
محل منع وهل هو الامم كلام الاديبين واما مسألة السجدة فمخ
امكان منع الحكم فيها كما ذكر فيما يشبهه الفرض برد عليه انه لم يعلم
كونه قضاء ولم لا يكون من باب سقوط الترتيب بين الاجزاء بل
الظاهر من بعض روايات تلك المسئلة ذلك فليراجع مع ان كون
السلام فاصلا بالنسبة اليها لا يقتضي كونه كذلك بالنسبة الى الركعة
فالاولى ان يتم مقتضى القاعدة صحة الصلوة ما لم يحصل فاطع
بهم خالف العمد والنسب لان زيادة التشهد والتسليم لاحكم لهما
واما السكوت **يكفي خبر** **مسئلة** لو علم قبل
السلام المخرج ترك ركعة ثامة او سجدة من الركعة الاخيرة او
سجدة واحدة منها فالظن وجوب الايمان بما تركه قطعاً واعادة ما
اتى به من التشهد وحكم على ما اتى به سابقاً انه زيادة سهوية

الاخرة كونه في محلنا بقربة الامر بالسجود بعد التسليم وان المراد من التسليم
 هو التسليم بعد تحقق الانصراف بالتسليم الواجب **مسئلة** لو شك
 في شكه في الصلوة رجع الى حكم الشك المنولد من هذا الشك فلو شك
 في انه كان شكه بين الاثنين والثلاث والاربع عمل الشك
 بين الاثنين والثلاث والاربع وهكذا ولو شك بين الاثنين والثلاث
 وبين على الثالث ثم شك في انه انى بالرابعة ام لا رجع شكه الى الشك بين
 الاثنين والثلاث والاربع وعمله ولو شك بعد الصلوة في ان احتياط
 الذي ركعتان من قيام او ركعة من قيام فان قلنا ان الفصل مطلق
 غير مضرا حائلا بالجمع بينهما وان قلنا انه مضر اخمل الجمع بينهما ايضا
 باجراء امثاله عدم تحقق الفصل وبرد عليه انه يقطع في الفصل
 الثاني بتحقيق الفصل بنية وبين الصلوة ورجح بحجبه اعاد الصلوة
 محصلا للبرائة القطعية الا ان يقع ان الفصل بصلوة الاحتياط غير
 مضر لاستفادة ذلك من صور الشكوك المخصوصة كالشك بين
 الاثنين والثلاث والاربع فمنه ولو سمي بعد الصلوة بما يبطل الاحتياط
 عمدا وسمى الغاد الصلوة ولو اني بما يوجب سجدة في السجدة في صلوة
 الاحتياط فالاصل عدم وجوبه لانه لا يعلم انما ظاهر صلوة يومية
 لجواز ان يكون مستحبا واقعا هذا ان قلنا ان كل ما كان من الصلوة
 اليومية فيه سجدة السجدة وان قلنا ذلك وقلنا انها صلوة مستقلة
 فالامر اوضح ولو انفت بعد الصلوة حاجته الى صلوة الاحتياط

ووقع منه ما يجب عليه فيه سجد سجدتا السجود حيث حج على الاول
 ومنعاه على الثاني مضافا الى احتمال عموم الاستوى في سجدتين الشكوك
 الغير المخصوصة امام ركعة من الشكوك الصحيحة كالاثنتين والاربع والخمس
 والحكم فيها هو اما البناء على الاكثر الصحيح وعمل الاحتياط لقوله ومن
 شك في الاخيرتين عمل بالوهم والبناء في الزائد المحتمل على العدم
 وسجدة السجدة اما القولية ام زدت ام نقصت بناء على ان المراد منه غير
 الاجمالي وغير خصوص الزيادة المحتملة وخذها وقوله اذا لم تذكر
 زدت ام نقصت فاسجد سجدتي السجدة واما الشك في المناط من الاول
 الدالة على ان الشك بين الاربع والخمس يسجد لسجدتي السجدة واما
 لانها شاملة لهذا الموضع واما لان احتمال الزيادة المفعلة الحاصلة
 مدفوع بالاصل ولا دليل على سقوط الامتلاء في هذا الموضع واما ركعة
 من المخصوصة وغير المخصوصة التي حكمه البطلان كالشك بين الاثنين
 والاربع والخمس بعد الركوع او قبله وهذا حكم ظاهر لان الشك في
 الاثنين حكم البطلان واما من الشكوك المخصوصة وغير المخصوصة
 كالشك بين الثلاث والاربع والخمس بعد الركوع قبل اكمال السجدة بين
 والحكم فيه من حيث الثلاث والاربع هو البناء على الاربع والاحتياط
 واما من حيث الاربع والخمس فيحتاج الى الدليل والاصل منافط يجب
 الحكم بالبطلان نعم ان قلنا ان الامتلاء غير منافط في الشك بين الاربع
 والخمس بعد الركوع قبل اكمال السجدة بين كان الامر هناك ان قلنا

هذا هو الوجه في
 كون الاحتياط في
 سجدتين واجباً

ان ما دل على ان الشك بين الاربع والخمس يشمل الشك قبل اكمال التمجيد
 فيجري فيه الرجوع المتقدمة واما بسيطة غير منصومة والشك في
 الزيادة الصرفة كالشك بين الاربع والخمس ويحمل البطلان بناء على
 ما مر من سقوط الاصل وانقضاء العلاج واما بسيطة غير منصومة
 ويحمل فيه النقص والزيادة كالشك بين الثلث والخمس والحكم هنا
 البطلان لان الصحة هنا طريقة مختصة البناء على الاقل باجتماع اصالته
 عدم الزيادة والظاهر ان هذا خارج عن طريقة الاحتياط اختلف الاحتياط
 في جواز الصلوة مع المحرل الخمس اجمع القائلون بالمنع بان كلمة لا تقصل
 في الخمس ظاهرة في مصطلح الاخبار في الصلوة مع الخمس من غير فرق بين
 اللباس والمحرل ويوارد عن علي بن جعفر عن اخيه موسى عن
 الصلوة في جلد حمار فقال لا يصلي وفي دلالة نظر ان لا شاهد على
 كون الجلد من الحمار الميت الا ندره ذبح الحمار وظهور الميت في الحرمة وحمله
 على الكراهة غير بعيد بقربة ترخص الصلوة مع خوف دوابه الا ان
 يقال خوفا لذنبا عنده واطلاق الترخيص شاهد بجواز البداء والى
 الاعتذار وهو بعيد والكاشفة عبد الله جعفر عن ابي محمد قال كتب الي
 عن الصلوة في فارة مسك فكتب لا بأس ان كان ركبا والاستدلال مبني على
 عدم الفرق بين الميت وغيره وفيه منع او يراد من الركن الظاهر وفيه
 ايضا منع لاحتمال ان يكون بالذال المعجز المراد به ما يقابل الميت كما لا يخفى
 كتبه ضياء الدين ابراهيم محمد بن ابي الحسن الحسيني المحمدي عن ابي
 صاحب الزناضل البحر العلوم والطب طبائفي سنة ٣٢٩ هـ



يا كسب من المزايا المفضلة
فطرح الجانب للنه متر
والجانب للنه متر
وان ملكك بجمل حسن
واحسن البند وخذ بالفضل
وكن صبوراً وحليماً فاذا
اصبر فان النصر فلاح الفرج
وكن ذليلاً وذليلاً للنفي
واصدق اذا نطقت في نسلي
فاغتر صدق وان كبر
واثر البطل فان شحنا
وغفر عيبك ولا تظننا
وكن له مصداقاً وموسماً
واسر ما واداً ما سراً
واضح ان احسن فقهاء
واجانب الفخار في الملاحة
وكن وانما المزايا والسر
ولا تدع وان اذاع سراً
وامش على البسط هو نادا
لاستبها امره بعلمه

ولا تفرحك لذة المر
وان حلا في ذوق من ليس
وان يكن من عليه الرق
فانك لجمل او شانس ذكر
وصدق القول بحسن الفعل
او ذبت فاصغى وتحمل الاذى
ولا تقايب ربك وعوب
وصرح عوجاً شراً مع شقي
فالكتاب لا يعقب الا ذمها
واحسن الاسماء ما يطابق
للموم جلاب فلا تشحنا
بالمزمن السوء واصن ظناً
فان خير الخلق كان انما
وكذب السمع له والبصر
وقل له في النصح قوله ليسنا
فربنا نعفيه السداد
فان قبر السر صدر الحذر
من اودع السر وان اضرت
واجانب الكبر وقل من سلم
فانه العلم بنبي الحب

او امر كان عريقا في النسب
او كان من اكثر ثوب كورع
فان رأى في نفسه جلالة
فانزع رداء الكبر بامن اوله
ويكشى الموت ثوب الكفارس
فانك بين العذرين طاهرا
فظهر كباطن بالنفس كرا
واعمل الفكرة حتى تقبلما
رحمة القلب الوساوس
نشر العبد على الجنان
وكن بمن قد ولدك بتر
بذلك قد وضع في الشكر
واحض خالك النصح فانصروا
وصل وان صد وصل وان قطع
والف في الدنيا باياي سلا
وبالقليل افزع ما اعز من
والقوت ما ندره الله يصل
وارض بها ضرة الله فنب
لم يرجع ان افقر عبدا لاه
وكل الى الله الامور وانكل

حاز مخاض بام وباب
وليع من جميعها فيه اجتمع
هو وعاد فخره وبالا
من قدر ولا يزال بحمله
الضعف فعمل بالكبر مثله حربي
وانما اظا هزتك اظا هزا
في خلقت الخضر المفضل
تم وفيهم والى م ولسا
وايدل له القوي ولو تاكر
ان ينج من وساوس الجبل
كما تبرز في ادة شكري
عبد في محامات الذكري
عشك بجاوان شند فلز
دادن وان ناي وجدون مع
ذل وما اذل من قدر سلا
بفزع في الدنيا بقوت وكفن
عفو اوله فخلط محرما اجل
فسمه هو الرزق واليمن
صلاصه ولا يكون بخلا
واحمد وشكر بكم ما لم ينل

وان تجر من فخذ الجبر
واهد برني عن قطعة الرحم
واسمح وجد واصفح وراود
وجهة من ابيك ملزمه
وان سئلت حاجة فاضروا
وقل له لا تفواولي من نعم
وايضا احد والراحتين الا
ما ابيك كصديق من يأس من
وبك الخوف والرجاء
وقضله الكولع زجوا فضلا
ولا ترجع طرعا على طرف
بني لا تخضع لغير ابيك
وان دعتك حاجة منهم
مستغنا بمن لم ان شغفا
فلة بطه وبنيه كبر
فانهم وسلط العباد
لا يسبقون الله في القول ولا
فن عناهم لا يروم الا
وضل من اعي القوي وقا من
وعران سبلة عباد

استشر الله وخذ بالخير
وصل وان انفك بالوصل رحم
وان جف وماغف ولم يلين
فلا تكن ما يحسن رحمه
لقد باله تسطيع ان تفلا
وبرنا نفدا من السم
من رحمة الله العلي الاعلى
رحمة ومن من المكرام
من ملك يفعل ما يشاء
واختر منه اذ نراه عدلا
فكلم ارجوت امنه تخف
فانه مثلك في اقتفاء
فاستل قضاها من دية النعم
بازنه ولم يحب ان شغفا
عبد المستغنين الحية
اليه في المبدء والعباد
بصدر دون الامر منهم
وسبلة الى العلي الاعلى
بمثل منهم بعباد الرش
لهم وكان ما بدا غيبا

٧٧
اخذت عليك فطنت الخيال
خذت من هزتك الخيال

واعلم تلك تلك بعضا
ولا اري الفهم في تحصيلها
كيف وتذكرت في الشباب
منها بربك حديد
لكن اريوم بذلك معنى اعد
فان عرفت النفس من تغلبها
واصلها في كمال
وصفها من الربا وان خفي
واجنب الحجة انفس
وفهم كذا قال في الاثم
باخذها من اهلها وبثها
واخفى جناح الكمال انفس
وان انك من سوي الله قصد
وان انك وجدت في كذا
واخفى في كفاية ضلتي كفاية
وايه بالعلم نغنا وبهم
واثر الفرض فان من فسر
وباب لا نغنا فيه وحج
وخذ من الاخبار ما له اشهد

والنفس ان عرفت
من تغلبها

منه وبالبعث نرد الفرض
منك ولا انفس صور في تكميلها
بالاخذ بالسنة والكتاب
موزع عن رغبة التغلب
مالم اجد له سوانه اهل
فوضع فلادة كسفي في جدها
واشيخ وجه الله ذي الجلال
نصفه لما من كسرت الحقي
من طاعة فانه يبطئ
صغره لتكمل العلوم والحكم
مما غلبها من غلبها
ووسعي الخلق مع الغلب
مناظرا فاختد كسفي وحده
ارائه الفضل فلا ترائي
منه من الله وخص فيه
وسوخي الغنى واوجز الحكم
بكيفية في كنه بعضه من غلب
محسنة كسفي كسليم فاطم
احسانا ولا تغش في كسند

اذ الرثيق بالصدر ومغبر
والجهد في دلالة اللفظ حرجي
وقف على الشهوة في ردا
فله تغلبها ولا نرد لها
ولا نفس كسفي كسليم
وان قطعنا انفس كسفي
ناعلم منه كسفي كسليم
وهل يرى كسفي كسليم
وكسفي من كسفي كسليم
وما الا منه بالاجتماع
ولا كسفي كسليم كسليم
وان نكسفي كسليم كسليم
كسفي كسليم كسليم كسليم
وكسفي كسليم كسليم كسليم
ولا يكون الاخذ بالظواهر
بدور كسفي كسليم كسليم
وما نكسفي كسليم كسليم
هذه قاعد شريفة

وهل ترى باوثق ما انفس
فانفس المعنى عين النظر
على رطل تحذره كسليم
الا اذا انفس كسليم كسليم
فان بين الله لا يغلب
كسليم كسليم كسليم كسليم
وجعله علم بعين الفاطم
فله ترى فيه سبيل رادعا
كسليم كسليم كسليم كسليم
رايا كسليم كسليم كسليم
فان ظن المرء ليس يغلب
سدوت باب كسليم كسليم
بعثهم كسليم كسليم كسليم
به امور كسليم كسليم كسليم
الا من لاخذ باصل دائر
من الخطا والحكم وامثال
بصد الاحتمال عند العقلا
تدور في موارد الوظيفة

يا فتى سمعنا فإلهنا
 فضله كفضله ولجمله
 وليس للشرع سوى الردع ولا
 ولا ينافي المحرم في الأموال
 وضع من ذواته شرط العمل
 واقف في مقامه آثار المحرم
 وفرد كغلب ذكر الحسن
 وصل في أوامره وأهله
 وأخرج الله تعالى واستقبل
 مثله بين يدي جلاله
 ترك في حله لم ولنجد
 بلحج بلحج وبالسنار
 أكرم بها فاتها الصلوة
 ثم عن غفلة والنكر من
 فيها بناجي العبدية ومن
 فادع عبادة لا عبادة
 وفي في قبولها من قبل
 وأدفعها على آدابها
 وما يطلعهم وإذا ما نذب

وإن شاء فتمها أصل القدم
 وأنها من أمثله الأولى
 مراد بلا مضاه بنها وصلو
 بناهم في باب الأمثال
 فيه وما علمك لولا العمل
 ولج في الخبر من الحج والحج
 ودم عليه فهو من غير الصن
 على الثمان من الرواتب
 بما الصلوة وجهه الصل
 مؤلف من مجمل من أفعاله
 تقوم من نصيبه وتنفذ
 وتذكر وتنبه وكذا
 وروحه المحضوع وكذا
 بعلية يستقبل وجهه الحسن
 نجاه بصغر من ثواب الدين
 ولكن كان نراه في كعبه
 فزانية يستقبل منه ما عمل
 بدوا وضما لنجد كذب بها
 فيه ولا تفتح بانه يجب

فانه من الجهم جنة
 وفيه فاك انه كل عمل
 اجري به فباله من اجبر
 وأذن ملكك لا احفه
 وانه عن النكر والفقير
 واعرب عن كباطل واقصر على
 واعرف عن النكر والفقير
 فانها فها عند الكفيع
 بانه ان كثرت في كنفه
 الم يكن اوصى بربطه من
 واحدا له وفي كنفه
 بعب عن اصول هذه
 برهوك هو اللوا لولا لهنقه
 وسئل يقبل من رب كنعم
 مستغنا به من كنفه
 مصليا عليهم ملأ

عليهم صلوة في الجلال
 ما دامت نوابهم واللبال

وصورة

وقانه الى سبل الجنة
 لا حله الا كصيام فخر
 فصح وان في صبحه الحسن
 وراعي في كنفه مستحقة
 واظهر الحق وان نراه من
 ما حل من رزق فاحل حله
 اورث الحسن بكم الحسن
 وكبر في وجهه سقاكم
 احمد بكن المجمل فانه لم الم
 لان هو المعصوم جدد الحسن
 على انتظام ما سئل نظم
 مبدع الحسن في البقية
 على صغر الفيتك الخرد
 وكف عن سبوا الشا وفلم
 وال من بهم كدين كسل
 ومذعنا مقروضا ملأ

حاشا اليك
 حاشا اليك
 حاشا اليك

حاشا اليك
 حاشا اليك
 حاشا اليك

حاشا اليك
 حاشا اليك
 حاشا اليك

تلفظ صوم

من شهد شهر ولو غفلاً
 ويثبت اليه لو عدل
 اذ قد سبب ان يمين وان
 وان تغم غمة الشهر
 فليحذف من اربعة ما مضى
 ولا يفي عدل ولا يفي
 وهو سديد في ثبوت اليه
 وثان عا عتبار بالسياح
 فليحذف من اربعة ما مضى
 ولا يفي عدل ولا يفي
 وهو سديد في ثبوت اليه
 وثان عا عتبار بالسياح
 فليحذف من اربعة ما مضى
 ولا يفي عدل ولا يفي
 وهو سديد في ثبوت اليه
 وثان عا عتبار بالسياح

صام كله الكتاب شهد
 به ولو في الصحيح شهد ان
 غم فمن عدك بقدر استين
 جبر عليه القدر المشهور
 كونه يستدزم الزادة
 من رمضان وبه النقص
 في الضم ان عدل بغير شهد
 وفي الصيام ليس بالبدل
 بر من في نظمة الدعاء
 بالعلم فاعلى سيع فيموت
 ولا بالرغاب السفس
 باى وجهه م وجهه
 فيه وان لا يديه قضى
 مله في فروعه او جهده

من شهد شهر ولو غفلاً
 ويثبت اليه لو عدل
 اذ قد سبب ان يمين وان
 وان تغم غمة الشهر
 فليحذف من اربعة ما مضى
 ولا يفي عدل ولا يفي
 وهو سديد في ثبوت اليه
 وثان عا عتبار بالسياح
 فليحذف من اربعة ما مضى
 ولا يفي عدل ولا يفي
 وهو سديد في ثبوت اليه
 وثان عا عتبار بالسياح



